جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# عملية التكامل الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : التحديات الجديدة والسيناريوهات المستقبلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

**من إعداد الطالبة:**

مولاي تالية

**إشراف الأستاذة :**

حلوي خيرة

**لجنة المناقشة:**

د. عياشي حفيظة .....رئيسا

د.حلوي خيرة .....مشرفا ومقررا

د.خروبي شوقي .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

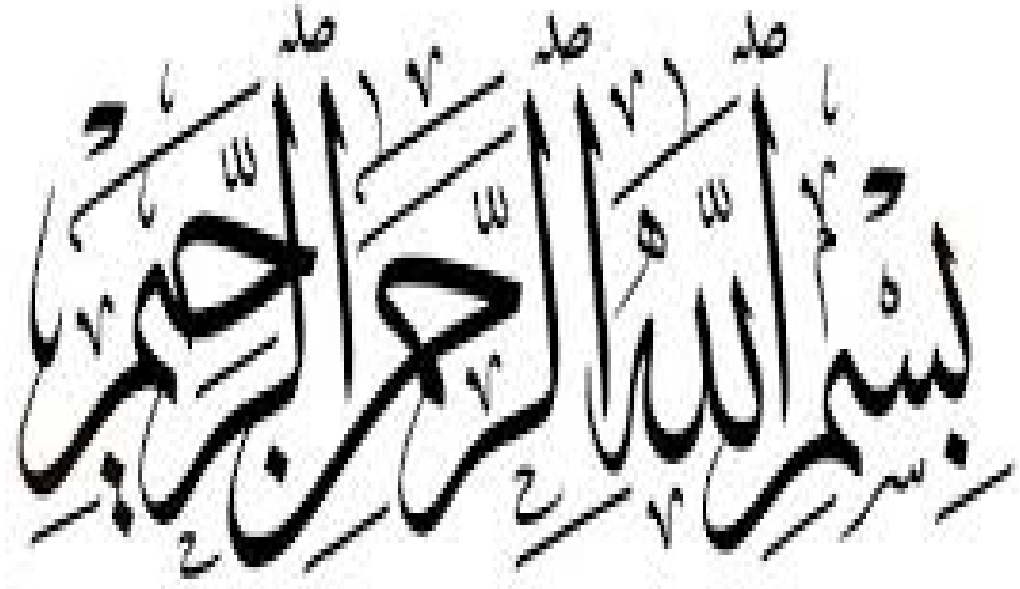
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره والدي العزيز **"بوداود"**.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **"خيـرة"**.

إلى من أناروا لي ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب القوة والمحبة إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إخوتي **"هيفاء" "نبيلة"** وزوجها **"عبد القادر" "حورية" زبيدة" "حليمة"** وزوجها **"كريم" "يوسف** وزوجته **"فايزة" و"رشيد"**.

إلى براعم وكتاكيت البيت **"أماني" "إياد" "فخر الدين"**.

إلى من تحلوا بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي **"سارة" "الحاجة" "سهام" "سارة" "زينب" "سعاد" "زهرة" "كريمة"**.

إلى حبيبة القلب رفيقة الدرب نصفي الثاني إلى الروح التي سكنت روحي **"ح. أسماء"**.

# كلمة شكر وعرفان

نحمده الله ونشكره ونثني عليه أن وفقنا في انجاز هذا العمل.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الخالص والامتنان العميق لأساتذتنا الكرام وخاصة إلى أستاذتي التي أشرفت على هذا العمل **"حلوي خيرة"** والتي أفادتني بتوجيهاتها القيمة والحرص الكبير على انجازها.

فلك مني كل الشعور النبيل والشكر الجزيل، وندعو من المولى عز وجل أن يجازيك خير جزاء ويمن عليك بالعطاء لمنحك وقتك الثمين.

وفي الأخير الشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

# مقدمة

تميزت العلاقات الاقتصادية منذ الثمانينات ونهاية الحرب الباردة بإستراتيجية جديدة تبنتها الدول لحل مشاكل مجتمعاتها تمثلت في التكامل الإقليمي إذ أصبح الأسلوب الأمثل سواء للدول المتقدمة أو النامية للاستمرار والتعايش في هذا العالم، فهذا الأخير يتم أساسا بين مجموعة من الدول تربطها ظروف متشابهة سواء من حيث الموقع الجغرافي أو التقارب السياسي أو المصالح المشتركة بغرض مواجهة التحديات التي عجزت الدولة الواحدة عن مواجهتها، ومن بين التجارب التكاملية الإقليمية نجد تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي GCC والتي نشأت في مارس 1981 بين الدول الخليجية الستة: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت ومقرها الرياض بالسعودية، ولا شك في الحديث عن مسيرة التكامل في مجلس الخليج بأنها تريد الاتجاه نحو اتجاه اقتصادي كامل يفرز كيان جديد على الخريطة الدولية ولذلك فقد سطرت عدة مشاريع وبرامج في هذا الشأن.

إنَّ قيام مجلس التعاون الخليجي كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في العديد من حل الأزمات والمشاكل بين دول المجلس خاصة تلك التي تتعلق بالنزاعات الحدودية مثل النزاع القطري والبحريني بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة 1971 وأحالت قطر المشكلة إلى محكمة العدل الدولية دون موافقة البحرين وحلت المشكلة سنة 2001 بتقسيم الجزيرة إلى دولتين وفي سنة 2014 زادت حدة وتيرة الأزمات وحدة التوتر بين دول الخليج من خلال قضية إيران والتي أبدت من خلالها قطر دعوة إيران لتحسين علاقاتها الدبلوماسية وعرض استضافة الحوار في الدوحة وعدم النظر إلى دول المجلس ككيان متجانس ، وتفاقمت الأزمة في جوان 2017 باتهام دول الخليج دولة قطر بتدعيم تنظيم الإخوان المسلمين وداعش والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال هذا الطرح ارتأينا إلى صياغة إشكالية موضوع البحث كالآتي:

- ما هي التحديات الجديدة التي واجهت التجربة التكاملية الخليجية والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل ومصير هذا التكامل ؟

وهذا ما يقتضي منّا طرح مجموعة من

**التساؤلات الفرعية:**

- ما هي أهم أسس ومقومات التجربة التكاملية الإقليمية الخليجية ؟
- ما هي الأزمات والتحديات الجديدة التي واجهت مجلس التعاون الخليجي في مسيرته التكاملية؟

**الفرضيات:**

- ترابط مجلس التعاون في الظروف المشابهة للدولة من ظروف اقتصادية واجتماعية وأنظمة مشابهة وظروف خارجية، تجعلها تتكتل في شكل مجلس لحماية إقليمها من الأطماع الخارجية.
- أهم التحديات والأزمات منها الأزمة القطرية الخليجية، خلاف بين قطر وجيرانها من أعضاء دول المجلس سيؤثر على مسار التكامل الإقليمي سلبا.

**أهداف البحث:**

- تناول التكامل الإقليمي في منطقة دول الخليج وأهم المقومات والهياكل التي ساعدت في نشأته.
- التطرق إلى التحديات الجديدة التي واجهت التجربة التكاملية.
- بروز أزمات جديدة كالأزمة الراهنة القطرية الخليجية والسيناريوهات المستقبلية وتداعيات الأزمة على المجلس.

**أهمية الموضوع:**

- إبراز أهمية التكامل الإقليمي وإمكانية تجسيده.
- تقييم تجربة التكامل في دول مجلس الخليج وما حققته من أهمية في توحيد الاقتصاد بين دول الخليج، كالسوق المشتركة والعملة الموحدة.
- ذكر أهم التحديات التي واجهت المجلس من نزاعات وأزمات داخل المجلس.
- إبراز أثر الأزمة لقطرية الخليجية على مستقبل التعاون بين الدول الست.

**مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

01- **المبررات موضوعية:** باعتباره موضوعا يصف تاريخا من العلاقات الإقليمية وواحدة من أنجح التجارب التكاملية في العالم العربي و الشرق الأوسط.

- مجلس التعاون الخليجي وكأي تجربة من التجارب التكاملية التي واجهت مجموعة من التحديات.
- الأهمية التي يتضمنها الموضوع باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج الأزمة الراهنة القطرية الخليجية

02- **المبررات الذاتية:** ميول الباحثة الشخصي لمثل هذه الموضوعات وقضايا التكامل والاندماج.

**مناهج البحث:**

تستهدف هذه الدراسة وصف وتحليل الظواهر والأحداث التي ساعدت في قيام المجلس ولتحليل الأزمة الراهنة القطرية الخليجية وعلاقات وأدوار الدول لما بعد الأزمة تم استخدام المناهج الاتية :

- **منهج دراسة حالة:** الذي يهدف إلى دراسة التجربة التكاملية في دول مجلس التعاون الخليجي، والمقومات والهياكل الأساسية للتجربة.
- **المنهج التاريخي:** الذي يهدف إلى إبراز أهم الأحداث والتواريخ التي مر بها مجلس التعاون.

**صعوبات إنجاز البحث:**

- لا يخلو أي بحث من مواجهة صعوبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لموضوعنا ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا عدم توفر مراجع كافية وجديدة عن موضوع التكامل في دول مجلس التعاون الخليجي، وندرة المراجع بخصوص الأزمة الراهنة القطرية الخليجية.

**هيكل البحث:**

تطرقنا في هذه الدراسة إلى: **مدخل نظري** يحدد مفهوم التكامل الإقليمي وشروطه وأهم المقاربات النظرية لتحليل عمليات التكامل.

- **الفصل الأول:** الذي يختص بالتعريف بمجلس التعاون الخليجي، ويحتوي على المباحث والمطالب التالية :
- المبحث الأول: السياق التاريخي العام لنشأة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: تأسيس ونشأة مجلس التعاون

المطلب الثاني: الظروف الإقليمية

المطلب الثالث: الظروف الدولية

المبحث الثاني: مقومات التكامل الإقليمي في تجربة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: المقومات السياسية والعسكرية

المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والثقافية

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: الهياكل السياسية والإدارية

المطلب الثاني: الهياكل العسكرية

المطلب الثالث: الهياكل الاقتصادية والمالية

الفصل الثاني: التحديات الجديدة للتكامل الخليجي بعد الأزمة القطرية

المبحث الأول: التحديات السياسية (تحولات القوة وتنافس الأدوار)

المطلب الأول: الدول الإقليمي لقطر

المطلب الثاني: الدور الإقليمي للسعودية

المطلب الثالث: الدور الإقليمي للإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية

المطلب الأول: العلاقات الخليجية الأمريكية

المطلب الثاني: العلاقات الخليجية الأوروبية

المطلب الثالث: العلاقات الخليجية التركية

المطلب الرابع: العلاقات الخليجية الإيرانية

المطلب الخامس: العلاقات الخليجية الإسرائيلية

المبحث الثالث: سيناريوهات المستقبلية

المطلب الأول: سيناريو التفكيك

المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم

المطلب الثالث: سيناريو عودة العلاقات القطرية الخليجية إلى مجراها الطبيعي

# مدخـــل

تحاول الدراسة من خلال هذا المدخل الإحاطة باختصار بأهم المفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة بموضوع البحث وعلى رأسها: مفهوم التكامل الإقليمي، مفهوم الإقليمية، شروط التكامل وأهم المقاربات النظرية التفسيرية لعملية التكامل الإقليمي .

**مفهوم الكامل الإقليمي**: لشرح المفهوم ينبغي التطرق إلى شطريه: الإقليمية والتكامل .

**الإقليمية:**

هي مدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى نظام دولي جديد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بحفظ السلم والاستقرار، وقد اعترف واضعوا ميثاق للأمم المتحدة بالمزايا السياسية التي تتيحها قيام المنظمات الدولية الإقليمية وخاصة في أمور ومجالات حيوية مثل الأمن والتعاون السياسي وقد تحدث جوزيف ناي وأفرد لها واحدا من مؤلفاته peace in parts أبد وجهة منظر الدعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام وذلك لقدرة المنظمات الاقتصادية الإقليمية على تسريع التكامل وتغيير وتعديل قواعد العلاقات بين الدول وخلق جزر السلام في النظام الدولي.

**التكامل:**

مدرسة التكامل من أبرز المدارس الفكرية التي ظهرت للرد على معظم الأفكار التي عبر عنها أنصار المدرسة الواقعية، حيث ركزوا على القوة كأساس للعلاقات الدولية حيث ظهرت أفكار ونظريات أخرى لعلماء سياسيون حيث يدخلون فواعل أخرى إلى منظومة التفاعل التي تشكل النظام ويرفضون التأكيد على أبعاد الصراع والتنافس داخل النظام، ومن هذا المنظور تأتي الإضافات الرئيسية لمدرسة التكامل للتأكيد على الأبعاد الأفقية للتفاعلات العالمية التي تتعدى تلك التفاعلات الرأسية التي تؤكد عليها المدرسة الواقعية، وإبراز علاقات التفاعل والاعتماد المتبادل كأساس لتحقيق السلم والأمن الدوليين.[1]

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الإقليمي ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الإقليمي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي، الأستاذ بيلا بلاسا يعرفه على

[1] محمد سعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص.31.

أنه عملية وحالة، فوصفه عملية[2] بأنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى الدول القومية المختلفة، وإذا نظرنا إليه كحالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن بيلا بلاسا يعتمد مناقشة قضية التمييز والتدخل الحكومي في حين يرى بأن جان تنبرجن أن التكامل الإقليمي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل، الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.[3]

والتكامل الإقليمي بمفهوم آخر هو تقييم العمل المتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى تطور الذي وصل إليه، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في عملية التكامل.[4]

## شروط التكامل:

يوجد عدد من الشروط لا بد من تحقيقها لإرساء قواعد التعاون والتكامل الإقليمي وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق بل هي صعبة ومعقدة جدا مما يقتضي أن تمتد عملية التكامل على فترة زمنية تقسم إلى مراحل متعاقبة تسمح كل منها بتصور وتطبيق حلول المشاكل من بين هذه الشروط نجد:

## الشروط الاقتصادية:

**1- توافر البنية الأساسية الملائمة:** المجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفرات الحجم و وفرات خارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل، حيث أنه يصبح من المعتذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي كما يتعذر أيضا تنمية إقتصاديات المناطق

---

[2] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشدي براوي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964، ص10.

[3] فؤاد ابوستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص07.

[4] محمد الأطرش، "العولمة وأثرها الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.272، 2001، ص79.

المتخلفة بصورة مشتركة ولا سيما فيما يخص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

**2- توافر الأيدي العاملة المدربة:** يتيح توافر الأيدي العاملة استخدام الموارد الإنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة كما يتيح لها تنمية وزيادة حجم الموارد وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع المستوى المعيشي في دول التكامل.

**3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل يجب أن تكون بين هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل ووضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات فمن الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار التكتل الإقليمي، فتوفر هذه الشبكة عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيق لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

4- **المناخ السياسي:** يجب على المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي وأن تدرك في البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني ومتى ارتبطت للمصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع ويتطلب التكامل بين دول الأعضاء توفر الدقة بينهم واقتناع الرأي العام.

5- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية: حيث أن اختلافات العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، كذلك كل ما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالتاريخ والحضارة، وتقارب الثقافة كلما كان ذلك حافزا كبيرا لقيام التكامل المتناسق. [5]

## أهم المقاربات المفسرة للتكامل الإقليمي:

نظرا لأهمية التكامل كأداة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات ويمكن أن نفرق بين ثلاث نظريات أساسية وهي:النظرية الوظيفية التي أسسها البريطاني

[5] رابح حمدي باسشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص91.

دافيد ميتراني[6] والوظيفية الجديدة ارنيست هاس ولنيند بيرنغ ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعما الألماني كارل دويتش وأخيرا المدرسة الفيدرالية الدستورية التي يتزعمها ايتزيوني.

**1_ المدرسة الوظيفية:** تعتبر الوظيفية التقليدية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل الحالات الاندماج الجزئي وهناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني دافيد ميتراني وتقوم نظريته على:

– الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية الاقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية.

– مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم

– مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الاقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي.

– مبدأ التفرغ والتشعب بحيث يؤدي تطور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجلات أخرى.[7]

أما الوظيفية الجديدة فقد سعت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية وقد جمعت إسهامات كل ارنست هاس وليندبريغ الذين أكدوا على عدد من الأسس:

– توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تبنتها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر الرفاهية، ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي.

– وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية والشروع في الآلات الحيوية التي تحتل مكانة مميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل انجاز العمل المشترك.

---

[6] دفيد ميتراني، باحث، مفكر سياسي بريطاني من أهم رواد الوظيفية، ترك أثر بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

[7] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة للواقع العربي**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1990، ص227.

– وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية.

**02– نظرية الاتصالات:** يرى كارل دويتش أن عامل الاتصال وصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية وقد قام دويتش بدراسات ارتكزت أعلى محاولة تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لمنطقة الشمال الأطلسي حيث قام بدراسة 10 حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي.

طرح دويتش في دراسته نموذجين: النموذج الأول[8] القائم على الأمن الموحد كما هو الحال في و م أ كانت ولايات عدة ثم أصبحت دولة واحدة ولها حكومة تمثلها، وأمنها أصبح مترابط.

**النموذج الثاني:** الأمن المتعدد مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها البعض لكنها من الناحية الأمنية مترابطة.

وقد حدد كارل عدة شروط لإقامة مجتمع الأمن الموحد:

التطابق التبادل للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي نمط حياة وأسلوب معيشة متميز، توقع المنفعة المشتركة، نمو اقتصادي أعلى ومتقدم، بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المترقب تكاملها، وجود حركة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا.

أما مجتمع الأمن المتعدد حسب دويتش يتم عبر ثلاث شروط: اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار، قدرة صانعي القرار على التنبؤ المشترك بسلوك بعض الدول التي يراد لها التكامل، الاستجابة المشتركة، فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو قنوات عبر وحدات أخرى.

[8] كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص264.

**03- النظرية الدستورية:** تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول ويتم هذا على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية تعاونية ويتباين التحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هذا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفيدرالية والكوفدرالية:

01- **الفيدرالية:** أمتاي اتسزيوني قام بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية هي السوق الأوروبية المشتركة 1958-1963 ويضم فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، الكسنمبورغ، ويعتقد أنه يمكن تحقيق التوحد السياسي لا بد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها، وذلك لبناء نموذج تكاملي وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربع مراحل:

**حالة ما قبل التوحيد:** من قبل القوى الفاعلة فيها، عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها نضوج عملية التوحيد ووضولها إلى أية مرسومة لها، ويرى ادتسيوني أنه لكي يحدث التكامل لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف والقطاعات وهنا يتناول المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل الوحدة، أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي يكون لها طبيعة قصرية أو نفعية مرتبطة بالهوية الاجتماعية ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد وتحقق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى ويطلق اتسيوني على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نهايته كما أكد اتسيوني على أهمية النخب الخارجية في إنجاح عملية التوحيد إذ كانت لها نفس التوجيهات مع النخب الداخلية.[9]

02- **الكونفدرالية:** عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف تنظيم الكونفدرالي، يهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية.

[9] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحة دكتوراه، طبعة1، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1996، ص22.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للتجربة

# التكاملية الإقليمية الخليجية

**تمهيد:**

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم استنادا إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري مع دول العالم إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط بما يحمله في ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى تمثل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية متجانسة تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي، وانطلاقا من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض برزت أهمية جود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول، ثم إنشاء مجلس خلال اجتماع قادة دول الخليج المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان أبو ظبي 25 ماي 1981، وأطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلة والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

## المبحث الأول: السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون الخليجي

جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي استجابة طبيعية لرغبة شعبه من مختلف شرائح مجتمعه لدول المجلس وتجسيد للإدارة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية وتطلعات أبناء المنطقة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأدركت دول المجلس ضرورة تحقيق هذا الهدف فتم إنشاء مجلس التعاون الخليجي والذي حدد مجموعة من الأهداف المعلنة ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية فالنفط يشكل مصدرا رئيسيا لدخولها القومية ويشكل أيضا النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

وشملت أوجه التعاون بين هذه الدول مجالات عديدة سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل، كما سنتطرق إلى السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون ودوافع وظروف نشأته. ولحفظ مكتسبات الماضي وتجسيد متطلبات الحاضر يستوجب وجود كيان قوي يترجم استحقاقات المستقبل ومن هنا جاء قرار قادة دول المجلس بإنشاء هذه المنظومة تعبيرا عن كل هذا وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ظروف ودوافع نشأته.

### المطلب الأول: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي GCC إلى عام 1975، حيث كان سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر صباح أمير دولة كويت في زيارة لأبي ظبي في 16 ماي 1975، بوعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صدر بيان مشترك بينهما دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزير خارجية للبلدين ويجتمع مرتين في العام على الأقل،[10] وفي ماي 1976 دعا الشيخ جابر الأحمد إلى إنشاء وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في العديد من المجالات وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، بعد ذلك وجهت سلطنة عام الدعوة لإقامة مؤتمر للوزراء الخارجية في مسقط يومي 25-26 نوفمبر بغرض التوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وتعزيز العلاقات بين الدول المشاركة في المؤتمر، والتي تضم كل من: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، سلطنة عمان، الكويت، العراق، إيران.

[10] بوشلول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2008، ص43.

وبنهاية 1978 بدا وكأن الأرضية كانت مهيئة لتبني صيغ تعاونية تؤطر العلاقات المتميزة بين البلدان حيث تكثف مساعي دول الخليج للبحث عن إطار ملائم للتعاون والتكافل بينها في العديد من المجالات ومن ثم تأسست البيانات المشتركة بين البلدان (البيان الكويتي السعودي 1978/12/6، البيان الكويتي البحريني 1978/12/9، البيان الكويتي القطري 1978/12/12، البيان الكويتي الإماراتي 1978/12/16، البيان الكويتي العماني 1978/12/20) وكلها بيانات تنص على التعاون وضرورة الإسراع في عملية التكامل في ظل زيادة التحديات التي تواجه البلدان.

وفي الرابع من فيفري 1981 عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت وقد أكدوا على ضرورة إنشاء مجلس التعاون الخليجي تكون له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماعا أخر لهم في العاصمة العمانية مارس 1981 وعليه فإن المقصود بدول مجلس التعاون الخليجي تلك الدول الستة التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في 4 فيفري 1981 بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات وتتكون من الدول الست التالية التي تمتع بالعضوية التامة وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، وتتمتع العراق واليمن بعضوية جزئية في بعض اللجان كاللجان الثقافية والرياضية.[11]

**المطلب الثاني: الظروف الإقليمية**

تمتلك دول الخليج التي يتكون منها المجلس من أسباب التعاون ومقومات الوحدة ما يكفيها وأكثر للسير نحو إطار تنظيمي للتعاون بينها، تمثل في إنشاء مجلس التعاون الخليجي فهناك العديد من أسس التشابه التي نشترك فيها دول المجلس سواء من الناحية الدينية لوحدة الدين الإسلام أو الناحية اللغوية اللغة العربية ومن ناحية أنظمة حكم متشابهة وعلاقات تمتاز بالثقة والتفاهم ومن الناحية الاقتصادية هناك موارد متشابهة تتمثل في الاقتصاد النفطي كمورد رئيسي للدخل وجغرافيا توجد دول مجلس الخليج على رقعة جغرافية واحدة ومن الناحية الاجتماعية قيم وعادات وتقاليد وتركيبة اجتماعية متجانسة وكذلك هناك التاريخ والتراث الحضاري المشترك والأصول المشتركة

[11] محفوظ رسول، سمر سحقي، **الأزمة الخليجية الراهنة الأسباب والتداعيات**، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص125.

للشعوب والقادة والنابعة من الأصل القبلي الواحد، زيادة عن ذلك المصلحة المشتركة وما تعرض له المنطقة من تحديات وأخطار وأطماع خارجية.[12]

كل ذلك لا شك أنه يدفع بالجميع نحو التعاون المشترك ويجعل من قيام المجلس ضرورة التنسيق في النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية وإذا كان الدين والسياسة والاقتصاد و الجغرافيا والاجتماع والمصلحة المشتركة وخطر الأطماع الخارجية كلها تدعوا إلى الوحدة يصبح تفريطا بحق الشعوب الدول الست أضف إلى ذلك ما تعنيه المساحة الجغرافية الكلية لدول المجلس والبالغة أكثر من مليونين وستمائة كيلومتر، وما يعنيه عدد السكان الإجمالي من قوة عسكرية واقتصادية وبشرية وعمق استراتيجي لا يتوفر لأي منها منفردة في وقت لم يعد في مقدور الكيانات الصغيرة أن تواجه بمفردها التحديات الكبيرة كذلك منطقة الخليج من المناطق المعرضة للتهديد دائما بحكم أنها تمتلك ثروات نفطية كبيرة.

عامل تعاظم الأهمية الاقتصادية للنفط: دول الخليج دول منتجة رئيسية للنفط في العالم وتمتلك احتياطات ضخمة من النفط أعطتها أهمية قصوى فتعتبر فترة السبعينات عصرا زاهيا لمنطقة الخليج حيث أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثر لدول المنطقة التي شهدت في أواخر السبعينات أسرع تحولات اقتصادية شهدها العالم.

أضف إلى ذلك بروز الحاجة إلى تكثيف الاقتصاديات الخليجية وفق مرحلة تتسم بنمو طبيعي والحاجة إلى الاستخدام الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة فبدلا من الازدواجية في صناعات مكلفة في إطار كل دولة على حدة، يتم قيام صناعات في إطار السوق الخليجية ككل ضمن توزيع مناسب للأدوار والاختصاصات والأعباء المالية.كل ذلك خلق ضرورة التعاون والتنسيق في إطار تنظيمي إقليمي من أجل مواجهة الضغوطات الدولية التي تربت على تعاظم أهمية الدول المجلس الاقتصادية.[13]

---

[12] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجته دول المجلس التعاون الخليجي 2000،1979**، رسالة الحصول على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص69.

[13] المرجع نفسه، ص70.

**المطلب الثالث: الظروف الدولية**

## 01- صراع القوى العظمى في المنطقة:

من أهم العوامل التي لعبت دورا كبيرا في إنشاء مجلس التعاون فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار الدول الست الخاصة على اثر زيادة حدة الحرب الباردة بين الولايات والاتحاد السوفياتي وبعد غزو هذا الأخير لأفغانستان وصراعهما حول الخليج تحت مسمى أمن الخليج. فحسب وجهة نظر الأمريكية فإن الاتحاد السوفياتي أصبح يهدد بعد نجاح غز أفغانستان حقول النفط والممرات المائية لمنطقة الخليج التي يدين لها عدد كبير من الدول المستوردة للطاقة بالتبعية حيث ذكر الرئيس السابق للولايات جيمي كارتر ببساطة نحن لا نملك أن نجعل السوفيتين يمدون هيمنتهم إلى جزء مناخكم للخليج الذي همومهم جدالنا وللشعوب الأخرى في العالم.[14]

لذلك سارعت الولايات إلى زيادة تواجدها العسكري البحري في الخليج بحجة حماية دولة من الأطماع والأخطار السوفيتية الزاحفة باتجاه الخليج وفقا لمبدأ كارتر وعلى الجانب الآخر وردا على مبدأ كارتر ظهرت مبادرة الرئيس السوفيتي بوجنيف بشأن تجسيد منطقة الخليج وهكذا نجد أن مبدأ كارتر ومبادرة بجنيف أبرزا احتمال مواجهة ساخنة بين العملاقيين السوفياتي والأمريكي، وهذا ما يمكن اعتباره من أهم العوامل التي عجلت بالبحث عن ماهية البديل الخليجي.

## 02- قيام الثورة الإيرانية أوائل 1979:

خلق نوعا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي ودلك على اثر تصحيحات الإيرانية بعودتها إلى سياسات الشاه التوسعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في الصياغات المطروحة لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها عندما أتت الثروة الإيرانية بتوجهات جديدة جعلت من هذه الصياغات محل مراجعة وبحث فبعد أن تسلم رجال الثورة الإيرانية مقاليد الحكم وبدلا من التوجه إلى تغيير تلك السياسات التوسعية التي كانت في عهد الشاه بإرجاع الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران،[15] للدلالة على حسن النية واصلو تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول لمنطقة بل وصل بهم الأمر إلى عدم إخفاء رغبتهم في السيطرة على جميع دول

---

[14] - Jimmy carter. Keeping faith memoirs of a president (new yourk) bentam inc 1982,pp 471-472.

[*] وهي جزر، ( أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة للإمارات).

المنطقة، وبالانتقال إيران من مرحلة إطلاق التصريحات والتهديدات ضد دول المنطقة إلى مرحلة اتخاذ إجراءات عملية فعلية لتنفيذ هذه التهديدات كتعرض منطقة العبدلي الكويتية لضرب طائران حربية إيرانية والتآمر على دولة البحرين ومحاولات بث الفوضى بين الحجاج في المملكة العربية السعودية وغيرها من الممارسات.

### 03– عامل التدخل العسكري السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979:

حدث له معنى كبير بالنسبة لدول منطقة الخليج وذلك مما يعنيه اقتراب سوفياتي من منطقة الخليج ومنابع النفط لمسافة لا تتعدد ستمائة كيلومتر وهذا يعني زيادة التهديد واستقرار المنطقة خاصة إذا عرفنا الغزو السوفياتي لأفغانستان دل على موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خرج حدودها إذا رأت أن مصلحتها في ذلك على الرغم من ترديدها لنغمة مبادئ السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وأن الاتحاد استطاع أن ينقل خمسين ألف جندي إلى أفغانستان عن طريق الجو مما يدل على أن لديه القدرة والسرعة مذهلة.

وبعد التطرق الأهداف الحقيقية للاتحاد السوفيتي من وراء غزوه لأفغانستان مضاف إليه ما حققه هذا الأخير من تزايد لنشاطه ونفوذه في أثيوبيا واليمن الجنوبي على اثر تحالف هذا الأخير بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون معها في أكتوبر 79 مما أدى إلى إثارة الشكوك بعض دول الخليج.

### 04– عامل اندلا ع الحرب العراقية الإيرانية 1980:

برزت عدة احتمالات خطيرة منها احتمال خروج أحد الطرفين من هذه الحرب منتصرا وأيا كان هذا الطرف فإن هزيمته للطرف الآخر ستجعله يحاول أن يلعب دور المسيطر والمهيمن على المنطقة.[16]

- احتمال اتساع نطاق الحرب وعدم القدرة على احتوائها على نحو يجعل الدول عرضة للدخول في حرب لا تودان أن تكون طرفا فيها.
- احتمال استمرار هذه الحرب لفترة طويلة دون التوصل إلى أي حل سلمي لإنهائها واحتمال انهيار السلطة في إيران لصالح القوى الشيوعية وما يجنبه ذلك من خطر جديد على أمن واستقرار دول المنطقة.[17]

### 05– عامل الانقسام والتمزق العربي:

---

[16] نواف ساعد عبد العزيز آل سعود، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص109.

[17] نواف ساعد عبد العزيز آل سعود، المرجع السابق، ص117.

الخلافات العربية المستمرة بسبب الحرب الأهلية اللبنانية واتفاقية كامب ديفيد ومشكلة الصحراء الغربية وانقسام العرب حول الحرب العراقية الإيرانية وحول الصراع العربي الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية، كل هذا التمزق التي شهده العالم العربي كان بمثابة الدليل القاطع على ضرورة بناء قوة ذاتية وتكوين تجمع إقليمي الذي من شأنه أن يخدم التضامن العربي لما تملكه دول الخليج من قدرة على التأثير في مجريات الأمور العربية وما تحظى من رصيد طيب وايجابي لدى أغلب الأطراف العربية.

## المبحث الثاني: مقومات التكامل الإقليمي في تجربة مجلس التعاون

يتطلب إقامة أي تكتل اقتصادي في العالم توفر مجموعة من المقومات والشروط وذلك أجل ضمان نجاح هذا الأخير في تحقيق الأهداف التي تم إنشائه من أجلها وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مقومات التكامل الإقليمي التي يجب ألا تتخذها تجربة مجلس التعاون الدولي.

### المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والمالية

لعل أهم مقومات الصعود الخليجي هو القوة الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها الدول التي تراكمت لديها بفضل العوائد الناجمة عن مبيعات النفط والصناعات التحويلية رغم أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي يعود إلى سنة 1981 إلا أن التكامل الاقتصادي الفعلي بين دول الخليج لم يتم في التجسيد إلا بعد سنة 2001 تاريخ التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول الخليج والتي أدت إلى تعميق التكامل والتعاون والعلاقات الاقتصادية بين دول الخليجية.

**منطقة التجارة الحرة الخليجية:** تم وضع الأسس الأولى لمشروع التكامل الاقتصادي الخليجي في بدايات تأسيس مجلس التعاون، حيث تم توقيع الاتفاقية 1981 ثم من خلالها التأكيد على ضرورة بنا منطقة تجارة حرة خليجية، تضمن:

- تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين الدول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية._ معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

- خصائص الاتحاد الجمركي لدول مجلي الخليج.

1- نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس: تعتبر من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي:[18]

- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.
- يقوم أول منفذ جمركي لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي دولة من الدول أعضاء والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.
- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموحة بدخولها بعد توفر شروط معينة من كافة دول المجلس .
- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها.
- البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول مجلس من المناطق الحرة تستوفي عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول مجلس العالم الخارجي:[19]

- تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع تمسه في المائة 5 % على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ويعمل بها اعتبار من الأول من يناير 2003.
- تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية 417 سلعة بند فرعي الموضحة بالتعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام قانون الجمارك الموجه لدول المجلس وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة إلى:
  - السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول مجلس الخليج.

[18] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الأمانة العامة المسيرة والإنجاز**، ص63.

[19] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 64.

- في حالة استيفاء رسوم جمركية، وتأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها يعاد هذا التأسيس والرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد منه.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخفيض ممرات خاصة في المنافذ بين دول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة موانوا دول مجلس التعاون.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية 2007 حيث حل محلها الاتحاد الجمركي، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة 1983-2002 ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار 2002.

**الاتحاد الجمركي**: شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره إذ تنص لمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقع عليها في سقط 2001 على المبادئ الأساسية التالية للإتحاد الجمركي لدول المجلس.[20]

**المرحلة الانتقالية**: رغب من دول المجلس لإقامته في وقته المحدد وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة وتقليلا للعقبات والإشكاليات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة فقد توصل دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى 3 سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقلها بين الدول الأعضاء، أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء من الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحولول 2006ومن هذه الإجراءات:

[20] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص48.

1- **آلية المقصد النهائي:** سيتم تطبيق الإجراءات الجمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل إلى توزيع الإيرادات الجمركية على دول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة، أي أن الدولة التي تستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية.

2- **آلية انتقال السلع من دول الأعضاء:**

_ **بضائع أجنبية واردة من خارج دول المجلس:** البضائع التي يكون مصدرها منفذ الدخول الأول وكانت الإرسالية كاملة فيتم تطبيق الإجراءات الجمركية كاملة (البيان الجمركي، تفتيش، الرسوم) عليها في أول نقطة جمركية مع العالم الخارجي وتنتقل كاملة إلى مقصدها النهائي بعد ترصيصها وبموجب نسخة من بيان استيراد الذي يبين اسم المنتج والرسوم الجمركية المستحقة عليها لصالح دولة المقصد النهائي.

_ **الإرسالية غير كاملة الجزء من البضاعة الواردة:** وتمت إجراءاتها الجمركية في مركز الدخول الأول ويرغب المستورد في نقل جزء منها إلى دولة أخرى قبل مغادرتها للدائرة الجمركية فيتم انتقالها بموجب البيان الجمركي للأغراض الإحصائية المتفق عليه ونسخة من بيان الاستيراد الأصلي.

_ **البضائع الوطنية والأجنبية التي تنتقل من الأسواق المحلية:** البضائع التي يكون مصدرها الأسواق المحلية وتكون وطنية المنشأ فتنتقل بموجب الفواتير المحلية وبيان الجمركي للأغراض الجمركية والإحصائية بالإضافة إلى شهادة المنشأ في حالة تعذر تثبيت دلالة المنشأ عليها بطريقة غير قابلة للنزع.

_ **البضائع الأجنبية المستوردة قبل 2003/1/1:** يتم استبقاء الرسوم الجمركية عليها منذ دولة المقصد النهائي وأما إذا كانت مستورة بعد 2003/1/1 فيكتفي بالرسوم الجمركية التي يتم استبقائها في منفذ الدخول الأول بعدما يثبت تقديم دفع الرسوم الجمركية عليها. [21]

3- حدود دور المراكز البينية بين دول الأعضاء بعد قيام التحاد الجمركي مراحل تبدأ بالتأكد من تنفيذ الإجراءات الجمركية وغير الجمركية على السلع الواردة وتنتهي بإلغاء المهام الجمركية لها.

4- تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس إلى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع داخل الاتحاد الجمركي.[22]

---

[21] مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشؤون الاقتصادية، إدارة الاتحاد الجمركي، الرياض الأمانة العامة، 2003، ص9.
//libary. Gcc.sg.org.:Http

**السوق المشتركة:** أكثر مما سبق وبعد تحقيق أهداف الاتحاد الجمركي خلال الفترة 2003-2007 اتجهت الدول الخليجية إلى تبني المرحلة الثالثة لمراحل التكامل الاقتصادي المعروفة نظريا حسب نظرية بيلا بلاسا وهي مرحلة السوق المشتركة تنفيذا للبرنامج الزمني الذي أقره مجلس التعاون في دورته 23 ديسمبر 2002 بشأن استكمال متطلبات السوق المشتركة قبل نهاية 2007 تم الاتفاق في 4 ديسمبر 2007 بالدوحة على إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الفاتح يناير 2008، وتعتمد هذه السوق المشتركة على المبدأ التي نصت عليه المادة 03 من الاتفاقية الاقتصادية 2001 بأن يعامل مواطنوا دول المجلس الطبيعيون والاعتبار يون في أي دولة من دول الأعضاء النفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الخدمية
- ممارسة المهن والحرف
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- التنقل والإقامة.

وغيرها من الامتيازات التي أدت إلى حدوث نقلة على مستوى مشروع التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل أثر إيجابي على مختلف العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول الخليجية فيما بعد.

**الاتحاد النقدي:** لم تكتفي دول الخليج عند توقيعها الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لعام 2001 بالإشارة إلى ضرورة التحول نحو اتحاد جمركي فسوق مشتركة خليجية، بل أشارت الاتفاقية في مادتها الرابعة كذلك إلى ضرورة بداية سعي نحو تحقيق اتحاد نقدي واقتصادي كاملين بين دول المنطقة بما فيها من توحيد العملة وذلك وفق جدول زمني محدد ومتفق عليه وفعلا تم الشروع في محاولات تحقيق اتحاد نقدي خليجي منذ 2002 إذ تم خلال هذه

[22] مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشؤون الاقتصادية، المرجع السابق، ص12.

السنة اعتماد الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملات الدول الأعضاء كما وضعت دول الخليج كما فعل الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير الاقتصادية الضرورة من أجل الدخول في مرحلة التحاد النقدي وذلك على أن تزدر هذه العملة في أفاق 2010، ورغم هذا المشروع فقد لاق صعوبات أدت إلى تأجيل إطلاق العملة المشتركة إلى غاية عام 2005/8/6 وقد رافقته إيجابيات عديدة من أكبرها مجلس النقد خليجي تحول فيما بعد إلى بنك مركزي خليجي.

وجرى هذا التحول الهام في أعقاب التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي بالرياض 2009 والتي أكدت دول الخليج من خلالها على تأسيس البن المركزي الخليجي، الذي سيتكلف بمجموعة من المهام أبرزها العمل على إصدار عملة خليجية موحدة كان من المزمع دخولها حيز التنفيذ 2015 غير أنها لم ترى النور إلى يومنا هذا بسبب العديد من المطلبات.[23]

**المطلب الثاني: المقومات السياسية والعسكرية**

إن التكامل الاقتصادي هو عملية إدارية تتحقق باتفاق دول الأعضاء فيه فبدون وجدوا اتفاقية أو معاهدة التي تمثل الجانب السياسي لا يمكن أن يتم، فمهما كان كبر حجم المنافع الاقتصادية فهو غير كافي لتحقيق التكامل بشكل تلقائي ويبقى يحتاج الإرادة السياسية من أجل إتمام ذلك، ويتطلب كذلك التكامل تشبه القيم السياسية بين القائمين على التكامل كأنظمة حكم متشابهة والتأكيد على العنصر السياسي بين دول الأعضاء وإن يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي من أجل ناجح في تحقيق التكامل.[24]

فلا شك أن تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ عليها من الغايات التي ترنو إليها الدول بسياستها الداخلية والخارجية وهذه الغايات في الحقيقة تكاد تكون إن صحت تسميتها بالمقدسة، لما لتحقيق الأمن والاستقرار من دور في النهوض وتقدم الشعوب والأمم وعليه فإن دول المجلس التعاون الخليجي حالها حال الدول الأخرى تسعى نحو التكامل الإقليمي يحفظ لها دولها من التغيرات التي تحدث في الشرق الأوسط غير المستقرة وأبرز ما حققته:

**اتفاقية الدفاع المشترك:** إدراكا لدول المجلس لمل يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة أساسها العقيدة الإسلامية وانطلاقا من السياسة الدفاعية لمجلس التعاون التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل جاء توقيع

[23] المرجع نفسه، ص14

[24] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1983، ص10.

قادة دول المجلس على اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة 21 إذ يبدأ مرحلة جديدة من العمل المشترك حيث جرى التحول من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين من الزمن إلى مرحلة الدفاع المشترك بين دول المجلس الخليجي، كما أنه بتوقيع الاتفاقية تحقق العمل المشترك العسكري مكاسب وإنجازات كثيرة ونوعية حيث أن الاتفاقية شملت وحددت الكثير من مرتكزات الدفاع المشترك ومتطلباته وأسسه.

**الإستراتيجية الدفاعية المشتركة:** حيث أنه منذ 1981 وضعت دول مدلس التعاون إستراتيجية دفاعية تمثلت مبادئها كالآتي:

- حماية أمن وسلامة المنطقة وتوفير الاستقرار والرخاء أشعوبها.
- جمعية الدفاع عن أمن وسلامة دول المجلس.
- قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى الكبرى مما فيها دولة إيران التي تريد أن تتربص بالمنطقة.
- العمل على أن تكون القوة العسكرية لدى مجلس التعاون قوة لردع وسلام.

**– إنشاء درع الجزيرة:** تعد إحدى الأدوات الهامة للإستراتيجية الدفاعية الخليجية التي تعمل على تعزيز وتنمية القدرات الدفاعية لدول المجلس وبث الروح المعنوية العالية لدى الأفراد واطلاعهم على آخر التطورات العسكرية والسياسية حولهم في المنطقة والعالم، لما يخدم الكفاءة القتالية للقوات، فإن قوة درع الجزيرة المشتركة تعبر عن مدى التلاحم والتعاون الوثيق بين دول المجلس المسلحة وتعد تجسيدا لإدارة التآلف والتضامن وتساهم بشكل كبير وفعال تعريف منسوبها بالمنظومات التي تستخدمها جيوش الدول وفكرة العمل تحت قيادة واحدة لقوات درع الجزيرة المشتركة وفي نطاق هذه قوات يتعرف العسكريون الخليجيون على بعضه وتوحيد شؤونهم العسكرية لتطبيق برامج ومناهج وخطط واحدة تهيئهم عقليا ونفسيا وعسكريا بالقتال في خندق واحد وتحت قيادة واحدة وإطلاق اسم درع الجزيرة على المناورات العسكرية التي تقوم بها، يعد رمزا للتلاحم والتنسيق العسكري بين دول المجلس وكان لا بد دعمها لزيادة فعاليتها وتطويرها وتأهيلها لتكون دعا حقيقا للدفاع عن دول المجلس ففي 1993 أعلنت دول مجلس التعاون خططا للتكامل العسكري وتعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة وفي عام 2006 جرى تطويرها لتكون قوات درع وعززت بجهد بحري وجوي وفقا للمفاهيم للعملياتية المعتمدة وذلك لرفع كفاءتها القتالية بما يكفل تنفيذ مهام تعزيز والإسناد للقوات المسلحة الوطنية لدول المجلس التعاون بصورة كاملة، وفي عام 2009 تم تعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة بقوات التدخل سريع، وفي الدورة 34 للمجلس الأعلى الكويت ديسمبر

2013 تم تطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة للمجلس وأن تكون بمسمى قيادة قوات درع الجزيرة.[25]

**المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والثقافية.**

تمثلت المقومات الاجتماعية والثقافية التي ساعدت في تحقيق التكامل الإقليمي في تجربة مجلس التعاون الخليجي في وحدة اللغة والدين ووحدة المصالح والجنس والأصل العربي.

**وحدة اللغة:** هي أساس في التعامل واستيعاب ما هو مطلوب وتربط بين أفراد المجتمع الواحد بأقوى الروابط وتعمل على التآلف بين أبناء المجتمع الواحد على أحسن وجه ويوجد رأي يقول مهما اختلفت التهديدات فهي لغة واحدة هي اللغة التي تجمع أبناء الخليج العربي فهي اللغة الأم وهي بذلك أساس الجمع بين أبناء الوطن مهما بعدت المسافات وبذلك يتضح أن اللغة العربية هي الدافع لأبناء الخليج للاجتماع على كلمة سواء وهو مجلس التعاون الخليجي وقد ربطت بينهم ووحدتهم كلمتهم ليكونوا يدا واحدا في مواجهة الأطماع الخارجية، وهي بذلك الأساس الذي جمع بين أبناء الخليج ليقوم بينهم من قبل الاتحاد ساحل عمان (الإمارات المتصالحة) ثم بعد ذلك الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي ثم بعدة الإمارات المتحدة العربية، والتي لا زالت إلى اليوم قائمة نتيجة ترابط أبناء الخليج ومحافظتهم على لغتهم لأن الدولة التي تفقد لغتها ستفقد أهم ركن من أركان سيادتها وقومياتها فاللغة هي الجامعة بين أبناء اللغة.

**وحدة الدين:** لقد كان للدين الإسلامي أعظم الأثر لجمع أبناء الأمة الإسلامية رغم اتساع المسافات بينهم فالدين الإسلامي ووحدة اللغة التي ينطق بها أبناء الخليج العربي كانتا الركنين الأساسيتين في قيام الوحدة بين أبناء الخليج وذلك لأن الدين الإسلامي دين جامع لا يقبل التفرقة لأبنائه وقد ساعدت وحدة لدين على توحد كلمتهم والوقوف في وجه الاستعمار الأجنبي لأن الدين الإسلامي دين العزة لا يقبل لمن يعتقه الذل والهوان فكان إسلامهم دافعا أساسيا لقيام مجلس تعاون وتكامل.

**القيم والعادات وتقاليد واحدة:** تركيبة اجتماعية متجانسة، تاريخ وتراث حضاري مشترك وأصول مشترك للشعوب والقادة والناعبة من الأصل القبلي الواحد زيادة عن ذلك المصلحة المشتركة وما تتعرض له من تحديات وأخطار وأطماع خارجية.[26]

[25] البعد الأمني لتجربة التكامل لدول مجلس التعاون

**الكتلة السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج:** من منظر اجتماعي بلغ عدد سكان المجلس التعاون حوالي 48.4 مليون نسمة 2015 يقطنون بمساحة تقدر ب2.4 مليون كيلومتر مربع، ويلاحظ في معدلات النمو السكاني تتفاوت في مجلس فهي تتجاوز 3% في السعودية وعمان ، أما بقية الدول الخليجية فقد بلغ النمو فيها أقل من 3% ويسكن حوالي 86% من سكان المجلس في الحواضر وبلغت أعلى نسبة من سكان الحضر في البحرين وقطر 92% وأدنى نسبة في عمان 82% ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في نسبة دول تعاون الخليجي بصفة رئيسية إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر.[27]

العمال الوافدة وتأثيرها على دول المنطقة: يبدو للمتأمل كالجغرافية البشرة لمنطقة الخليج العربي، بما يشمل سكان الأصليون وغيرهم، ويشمل حملة جنسيات دول منطقة الخليج العربي والأجانب، أن المنطقة تتسم بتباين شديد في هيكلة السكان حيث توجد3 دول هي الإمارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين حيث تقدر نسبهم ب(81%، 51.5%، 75%) على الترتيب، في حين أن دول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محل أكبر وإن ذلك لا ينفي بوجود نسبة ليست بالقليل من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2%، 33%، 18%) على الترتيب في تلك الدول.

ولقد كان لتلك العالة الأجنبية تأثيرات عديدة إلى جانب أثرها المباشر على مسألة العمالة والبطالة لدى أبناء دول الخليج أنفسهم وأثرت هذه الأخيرة على الأوضاع الاجتماعية نتيجة وجود هذه العمالة الوافدة فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية على الرغم من أنها أنشأت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية، فالدفاع أن خطرها امتدا إلى أبناء الخليج الأصليين وبدأت تؤثر في هويتهم العربية.

وفي إطار تعددية ثقافية عبر مدارس ونوادي وجرائد وبرامج تلفزيونية خاصة لتلك العمالة الأجنبية، ازدادا الخطر على مستقبل اللغة العربية وعلى الانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالا من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي والغوي لها كما أن لبعض الأقليات دورا اجتماعيا خطيرا على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي والتعليمي واللغوي لها، إضافة إلى التأثير الصادر عن العمالة في قطاعات معينة (خدمة المنازل، قيادة السيارات، تربية

---

[26] محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق سعيد حمدين، 2016، ص13.

[27] إحصائيات 2015 موقع وكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الأطفال ...) وهو ما يؤثر على العادات والتقاليد والقيم، خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي.[28]

## المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي المؤسساتي لمجلس التعاون الخليجي.

رغبة في تحقيق التكامل وتنسيق الترابط بين دول المجلس في جميع الميادين واقتناء بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السياسية لمجلس التعاون الخليجي واستكمالا لما بدأه من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها.

### المطلب الأول: الهياكل السياسية والإدارية

**المجلس الأعلى:** وهو السلطة العليا بمجلس التعاون الخليجي ويتكون من رؤساء دول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنة ويتولى تعيين أمين عام للمجلس ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر وفي قمة أبو ظبي 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حصر ثلثا الأعضاء الذي يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإدماع دول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية وتتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس.[29]

**المجلس الوزاري:** يتكون من وزراء خارجية لدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ويكون رئاسته للدولة والتي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة ، ويعقد المجلس اجتماعاته مر كل 3 أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء وتشتمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح سياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين دول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي رفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى، ما يتطلب موافقته كما يطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الأعلى نظام الأساسي.

---

[28] محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص26.

[29] أكرم عبد الرزاق المسهداني، "مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة التعاون** مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، الرياض، ع. 74، 2001، ص16.

**الأمانة العامة:** مقرها الرياض تمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية الاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل قطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية، وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة والذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014 يتألف من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، 5 أعضاء مساعدين للشؤون السياسة والاقتصادية والعسكرية والأمنية، تشريعية قانونية ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، إضافة إلى 4 رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية الاقتصادية، 5 رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، و 5 مدراء للقطاعات مكتب أمين عام التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي، التميز المؤسسي الإعلام والاتصال.[30]

**المطلب الثاني: الهياكل العسكرية**

إن تسخير القدرات الشاملة والعمل علة تنسيقها وتطويرها وتكاملها كقدرات جماعية لمواجهة مختلف التحديات والمخاطر والتهديدات لحالية أو المستقبلية يعد أحد أهم الغايات الإستراتيجية التي يوليها مجلس التعاون اهتماما كبيرا لتحقيقها منذ نشأتها، ولقد خطت القوات المسلحة بدول المجلس خطوات ملموسة في سبيل تحقيق التكامل العسكري ومتطلباته، فأولى قادة دول مجلس التعاون اهتمامات خاصة بالموارد البشرية وتنميتها وتدريبها وتأهيلها، ووجهوا باتخاذ جميع الإجراءات لتسهيل تنقل الكفاءة العسكرية والمدنية المؤهلة العاملة بالقوات المسلحة في دول مجلس التعاون وإيجاد بيئة عمل مشتركة، ولقد اعتمد المجلس الأعلى في هذا المجال سنة 2010 النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني مجلس التعاون كما وافق في 2011 النظام الواحد لمدى الحماية التأمينية للعسكريين والمدنيين التقاعديين من دول المجلس، ونظرا لأهمية وجود قيادة عسكرية موحدة لدول المجلس، تعنى بتخطيط وإدارة العمليات العسكرية المشتركة ومساندة وتعزيز القوات الدفاعية لدول المجلس للدفاع عن أراضيها وأجوائها ولمواجهة التهديدات المحتملة.

اتخذ مجلس التعاون لدول الخليج خطوة غير مسبوقة في قمته 34 والتي عقدت بمدينة كويت في ديسمبر 2013 بإنشاء قوة عسكرية موحدة ومشتركة بين دول الأعضاء بهدف تعزيز الهدف الجماعي للإقليم، تتواصل

[30] أكرم عبد الرزاق المسهداني، المرجع السابق، ص 17.

الجهود نحو محاولة تكريس هذا الواقع الخليجي الذي سوف يساعد في تعزيز الأمن الإقليمي خصوصا في ضوء ما سبقه من قرارات تشكل قوة تدخل سريع في قمة الكويت 2009، ومن المقرر أن تنسق الدول الأعضاء فيما بينها بشأن القوة العسكرية بجميع مشتملاتها، القوات التي تعمل على الأرض والقوات الجوية والبحرية ووضعها تحت هيكل واحد مشترك ويقول وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد الخليفة في هذا الصدد: علينا أن ننشأ قيادة مركزية تنسق بين كل القيادات الفرعية وتجعلهم يعملون تحت مظلة واحدة لكن هذه القوة الموحدة لن تحل محل قوات درع الجزيرة، لذا تكمن الأهداف الأساسية المنوطة بتلك الوحدة الجديدة في توفير القيادة الإستراتيجية والعملياتية لكل مهما دول مجلس الخليج، كذلك من المتوقع أن تضم تلك الوحدة الحد الأدنى من قوات المشاة والقوات الجوية والبحرية بالإضافة إلى نظام استخباراتي نشترك ونظام صاروخي لتنفيذ عمليات الضرورية ومهام بعثات الإسلام

وفي هذا الإطار نشر معهد البحوث السياسة الخارجية FPRI الأمريكي.[31]

دراسة تحت عنوان القيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي والذي أعدها إبراهيم السعيدي[32] استعرض من خلالها الإنجازات التي تم تحقيقها في مجالات الدفاع بين دول مجلس الخليج في حين أشار إلى إستراتيجية ومهام القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، تعتمد على أمرين وهي التفكير ألابتكاري والتزام دول المجلس بالعمل على تكييف هياكل القوة الخاصة بهذه الدول لتحقيق مزيد من التعاون والتدريب والتعاون المستمر مع الوطنية لدول مجلس الست، ولذلك يجب أن تتوفر الإستراتيجية القدرة على تجميع القوات البحرية والجوية والأنظمة الاستخبارية مع بعضها وتتعامل الموضوعات الأمنية غير تقليدية، إضافة إلى ذلك تشير مسيرة التعاون الدفاعي لدول مجلس التعاون الخليجي بداية من إنشاء قوات درع الجزيرة 1982 حتى القرار الأخير باستثناء قيادة أو قوة عسكرية موحدة إلى دول الخليج تسعى لإنشاء حلف عسكري ولذا فإن أعضاء الحلف العسكري يمكنهم فقط العمل بشكل أكثر فعالية في حالة وجود مستوى معين من التشغيل المتبادل[33] لتحقيق التعاون السلمي فيما بينهم.

**المطلب الثالث: الهياكل الاقتصادية والمالية**

---

[31] Https// futureuae.com

[32] إبراهيم السعيدي أستاذ مساعد في قسم الشؤون الدولية بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر.

[33] التشغيل المتبادل طبقا لتعريف حلف الناتو: قدرة المنظمات العسكرية المختلفة على إجراء عمليات مشتركة وقد تكون منظمات من جنسيات مختلفة يتيح التشغيل العمل سويا وتبادل المعلومات والقواعد العسكرية.

شهدت مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه 1981 جملة من الخطوات باتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية بدأت بإقامة منطقة التجارة الحرة مرورا بإقامة اتحاد جمركي 2003 كما سبق وذكرنا انتهاء بالإعلان أولا عن السوق الخليجية المشتركة في مطلع 2008 يشكل إنشاء هذا الأخير استهداف تحقيق المواطنة الاقتصادية لأبناء دول مجلس التعاون أحدهم الخطوات صوت تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الموحدة ويمكن انجاز أهم الخطوات في مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ابتداء من الدورة الثالثة للمجلس الأعلى التي عقدت بالمنامة 1983 سمح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية، أما فيما يخص ممارسة النشاط التجاري فقد أقر المجلس الأعلى في دورته الثامن والعشرين بالدوحة 2007 القواعد المطورة والتي تسمح لمواطني دول المجلس بممارسة التجارة التجزئة في أي دولة عضو وتم بموجب هذا القرار إزالة كافة القيود بقرارات المجلس الأعلى في دوراته خلال 1986-1992-2000، أما فيما يخص بفتح فروع شركات خليجية وقد قرر المجلس الأعلى في دورته الواحد والثلاثين أبو ظبي 2010 السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس وشهدت الفترة ما بين 2004-2013 ارتفاعا في أعداد المستفيدين من هذه القرارات، إضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد أي قيود على انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس، ونص قرار المجلس الأعلى في الدورة التاسعة في المنامة 1988 على مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو عند ممارستهم الاقتصادية المسموح بها بما في ذلك الحرف والمهن، كما نص المجلس الأعلى كذلك على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع وذلك في موعد أقصها نهاية 2003.

كما يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود عن من ذلك نهاية 2005، تستعمل اللجان المتخصصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة نهاية 2007.

**الفرع الثاني: آلية تحقيق السوق المشتركة**

أقر المجلس الأعلى في دورته 24 ديسمبر 2003 آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على:[34]

[34] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الأمانة العامة المسيرة والإنجاز**، ط8، الرياض، 2014، ص129.

- تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة 23.
- تكلف لجنة التعاون المالية والاقتصادية بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى.

في لم تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981 في ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة، فإن الاتفاقية 2001 تنص مباشرة على أي هدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات 10 الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة.

كما أشارت الاتفاقية 2001 إشارة ألف أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول الخليج بما في ذلك المساواة في المعاملة والتنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة..الخ.

وفي نهاية 2007 أقر المجلس الأعلى استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية من خلال متابعة الأمانة العامة لقرارات المجلس الأعلى، فإن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة: استكمال منظومة قرارات مجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل 2007 وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدرها قرارات المجلس الأعلى، أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة.

استكمال إصدار تشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

- قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية.
- نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة.
- استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية.[35]

[35] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص63.

**ثانيا: الاتحاد النقدي**

الذي أقرته الدورة 29 للمجلس الأعلى ديسمبر 2008 ودخل حيز التنفيذ في 27 مارس 2010 تألف نظامه الأساسي من 20 مادة تتناول المواد الثلاث الأولى التعاريف والإنشاء ومقر المجلس النقدي وتشخيصه القانونية وحددت المادة 4 أهداف المجلس ومهامه والتي يأتي في مقدمتها تنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي للبنك المركزي وتطوير الأنظمة الإحصائية والتأكد من جاهزية نظم المدفوعات للتعامل مع العملة الموحدة في ضوء ذلك يحدد المجلس النقدي البرامج الزمنية لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول، وتناول المواد 6.13 عضوية المجلس النقدي والتي تتألف من البنوك المركزية الوطنية لدول الأعضاء في الاتفاقية أجهزته مجلس الإدارة، الجهاز التنفيذي حيث يتألف مجلس الإدارة من محافظي البنوك المركزية لدول الأعضاء في الاتفاقية إما بقية المواد16.20 فإنها تتناول السنة المالية للمجلس ومساهمة البنوك المركزية الوطنية بالتساوي في نفقات تأسيسه وميزانيته السنوية وإجراءات إنهائه وإحلال البنك المركزي محله، فمنذ إنشاء الاتحاد النقدي توالت اجتماعات مجلس الإدارة بمعدل سنة اجتماعات في السنة سعيا لإنجاز مهاما التي تتضمن الإعداد والتهيئة فنيا ومؤسسيا لإنشاء البنك المركزي الخليجي الذي بدوره سيقوم بالعمل على تحديد موعد إصدار العملة الواحدة ركزت أعماله على: التقاعد مع أحد البيوت الاستشارية العالمية لإعداد ما في اللوائح المالية والإدارية والاستراتيجيات لاستكمال البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي، اعتماد شعار مجلس النقدي، التوقيع على اتفاقية المقربين حكومة المملكة العربية السعودية والمجلس النقدي 28 أفريل 2013، افتتاح مقر المجلس النقدي بمدينة الرياض في 5أفريل 2013 .[36]

تطلب تحقيق الاتحاد النقدي العمل على تأهيل منظومة مؤسساتية وتشريعية لازمة على أسس الكفاءة والفعالية وعليه فإن نجاح الاتحاد النقدي وديمومته يركز إجمالا على الإرادة السياسية فقد حظي هذا المشروع وإصدار عملة موحدة باهتمام من قبل قادة دول المجلس تجسيد هذا الاهتمام من خلال: المتابعة المباشرة والدعم الواضح، من خلال عدد من القرارات ، نفي الدورة 22 للمجلس الأعلى مسقط ديسمبر 2001، البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول الخليج قبل نهاية 2002.

[36] متطلبات الاتحاد النقدي، **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق.

وبنهاية 2002 ربط سعر صرف عملاتها الوطنية بالمثبت المشترك الدولار الأمريكي تطبيق للفقرة الأولى من قرار المجلس الأعلى المشار إليه غير أن دولة الكويت في ماي 2007 ولأسباب شرحتها في خطاب موجه للأمانة العامة عدلت عن هذا الربط واستبدلته بالارتباط وسلة من العملات، وخلال فترة 2002 إلى 2005 عملت لجنة التعاون المالي وآلاف ولجنة المحافظين على استكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي لنجاح الاتحاد، وفي دورته 26 أبو ظبي ديسمبر 2005 اتفقت لجنة التعاون المالي الاقتصادي ولجنة المحافظين على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل اتحاد نقدي وفي دورته 27 ديسمبر 2006 بالرياض أخذ المجلس الأعلى موقف سلطنة عمان تجاه البرنامج الزمني للاتحاد والمتضمن عدم تمكن السلطة من الانضمام، وفي دورته 28 الدوحة ديسمبر 29 الكويت 2008 النظام الأساسي للمجلس مارس 2009 بناء على تفويض المجلس الأعلى التوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقرر الدائم آخذا بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من دول الأعضاء لاستضافة المقر وفي قمة التشاورية 11 للمجلس ماي 2009 تم اختيار الرياض مقرا دائما للمجلس.

وجوان 2009 بناءا على تفويض المجلس الأعلى دورته 29 بالتوقيع على الاتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو وزراء الخارجية لدول الأعضاء: مملكة البحرين، المملكة السعودية، دولة قطر، وفي دورته 30ديسمبر2009 مصادقة الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي على الاتفاقية وفقا لهده الاتفاقية كلف مجلس إدارة المجلس بتكثيف العمل وتحديد البرنامج الزمني لإصدار عملة موحدة وفي يناير 2010 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وفي 27 مارس 2010 دخل النظام الأساسي للمجلس التقدي حيز النفاذ وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30مارس 2010.

تمثلت أهدافه في: إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها ارتباط دول المجلس فعليا سياسة نقدية واحدة وسياسة سعر الصرف واحدة كما أن التحاد انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس وزيادة تناميه، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز الاستقرار المالي والتقدي، سهولة الاندماج والاستحواذ.[37]

**خلاصة الفصل:**

[37] متطلبات الاتحاد النقدي، **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المرجع السابق.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن التكامل الإقليمي هو صيغة تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا وثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة وكان ذلك السبب الأساسي لتكتل وقيام التجربة التكاملية الخليجية سنة 1981 وفق مقومات أسس منها الاقتصادية والمالية والعسكرية والاجتماعية والظروف المساعدة في قيام مجلس التعاون الخليجي إلا أن هذا الأخير لم يتحقق إلا بعد سنة 2001 توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين دول الخليج.

# الفصل الثاني

# التحديات الجديدة

# للتكامل الخليجي بعد

# الأزمة القطرية

**تمهيد:**

ظهر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين بعد أن رحلت بريطانيا عن منطقة الخليج العربي عام 1974 وقد أحالت قطر لمشكلة إلى محكمة العدل الدولية دوم موافقة البحرين وتوصلت المحكمة الدولية إلى قرار يقضي بتقسيم الجزيرة بين الدولتين وتم قبول القرار منها، وحلت المشكلة عام 2001م.

أما بالنسبة لحدود دولة قطر مع دولة الإمارات فكان هناك نوع من النزاع على الحدود البرية الوحيدة في قطر، التي تمتد عن قاعدة شبه الجزيرة القطرية، التي كانت مثار نزاع بين كل من أبو ظبي والسعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى وتم عن الاتفاق بين الدولتين جعل الحدود تمتد من رأس الخور عن أبار سودانتيل ومن ثم تتجه نحو الجنوب وحدد المنطقة البحرية وأصبح خط الحدود يمتد بحيث يجعل جزيرة بندق في جانب الإمارات على أن يكون استثمار النفط فيها مشتركا، وتوزيع العائدات مناصة بين الجهتين عام 1991.

بدأت التوترات السياسية بين قطر وجيرانها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ السبعينات 1970، إن دارت الصراعات في البداية حول النزاعات الحدودية لكن سياسة قطر الخارجية منذ الربيع العربي (أواخر 2010) هي التي أثارت غضب جيرانها، خاصة عندما وسعت علاقاتها مع إيران وهو أمر غير معقول للمملكة العربية السعودية التي تشعر بأنها مهددة من قبل سياسات إيران الإقليمية.

وقعت أول أزمة دبلوماسية في عام 2014 لكن تم حلها بعد تنازلات قطرية، أما ما حركها أكثر هو خطاب من أمير قطر حينما قال: "بأن إيران قوة إقليمية مهمة وعلى مستوى أعمق يتجذر الحصار في الاتهامات القائمة على: تخلي الدوحة عن وعدها للعالم بموائمة سياستها الخارجية بشكل أوثق مع المصالح السعودية والإماراتية وفي 5جوان 2017 أغلقت المملكة العربية السعودية حدودها البرية مع قطر وانضمت بحرين إلى الحصار.

واستبعدت قطر من المجال الجوي والمياه الإقليمية السعودية والإماراتية كما انضمت البحرين إلى الجهاز وأصبحت قطر تعتمد على ممر جوي وبحري ضيق تسيطر عليه إيران، بحيث ترتكز المطالب التي يجب تلبيتها لرفع الجهاز عن قطر حول خفض العلاقات الدبلوماسية مع إيران، إعلان أن الجماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية إغلاق قناة الجزيرة.

غير أن قطر رفضت ذلك في 3جويلية 2017 في رسالة الأمير الكويتي الذي عمل كوسيط بين الجانبين.

وتورد العديد من التحليلات من بينها ما ذهب له الباحث بن سميث Ben Smith أن من أهم الأسباب التي لبروز الأزمة ترجع جذورها السياسية الخارجية المستقلة إلى تتبعها قطر على مدى السنوات الأخيرة فقد اتخذت قطرا تقليدا خطا أكثر إيجابية تجاه الإسلام السياسي أكثر من الملكيات المجاورة التي تميل إلى اعتباره تهديدا لشرعيتها، كما أن روابط قطر مع جماعة الأخوان المسلمين والتي تعود لوقت قديم أصبحت أكثر أهمية مع الانتفاضات العربي في عام 2011 عندما بدأ الأمر وكان الإسلاميين قد يكونوا قوة المستقبلة عليه فقد ربطت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الإسلام السياسة بالإرهاب وبالتالي اعتبار قطر داعمة للجماعات الإرهابية وبعد زيادة الرئيس ترامب إلى المملكة العربية السعودية فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصار على قطر من أجل تعديل الساسة الخارجية لدولة قطر بالتوافق مع بقية الأعضاء مجلس التعاون الخليجي، وأشارت الولايات المتحدة في البداية إلى دعمها للتحركات ضد قطر، لكنها أصبحت فيما بعد أكثر حذرا باعتبار أن التفرقة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الفوضى في الشرق الأوسط.

**المبحث الأول: التحديات السياسية –تحولات القوة وتنافس الأدوار–**

شهدت السنوات الأخيرة لاسيما تداعيات ثورات الربيع العربي انتقال دولة قطر من دبلوماسية الوساطات إلى دبلوماسية التأثير ولاشك أن السياسة الخارجية لدولة قطر تتمتع بمزايا تنافسية عديدة يساعدها في ذلك مصادر الدخل الهائلة التي تملكها والمتأتية من إنتاج وتصدير مصادر الطاقة (النفط والغاز) والاستثمارات التي تضخها خارج حدود البلاد.

بدأت دولة قطر تبرز كقوة إقليمية صاعدة منذ بدايات العقد الأول من الألفية مستفيدة من دخل وطني كبير ومن ظرف استثنائي تمثل في فراغ كانت تشغله قوة إقليمية كبرى كالسعودية ومصر والعراق، ومن غزو الولايات المتحدة الأمريكية عن الخوض في صراعات وحروب جديدة في المنطقة.

**المطلب الأول: الدور الإقليمي لدولة قطر**

إن الدور الإقليمي هو النشاط الذي تقوم به دولة باعتبارها مركز في إقليم مع الدولة المحيطة بها وتتسع دائرة الدور كلما زادت طموحات الدولة أو زادت مخاوفها. ويعبر الدور الإقليمي عن مكانة الدولة الإقليمية والمكانة تعني القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية.[38]

**الموقع الجغرافي لدولة قطر:** قطر دولة ذات نظام ملكي يحكمه الشيخ تميم بن حمد آل ياني، الذي تولى السلطة في عام 2013 في سن ال33 مواطنيها من المسلمين السنة مع أقلية شيعية صغيرة هي موطن2.7 مليون شخص، 88.4% منهم من المغتبرين (تقديرات 2015).

وقد تحولت بفضل موارد الغاز الطبيعي الهائلة إلى وحدات من أغنى دول العا لم ، وقطر شبه جزيرة تحيط بها المياه من الشرق والغرب والشمال وتقع بين منتصف المسافة بين مدخل الخليج العربي عند رأس مستدم ورأسه عند مصب شط العرب وتتصل باليابسة من الجهة الجنوبية التي تتصل بشبه جزيرة العرب عن طريق جزء من اليابس لا يزيد اتساعه عن 40كلم يبلغ إجمالي طول سواحلها حوالي 700كلم مربع.

لدولة قطر حدود برية مع المملكة العربية السعودية وحدود برية مع كل من البحرين والإمارات العربية وإيران ويتبعها عدد من الجزر، بالنسبة لحدودها مع السعودية في الأقصر مقارنة مع دول الجوار الجغرافي إذ تبلغ 80كلم وبنسبة 1.8% من مجموع الحدود البرية.

[38] جمال عبد الله، باحث مختص في الشأن الخليجي، **السياسة الخارجية لدولة قطر، 1995 –2013 دوافعها واستراتيجياتها**، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

فيما يخص دولة قطر تعد مثالا لدولة صغيرة تحاول أن تلعب دورا كبيرا يفوق وزنها الإقليمي بالمعايير التقليدية لوزن الدولة ومكانتها في الميزان الاستراتيجي الإقليمي والدولي، إذ عملت على استثمار كل التناقضات الجيوستراجية والسياسية وتمارس سياسة الفدية مع قوة إقليمية أكبر منها، وبالأخص المملكة العربية السعودية ومصر فهي تقدم نموذجا مميز الدولة الصغيرة تلعب دوراكبيرا بالمنطقة بالنسبة الدور القطري في الوساطات.

استطاعت قطر أن تدير سياستها بطريقة ذكية معتمدة على القوة الذكية كأداة لتنفيذ استراتيجيها وتحقيق أهدافها وتدخلت في عدة ملفات حققت من خلالها نجاحات امتاد بها الجميع.إن الدور القطري أثمر عن نتائج ملموسة في لبنان أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 وفي فلسطين بين حركتي فتح وحماس المعارضة وفي ليبيا كانت الوساطة القطرية حاضرة عام 1911 مرورا بدورها لإطلاق سراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني بعد أن أمضوا ثمانية أعوام في السجن في ليبيا ونجحت وساطتها في السودان ويرجع التميز القطري في السودان إلى استخدام قطر للمال كأداة أساسية وحيوية في جميع المفاوضات وبمختلف أنحاء دارفور.[39]

من جانب آخر أخفقت الوساطة القطرية في اليمن بين الحوثيين والحكومة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من الجانب القطري، واستمرت الاشتباكات بصورة متقطعة بين الجانبين خلال عام 2012 وتجددت مرة أخرى عام 2014. ويمكن القول أن أسلوب الوساطة والتدخل لحل النزاعات هو أحد الأساليب التي اتبعتها السياسة الخارجية القطرية إذ كان لها دور قيادي بارز في حل العديد من الأزمات ولكن لم يحالفها الحظ في البعض الآخر من الوساطات. إن إتباع أسلوب الوساطة بعد تخطيط ذكي يجنب قطر من إتباع طرف على حساب طرف آخر ومن ثم يحافظ على موقعها المحايد وعلى مكانتها وهذا ما يؤدي إلى نفوذ أوسع لها.

أما عن دور قطر في تغيير الأنظمة العربية بعد عام 2011 فإن ثورات الربيع العربي والتغيرات التي حصلت بالمنطقة حملت قطر على تغيير طبيعة سياستها من أسلوب الوساطة إلى التدخل المباشر بالأحداث لكنها حريصة على عدم التصرف بشكل منفرد أو بعيد عن الدعم العربي وإن أي تحول في أسلوب سياستها ما هو إلا ابتعاد عن الدور التقليدي في سياستها الخارجية بوصفها وسيطا دبلوماسيا واعتمادها سياسة خارجية أكثر براغماتية بما يخدم أهدافها فقد قامت بتقديم الدعم الإعلامي منذ بداية انطلاق الثورات، تقديم الدعم المالي كما

[39] مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة في السياسة القطرية اتجاه دول الثروات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الدولية، المجلد48، ع 178، 2012، ص162.

في تونس ومصر وليبيا واليمن رغم الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها لكنها وصلت مساعدتها وجهودها والغرض نمن ذلك هو خلق أنظمة موالية لها لكي تتمكن من تحقيق غاياتها ومصالحها.[40]

كان الدور القطري حاضرا في سوريا لكن لم تتمكن من تحقيق ما كانت تسعى إليه ومزال نظام الأسد يسيطر على أراضي واسعة من سوريا وسقوطه أصبح أمرا مستبعدا وبالتالي سوف يستمر الدور القطري بدعم جماعات جهادية متطرفة بكل الوسائل الممكنة.

أما في العراق فكان لي قطر دورا فيما حصل عام 2003 ولكن بشكل غير مباشر ولكن هذه المرة من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في قطر، خصوصا بعد نقل مقر القيادة المركزية من فلوريدا إليها وبدأت العمليات العسكرية تدار من هذه القواعد، وفي عام 2015 استضافة قطر مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية وقد فشل المؤتمر، ووعد بمثابة التدخل في شؤون العراق الداخلية.

**الدور الإقليمي لدولة قطر ومحفزاته :**

السياسة الخارجية القطرية والدور المتميز والنشط على الساحة الدولية والإقليمية يرجع إلى مجموعة من المحفزات الأساسية ساعدتها في تحقيق هذا الدور البارز ونذكر من بينها:

**أ_ القيادة السياسية:** نتيجة المتغيرات الدولية الجديدة أصبحت صياغة القرارات الخارجية نتاجا للتداخل بين السياسة الداخلية والخارجية، إذ أن الإصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي واستفادتها من عمليات التنمية الشاملة كل هذه العوامل إيجابية ساهمت في المنطقة والعالم، وسمح لها بتثبيت وجودها بالمحافل الدولية وساعدها للعب دور فعال وفاعل ومؤثر عبر انتهاج سياسة واقعية تراعي التوازنات الدولية.

**ب_ الثروات الضخمة والقدرات المالية:** أصبحت قطر بفعل احتياطات الطاقة التي تملكها لاعبا رئيسيا ضمن منظومة إمدادات الطاقة العالمية ومنذ استلام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السلطة 1995، شهدت البلاد نهضة واسعة وقد تحولت قطر التي لم يكن يزيد دخلها من صادرات النفط عن أكثر من 3 مليار دولار وتعاني عجز كبير في ميزانياتها إلى واحدة من البلدان ذات الاقتصاديات الكبيرة في المنطقة.

[40] مروة فكري، المرجع السابق، ص162.

فقد بلغ الاحتياطي النفطي سنة 2014 حوالي 25.2 مليار دولار متر مكعب أما الإنتاج فقد بلغ 703.0 برميل –اليوم أما فيما يخص الاحتياطي من الغاز فيقدر ب24.400 مليار متر مكعب وبلغ إنتاجها من الغاز حوالي 204.6 مليون متر مكعب باليوم، فضلا عن ذلك فهي تملك ذراعا استثماريا في الخارج وهو جهاز قطر للاستثمار الذي تبلغ أصوله (200-100) مليار دولار. وتقوم قطر بتوفير جزء من احتياجات الدول الأجنبية من الطاقة، وهي بذلك تخلق أطرافا يكون لها مصلحة في حماية استقرارها وأمنها.

فيما يخص حجم الأموال التي تدفقت من قطر إلى بلدان الربيع العربي فهي تقدر بأكثر من 17 مليار دولار إذ فتحت خزائنها ليتدفق منها 9 مليار دولار إلى حكومة الإخوان في مصر، و3 مليارات دولار لدعم الثورة في ليبيا كما أنفقت نحو 2 مليار دولار في تونس وقدمت 400 مليون دولار لمساعدة حكومة حماس و3 مليارات دولار للتدخل في الصراع الدائر في سوريا ومحاولة رسم الخارطة السياسية بالمنطقة.[41]

**ج_ الإعلام:** برز خلال السنوات الأخيرة الدور البارز والمؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة لاسيما على المستوى الإقليمي والدولي في سياسة قطر الخارجية وذلك في ظل العولمة وثورة الاتصالات وكانت قناة الجزيرة أحد أهم أدوات القوة الناعمة التي استخدمتها قطر في سياسيتها لغرض تعزيز مكانتها فقد دعمت قطر قناة الجزيرة وأمدتها بالتمويل في نقابل ذلك عززت قناة الجزيرة دور الدولة القطرية ومكنتها من اكتساب مكانة إقليمية وعالمية تفوق الوزن السياسي للدولة بحجمها، تأسست قناة الجزيرة التلفزيونية سنة 1996 وكانت عاملا حاسما في تعاظم النفوذ القطري الخارجي وحازت على شعبية كبيرة في بداية انطلاقها، وكان لها دور بارز من خلال مواكبتها لثورات الربيع العربي.[42]

يتبين مما سبق أن المقوم الأساسي الذي يعطي قطر كل هذا الحجم في المنطقة هو اعتمادها على ثرواتها الضخمة الهائلة المتأتية من إنتاج وتصدير النفط والغاز والاستثمارات في الخارج فضلا عن استخدامها للجانب الإعلامي في تحسين صورة قطر، ووضعها على الخريطة السياسية الإقليمية والدولية إضافة إلى ذلك اعتمادها على

---

[41] فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التمدد والتراجع"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، ع 11، 2014، ص8

[42] منذر زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية، 2013-2012**، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014، ص70

مقوماتها المادية في سد ثغرات الضعف من ناحية مقوماتها الطبيعية ومحدودية قدراتها العسكرية، لتمارس دور مغاير كما كان قبل 2011 بما يتفق ويخدم سياستها ويؤكد بروزها كلاعب إقليمي فعال للمنطقة.

إن بنية النظام السياسي في دولة قطر وسياسة النفوذ التي تتبعها تسبب في التحديات على المستوى الداخلي والخارجي نذكر من أهمها:

_ الاختلاف داخل العائلة المالكة حول بعض الخيارات الدبلوماسية مما يجبر الأمير على إيجاد صيغة توافق بين الاتجاهين على مستوى المجتمع والسلطة.

_ التركيبة السكانية لقطر 8%من سكانها الأجانب وتعد مشكلة بالنسبة للهوية الوطنية.

_ الخلل العسكري الأمني ويتمثل بعدم قدرة قطر على الدفاع عن نفسها بمفرديها بسبب محدوديتها العسكرية واضطراها للتحالف مع قوة أجنبية وارتباطها بمعاهدات تجهيز بوجود قواعد أجنبية على أراضيها لتأمن الحماية على نفسها، لأنها لم تستطيع التدخل بمفرها وافتقارها للقوة الصلبة بما يمنعها من الدخول بمغامرات عسكرية، فضلا عن ذلك صغر مساحاتها الجغرافية ومحدودية عدد سكانها تحول دون قدرة قطر على بناء قوة عسكرية رادعة حتى وإن توفرت الإمكانات الضخمة.

**د_ التحديات على المستوى الخارجي**: وتتمثل بردود فعل الدول إزاء سياسة قطر الخارجية التي تتصادم مع مصالح الدول الأخرى خصوصا بعد التحول في السياسة القطرية من دولة محايدة إلى سياسة التصعيد للأحداث من خلال الانتفاضات العربية ودعمها للجهات الإسلامية متطفرة بالأسلحة والأموال.[43]

وقد انحصر الدور القطري بعد الانقلاب العسكري الذي أسقط نظام حكم الرئيس محمد مرسي في مصر في جويلية 2013، والذي تعد قطر الراعي الرسمي له، لذلك فإن الأدوار التي تلعبها قطر أثارت ضدها الاستياء من قبل العديد من الدول وبالأخص جيرانها من الدول الخليجية وبرز ذلك من خلال المنافسة بينها وبين الجانب السعودي،[44] على لقب الراعي الرسمي للمعارضة.

---

[43] Line khatib qatar and the recalisation of power in the gulf. Carnagie mieddele east center 2014,p5.

[44] Simon henderson, regima, change in qater the wachenten institue for neer east bolicy, 2013, p1

يتضح مما تقدم أن هناك جملة من التحديات تواجه النظام السياسي في قطر، هذه التحديات بحاجة إلى تفكير وحلول طويلة الأجل وليست آمنة فيها إذا أرادت قطر المحافظة على وضعها الحالي وعدم خلق لنفسها تحديات ومشاكل جديدة.[45] ومن أجل إعطاء رؤية مستقبلية عن الدور القطري الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط نجد عنصرين لهذا الدور كالآتي:

**أ_ تراجع وانحصار الدور القطري:** يقوم هذا على أسا س أن الدور القطري سوف يتراجع عن دبلوماسية الوساطة، والتدخل في الشؤون الدول العربية والدعم المقدم من قبلها لتغيير الأنظمة، وهذا التراجع يعود إلى عدة أسباب من بينها الزيادة في الضغط الإقليمي والدولي، وبالأخص الإمارات والسعودية لوقف دعمها المتزايد للحركات الإسلامية في البلدان العربية ، وتراجع أسعار النفط وانخفاضها وعدم القدرة على مواصلة دعمها للحركات المعارضة، خصوصا أنه لا يوجد أي تغيير محتمل في سياسة هذه الدول فضلا عن ذلك الخوف من انهيار مجلس التعاون الخليجي وإتاحة الفرصة للمد الإيراني بالسيطرة على المنطقة من خلال دعم إيران لحلفائها في سوريا واليمن، وتوحيد الجهود الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية التي وصلت داخل الدول الخليجية نفسها.[46]

ويرى البعض أن قطر خرجت عن الشرعية الخليجية كونها أصبحت مهددا لشرعيات الخليج وذلك من خلال دعمها للحركات الإسلامية الأمر الذي يجعل قطر عرضة للخلافات مع جيرانها على المدى البعيد. هناك تراجع واضح للدور القطري في بلدان الربيع العربي فليس هناك دولة واحدة استقرت على الرؤية القطرية وإن تراجع دول الإخوان المسلمين في المنطقة العربية، وفي مصر قد أفقدت السياسة الخارجية القطرية أحد أدواتها وإن خلافاتها مع الدول الخليجية سوف يترك أثره الواضح على السياسة الخارجية القطرية وبالتالي سوف يؤدي إلى نوع من التحجيم لدورها.

ب_ **استمرار وتنامي الدور القطري بالمنطقة:** يقوم هذا على أن الدور القطري سوف يبقى على حاله وإمكانية تناميه خلال الفترات المقبلة من خلال التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية لما تمتلكه قطر من عناصر القوة التي يمكن أن تستخدمها لكي تلعب دورا مؤثرا وهما في إقليمها، لكونها لازالت تتمتع بدبلوماسيات الوساطة وتعد مفاوضا ناجحا ومقبولا إذ نجحت في إتمام نفقة تبادل الأسرى بين لبنان وجبهة النصرى 2014، ودخلت في

---

[45] Sultan barakat, qater madiation betwen ombition and achiemement brooking doha center analyysis paper 2014, p15

[46] معتز سلامة، **من اللغز إلى الورطة، قطر كيف تحولت سياسة قطر الخارجية في المنطقة العربية**، القاهرة: المركز الإقليمي للاستراتيجيات، 2014، ص19.

مفاوضات بين الولايات المتحدة ومقاتلي طالبان في أفغانستان من خلال مكتب طالبان في الدوحة 2014 والتي أسفرت عن إطلاق سراح خمس من قادة حركة طالبان مقابل الجندي الأمريكي براغدل. فضلا عن ذلك قدرات المالية والثروات الضخمة التي مازالت قطر تملكها وباستطاعتها استخدام بأي وقت تشاء، استثماراتها في الدول الغربية وبالأخص مع حلفائها كل ذلك سوف يعزز من الحضور القطري لدى هذه الدول، ولعل تمتعها بعلاقات وثيقة مع قوة عالمية كبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا الداعمة الرسمي للإخوان المسلمين سيسهم في إدامة دورها الفاعل في محيطها الإقليمي، مما مكنها من تأمين الحماية لنفسها وعظم لمكانتها في جوارها الجغرافي.

وعليه استمرار وتنامي دور القطر الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وأن قطر لا تزال قادرة على اللعب العديد من الأدوار الإقليمية وبإمكانها العودة للتأثير في ما يحصل بالساحة الإقليمية بما يحقق أهدافها وغاياتها.[47]

**المطلب الثاني: الدور الإقليمي للسعودية**

تشير العديد من الوقائع إلى أن المملكة العربية السعودية تنحصر لدور إقليمي طبيعي أكثر فاعلية، وبشكل مختلف عما كانت عليه خلال السنوات الماضية خاصة في ظل التطورات الإقليمية الراهنة التي تستدعي تأكيد دورها الموحد للعالم النسبي تشكل المملكة العربية السعودية وجودا خاصا في وجدان العالم العربي الإسلامي من باب الوجود المقدس للحرمين الشريفين، والمكانة المميزة لزعماء السعودية لدى الشعوب العربية والإسلامية وقياداتها في ظل إطار مواقفها الداعمة والتي إلا تنسى إضافة إلى أنها ومنذ الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر أصبح لها دور مرجعي آخر تستند سياستها الخارجية القائمة على التوازن.[48]

[47] معتز سلامة، المرجع السابق، ص 20.

[48] عبد الله طاهر Https // alwatan news.net

هذه المكانة المميزة وتحديات السياسة الإيرانية القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وقرب إبرام اتفاق نووي بين إيران والغرب ومقتضيات الصراع الإقليمي والتهديدات الأمنية التي يفرضها تنظيم "داعش" على المنطقة وما آلت الأوضاع في اليمن، تتطلب من الرياض أن تشرع في ترتيبات إقليمية جديدة تقوم على الاستفادة من هذه المكانة، والتقدير التي تكنه القيادات العربية لزعماء السعودية وتشهد الرياض نشاطا سياسيا محموما من انعقاد المؤتمر العالمي "الإسلام ومحاربة الإرهاب" يوم الأحد 22 فبراير الماضي في مكة المكرمة وزيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى السعودية يوم الاثنين 23 فبراير إلى محادثات الرئيس المصري عبد الفتاح السبيسي مع العامل السعودي يوم الأحد 1مارس إلى القمة السعودية التركية يوم الاثنين 2 مارس التي جمعت خادم الحرمين الشريفين العامل السعودي الملك سليمان بن عبد العزيز آل سعود مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان واجتماع الأربعاء مارس خادم الحمين الشريفين مع رئيس الوزراء الباكستاني محمد نواز شريف

إلى لقاء وزير الخارجية الأمريكية جون كيري مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية يوم الخميس جوان وزيارات مرتقبة لرؤساء آخرين خلال الفترة المقبلة الأمر الذي دفع العديد من المراقبين إلى تحليل الأمر بوجود مبادرة إقليمية جديدة يجري الإعداد لها على قدم وساق في سبيل توفير وقرار عربي موحد من أجل التصدي للنفوذ الإيراني بالمنطق.

بالتأكيد ستنجح الرياض في هذه المساعي في ظل تخوفات القادة في الشرق الأوسط من تمديد تنظيم "داعش" الذي بات يهدد العديد من دول المنطقة مع عدم الاستعداد له، خاصة في ليبيا مصر اللتين لا تزال الأوضاع فيها تحتاج إلى ترتيبات من أجل الاستقرار الأمني.

وهذا الدول المنتظر من المملكة العربية السعودية منذ سنوات، بأن تؤسس محورا إقليميا يجمع العالمين العربي والإسلامي يرسم سياسة واضحة للمنطقة في مواجهة التهديدات الإرهابية والتدخلات في شؤون الدول ويقوي هذه الدول في مواجهة المعايير المزدوجة لدى الغرب نحو العا لم الإسلامي.

**السعودية دور إقليمي جديد في عالم متغير:**

اتسمت السياسة الخارجية السعودية منذ تأسيس الدولة بأنها سياسة تقوم على مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلي للدول الأخرى، حيث تنص مبادئ سياسية المملكة في العلاقات الدولية على حسن الجوار وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لدول الشقيقة والصديقة حال حدوث الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية

والأزمات الاقتصادية ولربما أن لهذا التحفظ السياسي الذي اتبعته المملكة يدا في أن توصف السياسة السعودية بعد الوضوح، أحيانا في طرحها لمواقفها تجاه الأزمات التي تعاني المنطقة واتهامها بالبحث عن دور قومي قيادي في المنطقة بعد عقود من استحواذ مصر بزعامة جمال عبد الناصر عليه في الستينات (60) والعراق في عهد صدام حسين في الثمانيات وبداية التسعينات ومن ثم مصر من جديد خلال حكم حسني مبارك بعد وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي وهذا ما اتضح جليا عقب ثورات الربيع العربي إذ استطاعت المملكة أن تصبح لاعبا رئيسيا في الشأن العربي،[49] وأن تصل لما كانت عليه تصبوا إليه بالرغم من إحاطتها بلاعبين أكثر قوة لولا التحول الذي حدث في المشهد عقب إسقاط الأنظمة التي تمخضت عن ثورات الربيع العربي، ويرون إيران كلاعب محوري يسعى لاستكمال مشروع الهلال، الذي كان يعمل على تنفيذه منذ فترة طويلة وينتظر الوقت المناسب لإظهاره للعلن، لتنفجأ المملكة أن تم التلاعب بها واستخدامها ليس لإسقاط الأنظمة الوليدة إنما لتصعيد العدو الإيراني بشكل غير مسبوق وتقديم أربع عواصم عربية إليه عن طبق من فضة، مما جعل المملة تنقص وتحدث تحولا استراتيجيا في سياستها الخارجية.

وتلجأ لأول مرة في تاريخها الحديث في التدخل في الدول الأخرى، بغم مساعدتها على استعادة الشرعية مثلما فعلت في السابق مع البحرين، وتفعل مع اليمن وسوريا رغم عظم التحديات التي تواجهها في تلك الدول والتي قد تقضي ليس فقط على الدور الإقليمي للمملكة بل وعلى نظامها السياسي إلا أن النظام السعودي بقيادة الملك سليمان الذي يتحرك بحذر وبحكمة شديدين قد نجح على الأقل حتى الآن في قيادة الدفة واستعادة ولو مؤقت الدور الإقليمي للمملكة خاصة في اليمن، سوريا، مصر.

**مراحل التحول في السياسة السعودية:**

مرت السياسة الخارجية السعودية بأكثر من مرحلة : مرحلة الحياد الايجابي والتي بدأها المؤسس واستمرت حتى قيام ثورات الربيع العربي التي أحدثت صدمة للأنظمة الخليجية جعلتها تتدخل مباشرة لدعم الأنظمة القديمة لاعتقادها بأن نجنح تلك الثورات من شأنه أن يضم الاستقرار تلك الأنظمة ويدفع شعوبها للخروج عليها مما جعلها تعمل على تقديم كافة أشكال الدعم لإثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية إلى أن نجحت في إسقاط الرئيس المصري المنتخب بإرادة شعبية وتوصيل النظام القديم مرة أخرى لسدة الحكم في تونس.[50]

[49] https// gulfaff. Wordpress.com

[50] نفس المرجع السابق.

إلا أن بعد نجاح المرحلة الأولى من التدخل السعودي في شؤون الدول الأخرى فوجئت المملكة بأنها محاصرة من قبل تنظيم داخل في الشمال و في اليمن في الجنوب وأن إيران بدأت سياسة تطويق المملكة ودول الخليج من كل اتجاه، وأن سياستها القديمة لم تعد ملائمة لتطورات المرحلة وممارستها الشديدة التي تحتاج لمزيد من الحكمة مما جعلها تتخلى وبشكل مفاجئ عن دبلوماسية الاحتواء، وتعتمد على دبلوماسية المواجهة خاصة مع العدو الإيراني وشركائه في سوريا واليمن مما جعلها تعلن طرحه أنه لا مكان لبشار الأسد في مستقبل الدولة السورية.

وأن جماعة الحوثي جماعة منقلبة على الشرعية مما يستدعي قيامها بالعمل مع حلفائها لإعادة الشرعية اليمنية على الرغم من أنها تقف نفس الموقف في التعامل مع تطورات الأحداث في مصر ما يعني أن ما يحكم المملكة ليس صالح الشعوب العربية، بقدر ما هم الحفاظ على مصالحها، مما يجعلها تقوم بالشيء وعكسه ذات الوقت من غير أن تلام سواء من قبل الرأي العام، ولا المجتمع الدولي الذي ينظر لتلك السياسات من منطلق نظريات المصلحة الوطنية.

وإزاء تلك السياسة نجد المملكة نفسها اليوم أمام خيارين الأول يتمثل في مواصلة دورها الجديد والمحفوف بالكثير من المخاطر التي قد تضر بصورتها وسمعتها الإقليمية والدولية في محيط عربي أصبح يرفض أطروحاتها السياسية.

**تحديات الدور الإقليمي الجديد:**

بالرغم من نجاح المملكة العربية في تحقيق تقدم على أكثر من صعيد خاصة في الملف اليمني، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الإقليمية والدولية يأتي في مقدمتها التحدي الإيراني الذي يعمل على استقرار الأنظمة والحكومات والشعوب العربية في المنطقة الخليج من خلال وصف السياسة السعودية على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني بالعدوانية بل والتصريح بأنها باتت تملك أربع عواصم عربية تدين لها حكومياتها بالولاء والطاعة وذلك في إشارة إلى طرابلس وبغداد وبيروت وصنعاء.

ذلك بسبب نجاح حلفائهم بعد ثورات الربيع العربي ويدعم من إيران في السيطرة على عواصم تلك الدول، قبل أن تبدأ المعادلة في التصحيح وتعمل الشعوب والحكومات العربية على استعادة تلك العواصم من القبضة الإيرانية.

ليس هذا فحسب بل والاستمرار في إثارة قلق الدول الخليجية من خلال القيان بإجراء تجارب على الصواريخ البالستية طويلة المدى، بالرغم من عملها بأن ذلك من شأنه أن يتسبب في توتير العلاقة مع دول الخليج ويسهم في تأجيج الصراع الدائر بأكثر من منطقة خاصة في سوريا واليمن.[51]

ولا يقتصر التحدي السعودي على إيران فقط بل يضاف إليه التحدي الروسي حيث أشارت تحركات روسيا الأخيرة تجاه الأزمة اليمنية إلى أن هناك ارتباطا وثيقا مع التحركات السعودية تجاه الأزمة السورية، في الوقت الذي أعلنت فيه المملكة العربية عزمها للتدخل البري بالتعاون مع تركيا ومحاولة جمع شتات القوى العربية والإسلامية المتفرقة تمهيدا لهذا التدخل الذي تفرضه موسكو، وحليفتها إيران دعت روسيا لجلسة طارشة لمجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية والتي تعد جزءا من الأمن القومي السعودي.

وتعددت المحاولات الروسية لمقايضة الملف السوري بالملف اليمني في التزامن مع محادثات السلام السابقة بشأن الأزمة السورية "جنيف3" أطلقت روسيا مبادرة سلام متعلقة بالشأن اليمني، فيما سارعت باللجوء لمجلس الأمن والضغط عليه بالتزامن مع الدخول السعودي القومي في الأزمة السورية.

كما تزامن التدخل الروسي في الأزمة اليمنية مع اقتراب المقاومة الشعبية بمساندة التحالف العربي بقيادة السعودية من معركة الحسم بالعاصمة صنعاء والتي رأى المحللون إن الوصول إليها يعني إنهاء جزء كبر من الخطر الحوثي على المملكة مما يشير لقرب فقد إن الملف اليمني دوره في المقايضة التي تسعة إليها روسيا.

وعلى الرغم من المحاولات الروسية لمقايضة الملفين خاصة مع حساسية الملف اليمني بالنسبة للملة واعتباره بمثابة أمن قومي لها إلا أن مدى نجاح المقايضة يعتمد على مدى قدرة موسكو على إقناع الرياض، بأن التوغل الإيراني في سوريا لن يمثل تهديدا لأمنها بالقدرة الذي تمثله التهديد اليمني وهو ما يراه المراقبون أمرا مستحيلا.

الأمر نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن تمسك كافة الخيوط بيعها وأن تقوم بتوزيع الأدوار على الجميع بما في ذلك المملكة العربية التي ترتبط معها بتحالفات إستراتيجية رغم الأزمة الكبيرة التي لحقت بهذا التحالف بسبب مواقف إدارة الرئيس الأمريكي القومية من إيران إذ تحاول المملكة أن تناور مع السياسة الأمريكية وألا تسمح لها بالسيطرة على المنطقة ومن ثم تمرير مشاريع التقسيم والتفتيت التي ترعاها بدعم من الكيان الصهيوني الذي يسعى لأن يصبح القوة الأكبر والأكثر قدرة على التأثير في المنطقة.

[51] https// www aljazira.net.

فالنظام السعودي الجديد رغم ما يتعرض له من تحديات بعلم أن المستفيد الأكبر من التمزق الإسلامي هما الولايات المتحدة والكيان الصهيوني اللذان يبقيان في موقف المتفرج على تكوين التحالفات التي تنشغل بخلافات أخرى بعيدا عن العدو الصهيوني مما يجعلها تحاول أن تلعب على كافة الجهات وبحيث يتم تقليل الخسائر إلى اقل درجة ممكنة.[52]

يعني ذلك أن المملكة لا تزال أمامها العديد من التحديات وأنها وان كسبت جولة في معركة الصوارع مع إيران والغرب في اليمن فمازالت هناك جولات أخرى والمعركة لم تحسم بعد والفترة المقبلة ستسمد تحولات إستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط قد تقلب العديد من المعادلات القائمة خاصة وان أمريكا لا تزال منشغلة بمعركة الرئاسة وتحاول تهدئة الأجواء في مناطق الصراع المشتغلة في الشرق الأوسط لأطول فترة ممكنة حتى تنتهي من حسم ملف الانتخابات الرئاسية وبدء العودة لضبط إيقاع الحركة في المنطقة خاصة وان الفترة الماضية شهدت تراجعا كبيرا للدور الأمريكي لصالح الدور الإيراني الأمر الذي يعني أن المعركة في المنطقة مازالت في بدايتها وان احتمال حدوث مفاجآت سواء في الملف اليمني أو السوري لا تزال قائمة وبقوة.

في عالم السياسة لا يوجد ثواب لا أن الثابت الوحيد هو المتغير فالمصلحة والحاجة إلى البقاء تدفعان إلى صياغة تحالفات جديدة بشكل مستمر لكن التحدي الكبير في التغيير الذي يصيب الخريطة السياسية هو اقترانه بتغيرات هيكلية تعقد عملية العودة مرة أخرى لما كان عليه الوضع سابقا.

فالأزمة تقضي بضرورة إعادة البناء على أسس جديدة من الإنصاف والشراكة الفعلية واحترام سيادة الدولة كحقيقة وليس مجرد شعارات.

**المطلب الثالث: الدور الإقليمي للإمارات العربية المتحدة**

هناك من يحاولون استغلال البلدان التي تمر بمراحل انتقال سياسة لفرض اجندة لا تخدم الاستقرار الشامل في المستقبل ولا تؤسس لسيادة القانون وبناء الدولة الحديثة التي ترعى جميع أبنائها.

بينما سياسة الإمارات إقليميا على دعم الاستقرار المنتج الذي يمنح شعوب المنطقة على المدى الطويل فرض التفرغ للنهوض والتنمية ولدينا في الإمارات تجربة تنموية تأسست على الوعي بقيمة الاستقرار والتلاحم وسيادة لقانون والتسامح والتعايش واستثمار الموارد والتخطيط للاستدامة، وانطلاقا من هذه المرجعية تبذل

[52] الشؤون الخليجية http// gulfaff. Worcpress. Com

الإمارات جهودها إقليميا لدعم أشقائها العرب من منظور الأخوة والتعاون وعلى قاعدة الاحترام المتبادل وبالإضافة إلى أن من مصلحة الإمارات أن ينعم محيطها ومجالها الحيوي بالأمان والتعافي من كل الاختلالات وأن تتخلص دول المنطقة من التوترات والأشكال الاقتصادية والأمنية والسياسية، فنحن جزء لا يتجزأ من محيطها العربي.[53]

وعندما يستقر ذلك المحيط ينعكس استقراره بشكل ايجابي على الجميع مما يعني أن كل الجهود التي تقوم بها الإمارات تقوم على مبدأ تحقيق المصالح المشتركة وبدوافع تنحاز للارتقاء بحياة الإنسان العربي، بعيد عن استنساخ البعض للأوهام والاديولوجيات التي تخدم الإرهاب والتطرف وتعيق استثمار الموارد والطاقات البشرية.

ولاشك أن الأدوار الخارجية للدول تقوم على مبدأ تحقيق المصالح المشتركة تبعا للواقع الذي يفرض نفسه، بتداعيات الأمنية والسياسية التي تتطلب تحركا لتلبية ما تقضيه التحولات والمستجدات وبخاصة أن تداخل المصالح وترابط الجغرافيا يجعلان حرص الدول على تأمين مجالها الحيوي من الأمور البيهية وخاصة في عصر يتفشى فيه الإرهاب وتحضر الفوضى.

لذلك فما تقوم به الإمارات لا تخرج عن متطلبات السياسة الخارجية لأي دولة حريصة على أمن إقليمها ومنطقتها إضافة على دوافع الإخوة العربية التي تكتسب التحركات الإماراتية أبعادا تتصل بالواجب نحو الأشقاء رغبة في أن يعم الخير والإزهار والسلام دول المنطقة كافة.

لكن من يتابع جنوب الإعلام القطري وخطابه المتوتر يلاحظ مدى تركيزه إلى التشكيك في الدور الإقليمي الذي تقوم به دولة الإمارات.إضافة إلى سعي الدوحة لإبراز مخاوف المتطرفين تجاه الجهد الذي تبذله الإمارات لدعم استقرار وازدهار الدول التي تواجه بعض الاختلالات السياسية والأمنية وخاصة أن الأدلة الإعلامية القطرية تتحرك برافعة إخوانية ولديها حساباتها وأجندتها المعنية بتمكين الأصولية من الحكم.وبالتالي رعاية الفوضى وتمويل الجماعات التي لا تنتعش ولا تجد ذاتها إلا في غياب القانون وفي ظل انهيار هيبة الدولة، وأينما وجدت الفوضى تجد الإعلام القطري يطبل لها ويشكك في جهود من يساعدون على استعادة الاستقرار.وعلى سبيل المثال تتحرك قطر بكل إمكاناتها المالية في سبيل الإبقاء على الوضع في ليبيا عالقا بعون

[53] صحيفة الاتحاد وجهات قطر http// www. Alittihad.ae

بناء مؤسسات وأجهزة دولة ترعى مصالح اليابانيين لأن حماية قطر للفوضى وتشجيع استمرارها في ليبيا يخدم المجموعات المتطرفة المسلحة التي تراهن عليها الدوحة في تحويل ليبيا إلى ساحة دائمة لتيارات الإرهاب والعنف.[54]

وبعيدا عن ليبيا لا تهدأ التحولات في المنطقة العربية ولا يتوقف السعي نحو الاستقرار لكن بالعودة إلى مربع الصفر وأخطر ما تمر به الدول هو الدخول في مرحلة الفراغ السياسي الذي تدفع الشعوب ثمنه اقتصاديا وأمنيا كما أن الفراغ الأمني والسياسي يتيح لقوى التطرف الإعلان عن وجودها لتحقيق مكاسب يصعب بعد ذلك تفكيكها.وكمن أراد أن يعرف مدى العبث القطري في المنطقة العربية عليه أن يلاحظ مواقف الدوحة وسياستها الإعلامية تجاه المناطق الساخنة.

فبينما تدعم الإمارات كل ما يعزز حضور القانون وعودة السلام الأهلي وتثبيت الأمن وتفكيك جماعات العنف تتجه قطر إعلاميا وسياسيا نحو دعم المجموعات المتمردة والطائفية والانقلابية بدب انحيازها للحوثيين الانقلابين في اليمن، وموقفها الداعم للمليشيات المتطرفة في ليبيا ومواقف أخرى تجعل كل تحركاتها الخارجية مشبوهة وداعمة للفوضى والإرهاب.

وبالطبع هناك إلى جانب الدوحة من يريدون لبعض دول المنطقة التحول إلى مساحة تهيمن عليها تيارات متطرفة لذلك يعملون على تغذية مجموعات مسلحة تتحرك في هذا الإطار، وفي الوقت نفسه يحرصون على أن تكون مطبعة لمن يحملون باستعادة خلافة ولي زمانها.

**أزمة الإمارات قطر:**

يمكن إرجاع أسباب الاختلاف البنيوي بين السياستين الإماراتية والقطرية الذي أفرز أزمة العلاقات البينية بين البلدان سنة 2014 ثم في سنة 2017 إلى الاختلاف بين الرؤية القطرية في التعاطي مع الثورات العربية، والثوابت الإماراتية في التعاطي مع مفهوم الأمن القومي العربي قبل أن يزداد الشرج في علاقات البلدين، بسبب السلوك السياسي القطري الذي اعتبرته الإمارات العربية المتحدة تهديدا حاصلا لأمن الخليج العربي[55]أو بسبب القفز القطري فوق فكرة الأمن القومي العربي والخليجي ليتعداه إلى التنسيق مع الأدوار الإقليمية في إطار لعبة من التشبيك العابر للإقليم ككل.

---

[54] د. سليم حميد، نفس المرجع السابق.

[55] د. محمد خالد شاكر، **إشكاليات السياسة القطرية**، أزمة العلاقات الإماراتية القطرية، مركز المزماة للدراسات والبحوث، https// 24 ae

تعود أزمة العلاقات الإماراتية القطرية في جذورها إلى الدور القطري في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تمخض عنه مؤتمر الدوحة للتطبيع الاقتصادي وافتتاح مكتب المصالح المشتركة القطرية الإسرائيلية سنة 1996 إذ شكل هذا التاريخ بداية تحولات الحدة في السياسة القطرية عقب انقلاب حمد بن خليفة آل ثاني على أبيه 1995.

بالمقابل فالمتتبع لمحددات السياسة الخارجية الإماراتية يلاحظ مدى اعتماد هذه السياسة على فكرة الخيارات الآمنة التي انتهجتها في جميع علاقاتها الخارجية بدءا من التعامل مع إيران وانتهاء بالثورات العربية التي وضعت السياسة الإماراتية في صراع محموم داخل تركيبة النظام الدولي والإقليمي.

منذ ولادة الدولة الإماراتية المعاصرة وضعت على عاتقها سياسة البحث عن مصادر جديدة للقوة وأخرى بديلة عن النفط فلم تتوقف السياسة الإماراتية عند حدود التعامل مع القوى التقليدية بالاعتماد على التنمية الاقتصادية المستدانة إلى أهليتها، في مراحل لاحقة من عمر الدولة الإماراتية لنيل قصد السبق في العديد من المجالات على مستوى الوحدات الدولية المكونة للنظام الدولي والإقليمي الذي تحسس في مراحل متأخرة أهمية القوة الناعمة وإيلاء الأهمية للتنافس الاقتصادي وعمليات التنمية قبل أن تصبح هذه العقيدة للنظام الدولي في العقد الأخير من الزمن.

وضعت هذه الفكرة دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول الآمنة سياسيا واقتصاديا سواء على الصعيد الإقليمي أو العربي أو الخليجي لا سيما مع تداعيات للثورات العربية التي أظهرت الاختلاف والتباين بين سياسات الاندفاع القطري وتحولاته الحادة، وبين التركيز الإماراتي على الانطلاق من ثوابت تاريخية للسياسة الإماراتية تقوم على الانطلاق من محددات تعود إلى جذورها أفكار المؤسس الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله تراه، الذي أسس الفكرة التنمية بالتوازي مع مبدأ الواعية السياسية والتوازن والتركيز على مسألة الوحدة الوطنية فالخليجية فالعربية كحامل أساسي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.[56]

**أولا:** ثوابت السياسة الخارجية الإماراتية والتغيرات الحادة في السياسة القطرية، منذ التحول الأبرز في التاريخ العلاقات الإماراتية القطرية الذي بدأت ملامحه تلوح منذ انقلاب الشيخ حمد بن خليفة على أبيه عام 1995واختيار الأخير دولة الإمارات العربية المتحدة مكانا لإقامته وهو ما اعتبرته الإمارات تقليدا من تقاليد

[56] د. محمد خالد شاكر، المرج السابق.

الضيافة العربية لا تجد فيه أية دلالات سياسية في الوقت الذي اعتبر الابن حمد بن خليفة ذلك استقبالا بدلالات سياسية مؤداها دعم الإمارات العربية المتحدة لأبيه في العودة من جديد إلى سد الإمارة لذلك ظنت النخبة السياسية القطرية التي قامت بالانقلاب تنظر بعين الريبة والتوجس إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لاسيما بعد الموقف السعودي الذي اعتبر انقلاب حمد على أبيه انقلابا على التقاليد العربية لم تعهدها سلوكيات البيت الخليجي.

ونرى أن هذا الملف الخلافي شكل الأساس في تغير طبيعة العلاقات القطرية ليس على الصعيد الإماراتي فحسب إنما على الصعيد الدول الخليجية ككل التي اختارت في القمة الخليجية 1996 مرشح السعودية أمينا عاما للمجلس بدلا من مرشح قطر.

أفرز ذلك بعدا سيكلوجيا لدى النخب القطرية التي كانت تدرك حجم قطر في البيت الخليجي لا سيما عندما يتعلق الأمر بمواقف الدولتين الأقوى في الخليج العربي تجاهها (الامارات والسعودية) وهو حدا بها للتغريد خارج البيت الخليجي والعربي والبحث عن أدوار جديدة تؤهلها لإيجاد أو دور سياسة خارج محيطها.

لذلك تبنت قطر وبرأة الطرح الإسرائيلي في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على نوع من الشراكة والتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل كفكرة أسس لها رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز في كتابه "شرق أوسط جديد" التي انتهت بافتتاح مكتب المصالح القطرية الإسرائيلية في الدوحة 1996.

بالمقابل طلت السياسة الخارجية الإماراتية تنطلق محددات وضعها الدستور الإماراتي التي تقوم على فكرة لا ترى في أمن الخليج العربي إلا جزءا من الأمن القومي العربي كوحدة جيو لا تنفصل عن بعضها بينما استمرت قطر في تصوراتها الخاصة التي شكلت مدخلا لنخبها السياسية للعب أدوارا أبعد من فكرة المفهوم التقليدي.

وتجددت على اثر العديد من الاختلافات والمواقف بين قطر وجيرانها حول العديد من القضايا الخارجية والمتغيرات الاقليمية الراهنة غير أن ما يمكن استخلاصه أن مثل هذه الأومة إذا لم يتم احتوائها في طاولة المفاوضات فستشكل جزءا من سلسلة عدم الاستقرار والفوضى في منطق الشرق الأوسط.كما أن أبعادها يمكن أن تنتج تداعيات خطيرة ليس على المستوى منطقة الخليج فقط وإنما على المستوى الإقليمي والدولي.وعليه فمن

مصلحة كل من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إيجاد تسوية تفاوضية للأزمة من أجل الحفاظ على دور مجلس التعاون الخليجي كمنطقة إقليمية.[57]

فغياب مثل هذه التسوية سيؤدي إلى تدهور مناخ الاستثمار والاقتصاد سيكون له تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج، كما سيطرح في نفس الوقت تساؤلات عديدة حول التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي ومستقبل المنطقة ككل.

لمحددات الأمن القومي العربي والخليجي، منطقة في ذلك من حالة الضعف العربي والخليجي في مواجهة القوى الإقليمية والدولية ولعل ما يؤكد فرضيتها هذه التصريح الشهير الذي تبنته قطر منذ سنة 1997 في مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أعلنت فيه على الملأ "أن العرب ضعفاء وينبغي عليهم أن يتوسلوا إسرائيل".

منذ استقلالها عام 1971 حافظت قطر على قدر كبير من الودية مع أشقائها الإمارتين فبالرغم من الخلافات البسيطة التي لم ترق إلى مستوى تهديد أمن الخليج العربي ظلت قطر تؤكد على عمق علاقتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، كما لم تآل جهدا بين الحين والآخر في تحسين علاقتها مع جيرانها الخليجين محاولة في ذلك الاستفادة منها بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية.

**1- محددات السياسة الإماراتية في علاقتها مع البيت الخليجي**: تحتوي محددات الساسة الخارجية الإماراتية في علاقتها مع غيرها من الدول في إطار محددات الأمن القومي العربي، إذ تشكل الثقافة المجتمعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نصت المادة السادسة من الدستور أن التحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربط به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك وشعب الاتحاد شعب الواحد وهو جزء من الأمة العربية كما نصت المادة السابعة من الدستور ذاته، أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ولغة التحاد الرسمية هبي اللغة العربي.

يقوم النظام السياسي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة علة مكونين أساسين هما العروبة والإسلام إذ تشكل العروبة بعدا سياسيا وثقافيا يتصل اتصالا بنيويا وموضوعيا بالأمن القومي العربي كما يشكل الدين الإسلامي ببعده الإنساني بعدا حضاريا في بناء الدولة الحدية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسة

[57] د. محمد خالد شاكر، المرجع السابق.

الدولة التي تأخذ بأسباب المعاصرة والنمو والإنتاج والتعاون والاعتراف المتبادل بين مكونات المجتمع الإماراتي من جهة، والعلاقة مع الوحدات السياسية في المجتمع الدولي من جهة أخرى.[58]

لذلك لا تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى من الخليج العربي إلا بكونه نظاما فرعيا من النظام الإقليمي العربي هو ما وضع السياسة الإماراتية أمام تحديات الالتزام بثوبتها في مواجهة التحولات الإقليمية التي لم يكن بمعزل عن تفاعلات النظام الدولي.

كما كان للثورات العربية تحولات حادة في السياسة القطرية الأمن القومي الإماراتي أمام التحديات .

2- التوازن والواقعية في السياسة الخارجية الإماراتية من خلال التنمية التي تبدأ باستثمار الموارد البشرية كدعامة للتنمية الاقتصادية المنشودة التي تتجاوز الاختلافات والصراعات التوازي مع واقعية سياسة تأخذ بدور وأهمية المنظمات الدولية في عصر الأمم المتحدة أيضا كان لفكرة التوازن في السياسة الإماراتية كشفا مستقبليا.

**تأصل الموقف الإماراتي من قطر:** السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة نتاجات عدة منها ظاهرة استقبال العمالة الوافدة والتي سهلت وصول العديد من الفارين من حالات الصراع بين الحركات الإسلامية والأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي وقد استقبلت الإمارات العربية المتحدة الكثير من هؤلاء في فترة زمنية لم يكن قد تبلور فيها المشروع الإسلامي ببعده الإيديولوجي كمشروع شامل وقد ساعدت طبيعة التركية المجتمعية في الإمارات العربية المتحدة على تقليص الإبعاد السياسية لظاهرة الإسلام السياسي، قياسا بغيرها من دول الخليج بسبب سياسات الإدماج الوطني التي انتهجتها الدول الإماراتية قبل أن تتحول مسألة الإسلام السياسية إلى عملية ضغط سياسي دولي وإقليمي.

مما تقدم يمكن استشراف مستقبل العلاقات القطرية الإماراتية من خلال تتبع السلوك السياسي لكلا البلدين وفي إطار من العلاقات الناظمة للوحدات الدولية المكونة للنظام الدولي والإقليمي في تعاملها على المنظمة العربية كوحدة جيولوتيكية بالرغم من التحولات الدالة للسلوك السياسي القطري وباستثناء ما يسوقه الإعلام القطري بين الحين والآخر، من اتهامات الدولة الإماراتية ظلت قطر بيت سياسة العودة إلى بيتها الآمن لا سيما

[58] د. محمد خالد شاكر، المرجع السابق.

وإنها لم تبادر بعد بمبدأ المعاملة بالمثل في قضية سحب السفراء الأمر الذي يجعل النظر إلى العلاقة مع قطر من زاوية العمل على احتوائها والتواصل معها.[59]

قطر تيقن أنها بنت الخليج العربي بينما الآمن الأول والأخير لا سيما عندما يتعلق الأمر بالثقافة الجماهيرية التي تعتبر في علم التحليل السياسي الحديث أقوى على البقاء والاستمرار من أية سياسة خارجية.

وعلى هذا الأساس تصبح مسألة التمكين الإماراتي في محيطها الإقليمي والدولي مقدمة للقفز فوق إشكالية الفطرية واحتوائها كما حصل في الدور الإماراتي في الملف المصري الذي بلور نظاما إقليميا جديدا امتد من الخليج العربي إلى شمال إفريقيا.

تصبح عملية ربط القوة الاقتصادية والجيوستراجية الخليجية بالقوة السياسية لموقع مصر العربي والإقليمي اصطفانا حتميا لقوى عربية تتوحد جماهيرها في ثقافة موحدة في مصر السعودية ليبيا الامارات البحرين في محاولة لرسم خارطة جديدة لنظام الإقليمي عربي جديد قادر على وضع الحدود للتدخلات الإقليمية في المنطقة العربية.

**بعد أزمة قطر: ما طبيعة دور الإمارات في المنطقة**

يبدو أن موقف دولة الإمارات فيه بعض الإشكاليات والتناقضات منها: الاختلاف الشديد بين موقف الإمارات ومواقف بعض عملاء الانجليز مثل موقفها اتجاه عبد ربه منصور هادي حيث تمخض مؤخرا عن رفضه استقباله في الإمارات التوتر بينهما وبين تونس.

فهكذا يمكن فهم مواقف الإمارات:

أ_ **دور الإمارات في اليمن:** شاركت الإمارات في عادة الحزم التي أعلنتها السعودية على اليمن منذ انطلاقها في آذار 2015 لكن رغم أن ظاهر الأمور يوحي بالتناعم لكن الحقيقة ليست كذلك فقد كانت السعودية تريد أن تقتصر عاصفة الحزم على الضربات الجوية أما الإمارات فإن حجم مشاركتها الكبير في المعارك البرية يدل على أنها قد استغلت التحالف للزج بقوات برية كبيرة في اليمن.[60]

[59] د. محمد خالد شاكر، المرجع السابق.

[60] www. Hizb utahrir. Info omer politic.

وبالتدقيق بين نفي السعودية وجود قوات برية لها في اليمن 5افريل وبين إعلانها انتهاء "عاصفة الحزم" 21أفريل 2015 وبد "إعادة الأمل" نجد أن هذه كانت فترة التأزيم بين السعودية التي تريد أن تكون الضربات الجوية طريقا إلى التسوية السياسية، وإطلاقها إعادة الأمل لا يخلو من إشارة إلى ذلك وبين الإمارات من جهة أخرى التي تريد لهذه الحرب أن تكون دحرا فعليا للحوثين عن هذه اليمن..

ففي الوقت الذي تهدف السعودية إلى تشكيل ضغطا فقط على الحوثين تمهيد للتسويات السياسية تقوم الإمارات بحربهم على الأرض ودمرهم إلى الوزراء.

وليس الخلاف السعودي الإماراتي في هذا فحسب بل أن الموقف من المخلوع صالح يختلف ، ففي الوقت المناسب الذي سيتحكم العداء بين السعودية والمخلوع تتوارد الأنباء على أن الإمارات تدعمه بل أنها أنقذته من إحدى غارات عاصفة الحزم فقد أشار موقع مصر العربية 4افريل 2015 إلى ذلك بشكل مباشر وكسف مسؤول يمني رفيع في تصريح خاص لمصر العربية أن ثمة خلاف بين الإمارات العربي المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بسبب إبلاغ أبو ظبي نجل الرئيس السابق على عبد الله صالح بعملية "عاصفة الحزم" قبل قصف صنعاء بساعة ورؤية الإمارات بضرورة موعد العملية العسكرية أنقذ صالح من الموت إذ غادر منزله قبل القصف إلى أماكن آمنه بالعاصمة صنعاء.

والذي يشير أيضا إلى دعم الإمارات لعلي صالح أنها تتجاهل القرار الدولي بفرض عقوبات عليه، تزدحم مواقع التواصل الالكتروني باتهامات الإمارات بأنها تقدم الدعم والمالي والعسكري لعلي عبد الله الصالح وعائلته وأنها لا تزال حليفا له، ذلك رغم إظهار مشاركة الإمارات في التحالف العربي الذي تقوده السعودية والذي بشن حربا ضدا الحوثين في اليمن وضد حليفهم صالح، وهي الحرب التي تمنع "إعادة الشرعية في البلاد" وإنهاء الانقلاب الدموي الذي تضع أهدافا معلنة لها، والذي يؤكد هذه العلاقة أيضا ما ذكرته يمن برس 22اكتوبر 2015 (يواصل نجل الرئيس المخلوع العميد الركن احمد صالح الإقامة في الإمارات خاضعا لحماية من نوع خاص، على الرغم من الحرب التي تشارك في ها الأمارات ضد الحوثيين وصالح...)[61]

[61] نفس المرجع السابق.

ثم إن الرئيس نفسه في مهب الريح إذ تطالب المبادرات الأمنية بعزلة أي أن بريطانيا تجهز القوة والأوراق الأخرى في اليمن حتى إذا آلت أبعادها هي أبعادا للنفوذ الانجليزي عن اليمن، لان ذلك النفوذ متمثل بأوراق كثيرة أخرى وما هادي إلا واحد من هذه الأوراق الكثيرة.

وهكذا يفهم الخلاف بين الإمارات وهادي ضمن هذا الخط ومن ثم الاستقبال الفاتر له في أبو ظبي والخلاف على منع الإمارات لهادي من عزل مدير أمن المطار في عدن صالح العميري (أبو قطا) أي التنافر الظاهر بين سياسة الإمارات في اليمن والرئيس هادي باعتباره من تواريخ بريطانيا إنما هو ناتج عن تكيف بريطانيا للإمارات بمهمة خاصة تقتضي هذا الدور، وهكذا تظهر الإمارات أنها لا تقف بجانب هادي الذي وافقت عليه في المبادرة الخليجية ، وهي تقف فعلا جانب آخر لبريطانيا وهو علي صالح.

بذلك تلعب دورا لحساب الانجليز في اليمن بخلط الأمور على النظام السعودي الذي يعمل لحساب أمريكا هناك.

**ب– دور الإمارات في ليبيا:** إن دور الإمارات المرسوم لها في ليبيا يسهل فهمه بالنظر إلى الخطوط العريضة السياسية الإمارات المناهضة الإسلاميين تلك السياسة التي تشرف على بناءها وتنفيذها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلر، والنظر كذلك إلى علاقتها مع المبعوث الاممي ليون والوسط الذي تنشط الإمارات في دعمه في ليبيا كل ذلك في أجواء النفوذ الواسع لبريطانيا من حيث تعد الأوراق التي يمكن للندن أن تلعب بها كما هو الأمر بالنسبة لبريطانيا في اليمن وذلك بسبب نفوذها الكاسح في البلاد إبان حقبة القذافي...ودعم الإمارات للعلمانية ومشايخ القبائل ومناهضة "الإسلاميين" يجعلها تقف في الجانب المضاد لتلك القوى المدعومة من قطر في ليبيا.بهذا يتضح بأن بريطانيا تقسم أداور عملائها على نحو قد يبدوا عليه التناقض ولكنه في المحصلة يحقق أغراض الانجليز فقطر تقف ضد حفتر وبجانب حكومة الوفاق الانجليزية والإمارات تظهر أنها تقف بجانب حفتر وتسند بقوة.

لم تخف الإمارات رغبتها في لعب دور إقليمي قوي في المنطقة خاصة عقب ثغرات الربيع العربي تواجه الإمارات العديد من التحديات التي تحول بينها وبين ممارسة هذا الدور على الأقل خلال الفترة الحالية التي تشهد تصاعد غير مسبوق في الدور السعودي، فمع وصول الملك سلمان إلى سدة الحكومة السعودية بدأت تظهر عدة بوادر تشير لبدء المملكة عهد جديد تتطلع فيها إلى مكانة الزيادة، لذلك يتوقع أن يستمر تراجع الدور الإماراتي

المنطقة خلال الفترة المقبلة بسبب سياستها المعادية للشعوب العربية في مقابل دعم الأنظمة والحكومات الاستبدادية .[62]

تدل المساعي الإماراتية لكسب النفوذ في الشرق الأوسط على تغير كبير في الرؤيا السياسية السابقة التي كانت تحكم البلاد، باتجاه البحث عن المكانة وسط الدول العربية الغارقة بالفوضى والاضطرابات والمشكلات الداخلية فاستخدامها للموارد المالية الهائلة وتوظيفها للدعم والقوة العسكرية تسعى الإمارات لصياغة الأدوات في مناطق الصراع بالشكل الذي يعزز مكانتها ويكسبها النفوذ والتأثر.[63]

**فقد كان للإمارات دور حيوي في الأمن الإقليمي:** في إطار سعي إماراتي دروب للحفاظ على مرتكزات الأمن والاستقرار الإقليمي وتحسين الأمن القومي العربي والخليج ضد كل مهددات الاستقرار نجحت الوساطة الإماراتية الحكيمة التي قام بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في رأي الصدع وإنهاء الخلافات المزمن بين أثيوبيا وايرتيريا عبر جهود دبلوماسية مواكبة خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة حيث قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بزيارة رسمية إلى أثيوبيا. كما استقبلت الإمارات رئيس الدولتين في زيارات رسمية أثمرت عن هذا النجاح المهم على الصعيد الاستقرار في القرن الإفريقي.

وكانت مكافحة التطرف والإرهاب هدف رئيسي للإمارات ودول التحالف العربي وهذا أحد مسلمان العمل الدبلوماسي لهذه الدول وتحقيق هذه الهدف الحيوي لن يأتي عبر الجهود العسكرية والأمنية فقط بل يتطلب أيضا مسارات عمل موازية على الصعيد الثقافي والسياسية والإعلامية والدبلوماسية وغير ذلك، ومن بين أهم وسائل تحقيق هذا الهدف القضاء على النزاعات والحد من المناطق الرمادية التي تغيب فيها الأمن وتستغلها تنظيمات الإرهاب في ممارسة أنشطتها.

تعد هذه الوساطة الإماراتية الناجحة في صفعة قوية لمخطط المتآمرين الإقليميين مثل قطر وغيرها حيث استغلت النزاعات في القرن الإفريقي لتلعب أدوارا خبيثة للإضرار بدول عربية وخليجية عدة، ومن ثم جاءت المصالحة لتنسق خطط قطر في استغلال هذا الصراع ونشر الفتن والاستفادة منها.

---

[62] راصد الخليج https// golf observer. Orj

[63] د. كرار أنور ناصر، قضايا إقليمية، المركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية https // mcsr. Net

السلوك التدخلي الإقليمي لدولة الإمارات يقوم على عدة أسس منها مواجهة التيار الإسلامي الذي تكن له قيادات دولة الإمارات عداءا واضحا فضلا عن رغبتها في تقديم نفسها كلاعب إقليمي يمكنه المشاركة في ترتيبات أمن الإقليم بالوكالة عن القوى الكبرى هذا فضلت عن رغبتها الذاتية في بدء خبرة كولو نيالية جديدة تستفيد فيها من موارد الدولة الإقليمية الضعيفة أو الفاشلة بحد تعبير الخبير الأمريكي مارك لينش.

**أ_ الدور الإقليمي للإمارات يشجع على الاستقرار والسلم الأهلي:**

يشن الإعلام الالكتروني الفطري حملات متكررة ضد الدول الإمارات العربية المتحدة، من خلال تركيز تلك الحملات المغرضة على الدور الإقليمي الذي تقوم به الإمارات، والذي يبدو أنه يسبب القلق لكل من قطر وتركيا ومن خلفهما جماعات الإرهاب، التي تزدهر إلا في ظل الفوضى وانهار الدول وتفكيكها لذلك يزعجها الدور الإماراتي الذي يشجع على الاستقرار والتنمية والسلم الأهلي والتفكير تجاه المستقبل بتسامح وانفتاح.

ولا شك أن لكل دولة مرجعيتها التي تنطلق منها في تحركاتها الإقليمية وسياستها الخارجية، ومرجعيات الإمارات واضحة لأنها تنحاز باستمرار نحو محاربة التطرف ومساعدة شعوب وحكومات المنطقة العربية على تجاوز الأزمات والانتقال إلى الاستقرار مستدام.

وبطبيعة الحال فإن مكانة الإمارات على المستويات الخارجية والعربية والدولية تفرض عليها الانطلاق في سياستها وأدوارها الخارجية من مرجعيات وغايات تتوارى مع مكانتها ومع ما يعول عليه الإقليم والعالم منها.

لذلك يمكن القول للناقدين إن وقوف الإمارات ضد أجندتهم الفوضوية أما ما تفعله قطر فإنه يندرج ضمن دعم بؤر الفوضى وإخلاصها لتقوية المجموعات الإرهابية وحرصها على أن تظل ساحات عربية عديدة من دون أنظمة ومن دون مؤسسات تضمن عودة السلم الأهلي، بينما تمضي الإمارات في التعامل مع كل ما يحيط بها من خلال وعيها بدورها كدولة، من أولويتها أن يعم الخبر والسلام والاستقرار محيطها القريب لأن ذلك يخدم مصلحة الإمارات كما يخدم مصلحة الشعوب المنطقة.

بينما لا تجد قطر مصلحتها إلا في انهيار أعمال العنف وتفكيك الدول وتمكين العصابات الإرهابية.[64]

[64] سليم الكتبي صحيفة الاستقلال https // elaph. Com proposé par go

كما أن أهم ما يبرز الدور الإماراتي الايجابي أن الإمارات تتحرك بمصداقية ووضوح في مجالها الحيوي للتعاون مع الأشقاء العرب بهدف تأمين المنطقة وحماية أمنها القومي وإزالة التوترات والأزمات السياسية، تؤثر سلبا على حياة الشعوب.

**دور دول الخليج في الحرب على سوريا:**

ما شهدته المنطقة سواء ليبيا أو العراق، أو السودان، أو سوريا من أحداث دموية وعمليات تقسيم يجعل هذه النظرية أمرا واقعيا ملموسا وبعد وصول المشروع الاستعماري المسمى ب"الربيع العربي" كثرت أطروحات أخرى لتقسيم المنطقة.

لعب العامل الإقليمي دوره في تأجيج الأزمة السورية فكان الإمداد القطري السعودي بالمال والسلاح والرجال تحت عنوان الجهاد والإيديولوجية الإسلامية المتطرفة كالوهابية والإخوانية التي تعمقت فكريا خلال الحقبة الماضية مستفيدة من ثغرات الأنظمة السائدة وتحت إشراف ورعاية الغرب الامبريالي الصهيوني[65] ولأدلة كثيرة بها لا يتسع المقام لذكرها التي خرجت إلى مرحلة العلن عبر التصريحات السياسية والدبلوماسية لمسؤولي هذه الدول حول دورهم في تفاقم الأزمة السورية.

برز الدعم الخليجي للجماعات الإرهابية في سوريا وخاصة الإسلامية منها خلال السنوات الأولى من الحرب في سوريا هذا الدعم استفادت منه المعارضة في بسط نفوذها على عدد من المناطق، لكن التدخل الروسي في عام 2015 عرضها إلى نكسات متتالية أبرزها خسارة مدينة حلب.وفي شمال سوريا، تعدد الفصائل المدعومة من قطر وتركيا الأكثر نفوذا مثل حركة أحرار الشام الإسلامية يطغى على الغوطة الشرقية قرب دمشق فصيل جيش الإسلام المدعوم من السعودية وفي جنوب البلاد تنشط فضصائل تلفت تقريباتها من الأردن والولايات المتحدة.وتعد هيئة تحرير الشام وهي تحالف مجموعات إسلامية بينها تنظيم القاعدة سابقا، إحدى الفصائل الأكثر نفوذا في مناطق سيطرة المعرضة وتربطها علاقات مع قطر، وفق ما يشير إليه محللون ومسؤولون من فصائل أخرى

[65] According to the syrian regime tweleve thousands foreign fighters joined the terrorist groups in syria, tishrin, damascus february 18,2014, p1.

إلا أن الدوحة لطالما نفت ذلك ،لكن قطر سبق أن لعبت دور الوسيط في عمليات إطلاق سراح رهائن كان لجيهة النصرة يد فيها.

وهناك عوامل متعددة حكمت تفاعل الدول العربية وخاصة الخليجية مع الأزمة السورية وتطورها، هذه العوامل هي: [66]

- التخوف من التداعيات السلبية المحتملة للأزمة السورية على التوازنات الداخلية في هذه الدول بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على معادلة التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة.
- طبيعة تحالفات بعض هذه الدول مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي مارست ضغوطا على قيادات تلك الدول استهدفت الحد من تأثيرها على مسار الأزمة على الأرض وفق لرؤيتها التي طالما أعلنت عنها رسميا في أكثر من محفل، وهي تأييد التغيير في سوري.
- تزايد حجم الضغوط الشعبية والأخلاقية داخل هذه الدول، نتيجة تصاعد تأثيرات الأزمة إنسانيا وسياسيا واستراتيجيا.

**أ_ الدور السعودي تجاه الأزمة السورية**: تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول الإقليمية جاهزة بالعداء السورية شعبا وقيادة، محفية ذلك تحت غطاء، دبلوماسي مخادع يستغل الخطاب العام العالمي ومعتمدا بنفس الوقت على دعم الدول الكبرى التي تتقاطع مصالحها معها.

فمنذ بداية الأزمة السورية والسعودية تدعم المسلحين لمنع ايران التي يقدمها السعودية كعدو واديولوجي من مدى نفوذها إلى سورية من جهة .وبالإضافة إلى ذلك يكمن الهدف الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في إسقاط الدولة السورية من خلال عملية عسكرية متذرعين بالعكس أي بأسلوب السياسة حيث تنظر دول المجلس النظام في دمشق بتحالفاته المصلحية المعقدة مع إيران على أنه يشكل تهديدا استراتيجيا في الأمد البعيد.

بدأت السياسة السعودية على استخدام العديد من الشعارات الفارغة بما يتناسب توجهاتها باستمرار الدعم العسكري الجماعات الإرهابية الايديولوجية إزاء المسألة السورية، من قبل دعم الحل السياسي وادخلا المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة... وغيرها من الحجيج التي من طرف السعودي يتذرع بها، والتي عجز

[66] طارق الحريري، "تحولات الأزمة السورية تفرز حتمية الحل السياسي"، ع 1385، 2016، .https// www.alwatannews

معها على إخفاء التناقض الذي يتسم به الخطاب السابق السعودي تجاه الأزمة السورية.[67]ففي 30ماي 2016 وأثناء لقاء صحفي مع المفاوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي موجيريني قال عاد الجبير وزير الخارجية السعودي: إن بلاده تدعم الحل في سوريا، وبنفس الوقت عاد ليصرح باستمرار الدعم العسكري الجماعات الإرهابية حيث لم تأخذ بعين الاعتبار رفض المجتمع السوري بأغلبية الصراع العسكري رغم اندماج البعض فيه.

فيما يتعلق بالدور السعودي تجاه الأزمة السورية فقد تجلى الموقف السعودي على الأحداث والوقائع بالاستعانة لعزل هرم القيادة السورية بشكل يثير الغرابة تفكيك الدولة السورية بقوة السلاح ودعم المجهودات الإرهابية بما في ذلك الدعم اللوجوسي والأسلحة المتطورة والوفد الإعلامي علاوة على تسهيل الاتصالات والتنسيق مع باقي الدول المشتركة مثل قطر والأردن كأدوات في الهجمة على سوريا قيادة وشعبا كما برعت السعودية في كافة مؤتمرات المعارضة والتي كانت تحكم غالبا من قبل المجموعات المتطرفة كمؤتمر الرياض مثلا والذي انسحبت منه أغلب الحركات المتطرفة مثل حركة أحرار الشام الإرهابية.[68]

وللتدليل على الدور السعودي بالتآمر ضد سورية شعبا وقيادة إلا بما يناسب توجهاتهم الإيديولوجية من حيث تأسيس حاجات وأحوال الشعب السوري كورقة ضغط بيد الأداة السعودية صاحب النصيب الأكبر من تنفيذ السياسات الصهيونية الأمريكية في المنطقة العربية فبعد طرح دي ميشوار لخطته بتجميد القتال في حلب، قامت السعودية بمحاصرة المنابع المالية لإيران وتنزيل حظها المرتفع من صادرات النفط غير تخفيض أسعار النفط العالمية وزيادة الإنتاج العالمي له بغية إيقاعها في حالة من الإنهاك الاقتصادي باعتباره أبرز الداعمين الماليين والسياسيين والعسكريين السوريين قيادة وشعبا.

لتتضح محددات تفكير العقلية السعودية التي تعتبر الأزمة السورية ساحة لإبراز عدائها لإيران والذي أثر سلبا على مسار الأزمة السورية. وتحاول السعودية بين الفينة والأخرى إعادة ترتيب الأولويات في المنطقة وقف المستجدات الطارئة والمؤثرة على سياستها كالأزمة اليمنية مثلا التي تعد تهديدا مباشر للعمق السعودي حيث

[67] معتز سلامة، "الحسابات المعقدة، دول الخليج والأزمة السورية"، **صحيفة آراء الإلكترونية**، ع 113، 2015 https// araa. Sa

[68] سعيد الشهابي، "إسرائيل والسعودية دعمتا السياسة الأمريكية في المنطقة"، **صحيفة القدس العربي**، لندن، 2006.

يدرس الطرف السعودي مدى قابلية استمرار الدعم السعودي السياسي والعسكري للفصائل المسلحة في معركتها ضد محور روسيا إيران، سورية، وبخاصة بعد التدخل العسكري التركي.[69]

يخضع الدور السعودي لما يسمى مجازا ثوابت تجاه الأزمة السورية حيث تدعي أن الحل السياسي في سورية لم ينضج بعد وهناك طف آخر على حدودها ويشكل تهديدا مباشر لأمنها وهو الملف اليمني خاصة بعد انهيار مباحثات الكويت ومحاولة الحوثين والرئيس المخلوع عبد الله صالح، انتزاع اعتراف دولي بهم من خلال تشكيل المجلس السياسي الأعلى لإدارة اليمن، إلى جانب التغيير المفاجئ في الموقف الروسي تجاه القضية اليمنية مما يشير باستمرار في الدور السعودي على نفس الوتيرة السابقة سواء بما يتعلق باليمن أو الحالة السورية.

**ب_ الدور القطري في الحرب على سورية:** في عالم السياسة لا توجد ثوابت بل إن الثابت الوحيد هو التغير فالمصلحة والحاجة إلى البقاء تدفعان إلى صياغة تحالفات سياسية جديدة بشكل مستمر لكن التحدي الكبير في التغيير الذي يصيب الخريطة السياسية هو اقترانه بتغيرات هيكلية تعقد عملية العودة مرة أخرى لما كان عليه الوضع سابقا.

لقد لعبت قطر دورا كبيرا في بث الفوضى السياسية في العالم العربي بعد تبنيها لا لعلني لما سمي بثورات الربيع العربي التي تحولت إلى خريف إسلامي تحت وصاية قطرية ولكن دورها المشبوه انكشف خاصة بعد فشلها في تحويل المنطقة إلى دول تخضع لسيطرة الإسلامية ممن كانت تدعمهم وهي التي كانت تراهن عليهم سياسيا.[70]

وكانت قد جمعت الدولتين السورية والقطرية علاقات قبل الأزمة التي ما إن بدأت حتى أخذ الموقف يتبدل من سورية متذرعين بعدة مبررات غير أخذين بعين الاعتبار حجم الضغوطات الداخلية، وعنصر المفاجأة فيما حصل وكيفيته، وآلياته ليتطور الموقف القطري بعد ذلك، مساهمين بعدة أدوار لعبت أثرا سلبيا على أمن واستقرار سولارية فعلى الرغم من المشاكل السياسية الداخلية التي تعاني منها قطر إلا أنها سرعان ما أخذت تطالب سورية باتخاذ إجراءات سياسية هي نفسها لم تقم بها، إضافة إلى إعلان وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية في مقابلة مع شبكة CNN الأمريكية أنه لا يوجد مصالح جيوستيراتيجية لقطر في سورية رغم

---

[69] Yoel guzansky, saudi activism in a changing miggle east, strategic assessment , vol14, no 3,2011 www.iness. Org. Il

[70] شريف تغيان، أحلام العظمة القطرية، ميراث من الفضائح للثالوث الحاكم، بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ص113.

الهجمة القطرية الإعلامية والاستخباراتية على سورية ليثبت بشكل أو بآخر أنهم شركاء في مشروع ما، سرعان ما انكشفت مخططاته ضد سورية.

وعلى الصعيد ذاته لم يكن للهجة الإعلامية التي استهدفت إثارة الرأي العام الداخلي والإقليمي والدولي ضد سورية أي أثر يذكر مقارنة بالدور القطري عبر ما قدمته المخابرات القطرية للمسلحين في سورية تحت شعار دعم المعارضة المعتدلة من تدريب ودعم مالي وتزويدهم بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة وتسهيل عبورهم إلى سورية للتحول بذلك إلى عقدة مواصلات لاستيراد وتصدير الإرهابيين.[71]

وعلى الصعيد العسكري كانت قطر الدولة العربية الوحيدة التي سعت إلى إقرار حظر جوي على سورية وإلى ارسال قوات عربية إلى سورية وإلى وضع سورية تحت سيف البند السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استعمال القوة العسكرية وقطر اليوم مشاركو بقوة السلاح والعتاد الذي يمر عبر تركيا والأردن في دعم المعارضة السورية بشكل سري مستفيدة من أخطائها في ليبيا حيث كان دعمها مكشوفا، وهناك من يتحدث عن وجود قوات قطرية خاصة في الميدان إلى جانب قوات خاصة فرنسية أمريكية.[72]

ومن الأدلة عن الدعم القطري للمسلحين في سورية والتي امتدت لتشمل أسخف الأمور حيث كشف النائب في حزب العمال البريطاني "شنيف روذرام" خلال جلسة لمجلس العموم البريطاني عن معلومات أن الشركات البريطانية التي فازت بتعاقدات لانجاز المشروعات في مونديال قطر2022 حصلت على أموال أقل مما هو متبق لها في حين وصلت بعض الأموال التي لم يتم دفعها إلى المجموعات المسلحة في سورية، من علاوة على العنصر الأهم الذي أتى ضمن سياق الهجمة الثقافية المعادية لسورية شعبا وقيادة، ألا وهو نشر الفكر المتطرف الذي استهدف النيل من الأمن الثقافي للمجتمع السوري.

يتضح من الممارسات النظرية والعلمية الدور التخريبي المقصود لقطر في سورية منذ بداية الأزمة حتى ضالان بالتنسيق مع بقية المحور المؤيد للهجمة الصهيونية الأمريكية الأوروبية بما في ذلك بقية دول الخليج العربي

[71] لوري بلوتكين بوغارت، قطر وتمويل داعش ، المقاربة الأمريكية، معهد واشطن، 2014 https // www. Washingtoninstitute. Org/ ar / policy.

[72] بوبكر أونغير، إمارات قطر من البداوة إلى الحضارة، http// www. Hibapress.com

والدول الأخرى المحيطة بسورية، ولعبت قطر دورا رئيسيا في مسألة تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، وطرح فكرة ايفاد المراقبين العرب إلى سورية، ثم أخيرا طرح فكرة إرسال قوات عربية إلى سورية.[73]

فالسياسة القطرية تبقى مرهونة بإرادة القوة الكبرى من جهة وبالتوجس من المحيط الإقليمي والخليجي السعودي بشكل خاص مما انعكس على سياستها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال أكثر منها فاعلية مستقلة.

**أثر الأزمة الخليجية على الحرب في سورية :**

للأزمة الخليجية تداعيات ولانعكاسات على مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فهي كانت محصلة لإعادة تموضع الكثير من الكيانات والحركات السياسية خاصة عقب فشل المشروع الأمريكي في المنطقة، إلا أن الأزمة السورية والمعارضة السورية المدعومة من دول الخليج، كانت الأكثر تأثرا بهذه الأزمة التي عصفت بكل المنطقة.

وكان الكاتب البريطاني روبرت فيسك كتب في مقاله بصحيفة إندبذت أن أزمة الخليج لا علاقة لها بقناة الجزيرة وأن الأمر كله يتعلق بالحرب في سوريا، ورأى أن الحصار المفروض على قطر هو لترويض الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها القدرة على تخطي السعودية وإملاء نتائج الحرب هناك.

فالأزمة الخليجية لا بد أن تترك تداعيات خطيرة على الوضع في سورية فقد رأت سورية في الأزمة الخليجية فرصة للتأكد على صحة رأيها بتدخل بعض الدول في شؤونها الداخلية، أن هذه الأزمة تؤكد دعم قطر ودول الخليج للجماعات الإرهابية في سورية.

وفي هذا السياق أكد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أن الواقع السوري في ضوء الأزمة الخليجية جيد ونحن متفائلون معتبرا أن المهزلة التي تشهدها منطقة الخليج توضح للجميع أننا على حق.

وفي تصريح لصحيفة الوطن السورية، قال المقداد: "الواقع الميداني الآن جيد، وأنا دائما متفائل، وأعتقد أن هذه المهزلة توضح للقاضي والداني أن سوريا كانت دائما على حق " وأضاف كنا ومنذ البداية نقول إن بعض

[73] إيمان رجب، التناقض، "كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية،" **مجلة السياسية الدولية**، 2016، https// www.siyasa. Org.eg

دول الخليج تقف مع الإرهاب وتموله وتسلحه، تعتقد أن قطر والسعودية متورطتان في أل الإرهاب الذي يمارس على الأرض السورية.[74]

لقد تم تحقيق نجاحات كبرى ضد تنظيم "داعش" الذي تأثر بسوء العلاقات السعودية التركية وربما لن يطول الوقت حتى تختفي من مكاتب الدولتين لكن زوال "داعش" لن يكون خاتمة الأحزان بل ربما يكون بداية لآلام أخرى من نوع جديد، فالتنظيم أقام دولة التطرف بكل مقوماتها وشكل جيشا من الارهابين الحاقدين على الإنسانية فظهور التطرف بهذا الشكل الخطر في العراق وسورية يطرح أسئلة حقيقية عن المستقبل في هاتين الدولتين.

كما أثرت الأزمة الخليجية على كل من إيران وتركيا وهما الدولتين الإقليميتين الأهم في تحديد مسار الأزمة السورية.[75]

[74] شاهر إسماعيل الشاهر، الأزمة الخليجية الراهنة، تداعيات الأزمة الخليجية على سورية، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص107.

[75] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 107.

**المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية.**

أوجدت الأزمة الخليجية الراهنة نمطا معقدا من التفاعلات الخليجية والإقليمية والدولية ما يؤكد أنها تكشف طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها إقليم الشرق الأوسط والنظام الدولي برمته، وأن أنماط التفاعلات السابقة في الإقليم أخذه في التغيير بالنسبة للدائرة الخليجية التي تشكل بؤرة هذه الأزمة، يتضح بمرور الوقت أن مجلس التعاون الخليجي بات يموج بصراعات بينية حادة وأن المجلس لم يعد قادرا على إدارة التناقضات بين أعضائه الست التي تفاقمت كثيرا بعد اندلا ع الثورات العربية أواخر 2010.

فالتحدي على المستوى الإقليمي فهو نوع من المنافسة الجيو سياسية بقيادة قطر وتركيا الساعيتان إلى عادة تشكيل المنطقة في ظل الإسلام السياسي مقابل الجهات التي تعارض بشدة الجماعات الإسلامية وتتمثل في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وحتى لو حلت الأزمة الحالية سيتواصل التنافس على الدور الغالب في هذه المنطقة المتقلبة التي يتعرض فيها الشعب للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المتباعدة.

أما التحدي على المستوى الدولي: الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لزغزغة الاستقرار في العراق بعد عام 2003 ثم تحت إدارة بارك أوباما Barech Obama تجاهلت تماما المصالح الأمنية الخليجية، كما انسجمت من دعم الرئيس المصري حسني مبارك في خصم الانتفاضات العربية التي أدت إلى سقوطه ورفضت التدخل في الحرب الأهلية السورية وكانت القوة الدافعة وراء الاتفاق النووي مع إيران، وفي الوقت نفسه أشار أوباما إلى نواياه في التراجع عن الدور التقليدي للولايات المتحدة في المنطقة وطلب من الشركاء في الخليج العربي تقاسم عبء ومسؤولية الأمن الإقليمي.

## المطلب الأول: العلاقات الخليجية الأمريكية

بداية ينتهي الإشارة إلى أن أية أزمة تشهدها أية دولة لا بد و أن تجد الأرضية الداخلية الخصبة المساعدة على عملية الاختراق الخارجي من طرف القوى العظمى .وهذا انطلاقا من افتراض عام يجعلنا نشبه الدولة بالكائن الحي.فكلما قوية المناعة الداخلية لهذا الجسد، كلما قوي دفاعه ضد المؤتمرات الخارجية بمعنى أنه كلما قوي الأداء والتماسك الداخلي للدولة كلما كانت أقل عرضة للمؤتمرات الخارجية وقوي أدائها الخارجي في حين أن ضعف وهشاشة الدولة الداخلي يجعل منها أكثر عرضة للمؤتمرات الخارجية وهو ما يؤدي إلى ضعف أدائها على المستويين الداخلي والخارجي.

تشد دول الخليج العربي على هذا الافتراض حيث تشهد هشاشة وضعها داخليا في مكونات بنائها الداخلي وتجلى ذلك أكثر وضوحا مع تطورات الأزمة الخليجية الأخيرة إنه تلك الصراع الداخلي الحاصل في منطقة الخليج العربي والذي اختلط وامتزج بين الصراع السياسي ذو الطابع الإيديولوجي المعقد.

اتسمت العلاقات الخليجية الأمريكية لعام 2017 بالتناقض الشديد حيث اتهم الرئيس الأمريكي دولاند ترامب قطر بأنها دولة تقوم بتمويل ودعم الإرهاب منذ العديد من السنوات.

في بداية الأزمة اتخذ كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسن موقف الحياد حينما طالب بضرورة حل الأزمة الخليجية بالطرق السلمية، غير أن تغريد الرئيس الأمريكي رونالد دولاند ترامب بتاريخ 6جويلية التي تبنى فيها مواقف دول الحصار، مؤكدا على أن ما يحصل هو أحد نتائج زيارته إلى المنطقة.

وذلك في إشارة إلى قمة الرياض التي طالب فيها ببذل مزيد من الجهود المواجهة ما أسماه بالإرهاب الإسلامي بكل أشكاله في إشارة إلى حركة حماس الفلسطينية وتنظيم داعش الإرهابي.[76]

[76] محفوظ رسول، ليندة طرودي، مرجع سابق، ص 206.

فقد كانت الخطة الأمريكية لاستهداف سورية واستخدام الدول الخليجية كأداة فارتبطت الخطة استهداف سورية بإستراتيجية أمريكية جديدة قامت على استغلال الأحداث التي مرت بها المنطقة الغربية بالشكل لذي يحقق لها أهدافها بأقل التكاليف سعيا منها للتكيف مع التحولات واستثمارها فقد حافظت الإستراتيجية الأمريكية على ثوابتها.

إضافة إلى ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية خطة إضعاف سورية، واستنزافها وإغراقها في الفوضى إذا أمكن ذلك تحت عنوان دعم المطالب بالإصلاح الأسباب تتصل بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة أبرزها إضعاف سورية ودورها داخل منظومة القوة الرادعة سواء عبر استنزاف مؤسسات النظام السياسي السوري إلى الدرجة الكافية لإخضاعه إلى الضغوطات الخارجية.

إن ضرب المركز السوري لكتلة المقاومة يضعف فاعلية الدور الإيراني في الصراع العربي الإسرائيلي لاعتبارات إستراتيجية وجغرافية تنفيذ للخطة الأمريكية في المنطقة والتي انطلقت لإعداد الاستراتيجي والسياسي لها منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 حين أسقطت سورية مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي نظر له شمعون بيريز والذي أعيد إحياؤه بعد احتلال عراق وتكلفت سوريا نفسها مع سائر قوى المقاومة بإفشاله في العراق ولبنان وفلسطين وبصمود سورية نفسها بعد احتلال العراق حيث اتخذ التوجه الأمريكي صفة دعم التحرك من أجل الاصلاح في سورية.

ولم تحدث عملية ضرب أمن واستقرار سورية بشكل مباشر بل خضعت لعدة مراحل تمهيدية قبل الدخول بمرحلة التنفيذ عكست بشكل أو بآخر مدى أهمية وصعوبة استهداف سوريا نظرا للتداخل بعض الملفات الإقليمية والدولية في سوريا فكان لا بد أن يتم ذلك عبر العديد من الخطوات نذكر منها:[77]

- نقل الاحتياجات.
- تأمين شبكة إقليمية سعودية، لبنانية، أردنية لدعم المجموعات المرتبطة بالمشروع الأمريكي التي تضم شخصيات وجهات سورية معارضة في الخارج مضمونة الولاء للنفوذ الأمريكي والعربي.
- فالولايات المتحدة الأمريكية تملك مصالح متأصلة القدم بالمنطقة العربية لذا من غير المستعرب أن تشن في سبيل تحقيق مصالحها خصوصا على الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول الإفريقية والأموية والأمريكية

[77] محمد عبد العظيم، "حدود التغيير: الشرق الأوسط في ولاية أوباما الثانية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 191، 2013، ص124.

الجنوبية التي تناهض مصالحها ومصالح غيرها من الدول الغربية الكبرى لا سيما مصالح ووجود الكيان الصهيوني الذي وجد لخدمة المصالح الاستعمارية.

- لقد كانت السياسة السورية تتميز بالعقلانية التي برزت في الكثير من المواقف السياسية، وبخصوص مرحلة ترامب الجديدة فقد أوضح السيد الرئيس شارل الأسد مبكرا مجموعة من الأمور التي كان قد صرح بها من قبل، والتي أثبتت الأيام صحتها.
- فالسياسة الأمريكية ستخضع لمجموعات الضغط، ولنفوذ التيارات السياسية المختلفة في الولايات المتحدة بعد الانتخابات حيث يقول سيادته "نحن لا نضيع وقتنا بالإصغاء إلى الأمم وخطبهم إنه مجرد هراء" كما قلل سيادته من أهمية تصريحات كل من ترامب وكيلنتون حول سوريا، مستغلا على أنه لا يصدقهما مهما يقولان لأنهم غير صادقين، بصرف النظر عما يقولون سواء قالوا كلاما جيدا أو سيئا.

**المطلب الثاني: العلاقات الخليجية الأوروبية.**

يرى الاتحاد الأوروبي في الأزمة كتهديد مباشر لمصالحه في المنطقة، وقد خلصت الممثلة السامية فيديريكا موغيريني Federica Mogherini في 9جوان 2017 وبعد لقائها مع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمان آل ثاني إلى القول: "إننا نرى خطرا واضحا من أن الوضع يزداد تصاعديا وينتشر بطريقة غير صارة وخطيرة خارج منطقة الخليج، سواء كان ذلك في إفريقيا أو في جنوب شرق آسيا أو في الشرق الأوسط" فمثل هذا الإعلان يرسل إشارة واضحة إلى أن الاتحاد الأوروبي مهتم للغاية بالتطورات الأخيرة. كما قد تؤثر الانقسامات الجديدة في العالم العربي على الأمن الإقليمي، خاصة في حالة المواجهة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، والتي قد تؤدي إلى نمو الإرهاب وموجة الهجرة الجديدة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

علاوة على ذلك فإن الحصار الحالي قد يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للاتحاد الأوروبي من حيث التعاون مع الشركاء الإقليميين في المسائل الأمنية الحيوية.[78]

وعليه لا ينبغي أن يكون للحصار الحالي أي أثار هامة على مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وقطر بشكل عام، ففي عام 2016 بلغت قيمة الواردات من قطر 5.8 مليار دولار، في حين بلغت صادرات 10.75 مليار دولار، وبالمقارنة بلغت قيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية 38 مليار دولار،

[78] Przemyslaw osuewicz, euroup seeks peaceful end to gulf crisis, in http // www.mei . edu

والواردات 21.3 مليار دولار.لكن في حالة قطر فإن هيكل التجارة أكثر أهمية من قيمة دورانها حيث يلعب الغاز الطبيعي دورا هاما.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي رابع أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمجموعة، حيث بلغ إجمالي التدفقات التجارية 138.6 مليار يورو في عام 2016، وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 53% في السنوات العشرة الأخيرة، وبلغت ذروتها في عام 2013 ما يمثل ذروة في أسعار النفط، كما تضمن اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ثم توقيعه في عام 1988 التزاما من كلا الطرفين بالدخول في مفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، لكن التقدم كان بطيئا.

**العلاقات الخليجية الروسية:**

اتخذت روسيا موقفا متحفظا من الأزمة الخليجية لعام 2017 حيث اعتبرت إنما يحدث يعد شأنا خليجيا خاصة بالدول الخليجية، بحث جاء في أول تصريح لديمتري بيسكوف باعتباره ناطقا باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قائلا: "إن روسيا لا تتدخل في شؤون دول أخرى، ولا في شؤون دول الخليج لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة مع كل دولة على حدى.

وجاءت مواقف روسيا من الأزمة الخليجية تحث على ضرورة حل الأزمة بالحوار والتفاوض، حيث صرح في هذا الصدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قائلا: "تابعنا بقلق أخبار هذا التصعيد ولا يمكن أن نرتاح لوضع يشهد تدهورا في العلاقات من شركائنا.

وأكد الرئيس الروسي فلادمير بوتين في اتصال مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني موقف روسيا القائم على حل الأزمات بالطرق السلمية وعبر الحوار.[79]

وهكذا أظهرت روسيا دعما اقتصاديا من خلال ما أعلنه نائب الزراعة الروسي جانبلاط خاتون بأن روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر.

كما قامت روسيا بعرض وساطتها الدبلوماسية لحل الأزمة الخليجية.

[79] منصور أبو كريم، موقف الدولي والإقليمي من الأزمة الخليجية، فلسطين: رؤية للدراسات والأبحاث، 2017، ص16.

والحقيقة تنظر روسيا إلى الأزمة الخليجية عبر منظارين هما: التحديات التي تواجه روسيا من جراء زيادة الخلاف القطري الخليجي، ومن ناحية أخرى تتطلع روسيا لعلاقات اقتصادية مع دول الخليج كلا على حدى.

وهكذا يتبين لنا ماليا أن الموقف الروسي من الأزمة الخليجية جاء يحمل دلالات إيجابية بالنسبة لقطر، حيث أن قطر ضمنت موقف الروسي إلى جانبها أو على الأقل أنه ليس ضدها، حيث لا تنجذب روسيا إلى الإغراءات السعودية والإماراتية.

**العلاقات الخليجية الصينية:**

تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتتمتع الصين وقطر بتاريخ طويل من التعاون القائم على الغاز والسلع الاستهلاكية والاستثمار، باعتبار أن قطر تملك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وتصدر الغاز إلى الصين، ويمكن أن تؤثر العقوبات المفروضة على قطر على الصين أو بالأحرى على مبادرة الحزام والطريق Belt and Rood من خلال:[80]

**أولا:** ناقشت الصين ودول مجلس التعاون الخليجي مناطق التجارة الحرة بين جميع الأطراف وقطع قطر عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي قد تعلق أو يلغي ذلك النقاش بالكامل، إذ تعتبر مناطق التجارة الحرة هذه مهمة للغاية بالنسبة للصين، حيث أن حوالي 50% من الطاقة الأجنبية التي تستخدمها الصناعة الصينية تأتي من دول مجلس التعاون الخليجي.

**ثانيا:** تعتمد مبادرة الحزام والطريق على تعاون العديد من الدول، وتعتبر دول الخليج حلقة حيوية في سلسلة، وأي اضطراب يمكن أن يضر بالمبادرة، والرئيس الصيني يود أن يتجنب هذه الكارثة.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هواتشون ييينغHuachunying مؤخرا: تأمل الصين أن تتعامل مع الدول المعنية بشكل مناسب مع الخلافات من خلال الحوار والتشاور، وأن تبقى متحدة لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين، فإذا ما بذل الصينيون جهودا لتوسط بين الجانبين، فيمكنهم استخدام حقيقة أن سمعة قطر قد تعرضت لأضرار عميقة بالفعل وأن مجموعة من الدول التي تقف معارضة لها هي بالفعل كمنتصرة، إذ يمكن للصين أن تخير جانبا واحدا: "لقد أوضحت وجهة نظرك"، والأخرى "تعلمت درسك".

[80] Roie yellinek, the qater crisis and china, paper no, 513, besa center perspectivea, 2017, p2.

"الآن حان الوقت لمناقشة المستقبل"، فالصين بحاجة لهذا الدول ولديها الكثير لتقدمه لهم في المقابل.

**المطلب الثالث: العلاقات الخليجية التركية**

تضاعف النفوذ التركي بشكل كبير في ملفات المنطقة في العقد الأخير ونزلت تركيا بثقلها في الأزمة القطرية، فإلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي، قدمت تركيا دعما عسكريا لقطر حيث سارع البرلمان التركي في 8 جويلية 2017 إلى التصديق على الاتفاقية تسمح بنشر قوات تركية في قطر، كان تم التوقيع عليها في 28 أبريل 2016 من قبل وزري الدفاع التركي والقطري، خلال زيارات رئيس الوزراء التركي السابق داود أوغلو إلى الدوحة.

وصادق الرئيس التركي في اليوم الثاني على الثقافية لتدخل حيز النفاذ وزفي 12 جوان أرسلت أنقروفدا عسكريا إلى الدوحة للقيام بعمليات الاستطلاع والتنسيق المتعلقة باستعدادات نشر القوات التركية ويوجد حاليا في قطر نحو 200 مستشار عسكري تركي يقومون بتدريب القوات القطرية ومن المنتظر أن ترسل تركيا ما بين 300 ألاف و5 ألاف عسكري تركي إلى قطر من المشاة والوحدات الجوية والبحرية في إطار الاتفاقية التي تم التصديق عليها أخيرا.

يأتي الموقف التركي الداعم لقطر انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات، يتمثل أبرزها في الآتي:[81]

1_ تعد قطر الحليف الأساسي والأهم لتركيا في المنطقة العربية. حيث تتبنى الدولتان سياسات متطابقة اتجاه قضايا المنطقة، خصوصا في سوريا والعراق وليبيا وتقدمان دعما لتيارات الإسلام السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتعتمدان عليها كأداة للنفوذ ولتنفيذ سياستها بالمنطقة.

2_ تزايدت أهمية قطر بالنسبة لتركيا كحليف رئيسي لها في المنطقة في ضوء التحديات التي تواجه الدور التركي للمنطقة. منذ إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين بفي مصر وتراجع تأثيراتها في الأزمة السورية، عقب الهزائم المتتالية التي تعرضت لها جماعات المعارضة السورية التي تدعمه. ومن ثم فإن نجاح الضغوط الخليجية على قطر والاستجابة لمطالبها والتي على رأسها إيقاف دعمها جماعات الإسلام السياسية، سيعتبر ضربة قاضية للمشروع التركي في المنطقة.

[81] د.شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص111.

3_ يرى صانعوا القرار في أنقرة أن الضغوط التي تمارس على قطر تاتي بهدف فرض مزيد من التضيق على الدول الداعمة لتيارات الإسلام السياسية، وشل قدراتها على الحركة بالمنطقة، وأن تركيا قد تكون الهدف التالي بعد قطر خصوصا أن أنقرة تنتهج سياسات إقليمية مشابهة للدوحة.

4_ تتخوف تركيا من أن تؤدي التداعيات السلبية لأزمة الخليجية –القطرية على الاقتصاد القطري إلى تراجع الاستثمارات القطرية في تركيا، التي تبلغ نحو 20 مليار دولار، يتركز معظمها في قطاعات الزراعة والسياحة والعقار والبنوك وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد التركي الذي يعاني بسبب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في جويلية 2016، وبالتبعية تراجع شعبية أردوغان في الداخل الذي يسعى لتأمين فوزه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2019، مراهنا على تحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا.

5_ سعي تركيا لاستغلال فرصة قطع السعودية والإمارات العلاقات التجارية مع قطر ، السماح للمنتجات الغذائية التركية بالنفاذ للأسواق القطرية. التي تأثرت سلبا جراء العقوبات الاقتصادية الروسية التي كانت مفروضة على تركيا، وبالتالي فإن الأزمة الراهنة ستعود بالنفع على الاقتصاد التركي.

ورغم توتر العلاقات التركية مع السعودية فلن يتحول الأمر إلى تنافس على زعامة الإسلام السني، فتركيا لا يمكن أن تأخذ بأي حال مكان السعودية كمرجع للمسلمين لسبب بسيط هو موقعها الجغرافي كأرض الحرمين الشريفين، والسبب الثاني هو أن العرب ما زالوا رغم كل شيء ينظرون إلى تركيا كقوة احتلال قديمة.[82]

إن قرار تركيا الوقوف إلى جانب قطر، دون مراعاة تقارب المواقف بين أنقرة والرياض بخصوص موضوع الأكراد وخطاب التفاهم التركي السعودي في سوريا والعراق إضافة إلى العلاقات التجارية الكبيرة بين الطرفين عدم مراعاة كل هذا يعني بناء معادلات سياسية جديدة بالنسبة للبلدين.

وتدرك تركيا أن الانقسام الخليجي يصب في مصلحة إيران وسياستها التي لا تخفي تركيا استياءها منها، وقد استدعت إيران في شباط 2017، السفير التركي لدى طهران بسبب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي والرئيس رجب طيب أردوغان، اتهما فيها إيران بزعزعة استقرار المنطقة، ولهذا تحتاج تركيا للتعاون والتنسيق مع دول المجلس التعاون لمواجهة السياسة الإيرانية، كما أن أنقرة تدرك اهتمام دول الخليج بها في هذه النقطة خاصة أن هذه

[82] د.شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 118.

الأزمة تشكل فرصة كبيرة حاولت فيها إيران تقديم مواقف تشجع على تقاربها مع كل من قطر وتركيا على الأقل في هذه الأزمة وأيضا من خلال استغلال الأقليات الشيعية في الخليج.

إن إيران هي المستفيد الأكبر من كل هذا، فهي ستستفيد من جهة من الخلاف الخليجي القطري ومن جهة أخرى من الخلاف التركي السعودي وهي تدفع بتركيا أكثر إلى صفها. فالأزمة الأخيرة ربما حققت نوعا من التقارب بين طهران وأنقرة على اعتبار أنهما في نفس الخندق الآن مع الدوحة، وهو ما سيعكس بالإيجاب على العلاقات السورية والتركية في المستقبل.[83]

تتفاعل الأزمة الخليجية لتمتد أثارها السلبية إلى سورية...وتهدد بتحول سوريا إلى صراع عرقي بقيام كيان كردي معلوم امتداداته في ثلاث دول ما يشكل خطرا على الأمن القومي العربي... وسيفتح الأبواب لإعادة المنطقة على أسس عرقية. حيث اليوم تعيش في وسط سياسي عاصف. ورغم ذلك فقد أثبتت قدرتها موقفا متوازنا ومحافظا على وحدتها الوطنية بتعدد انتماء مركباتها بالنظر إلى تجربتها التاريخية فقد أنتجت خطابا إسلاميا معتدلا ومميزا، مع خطاب متعصب ومتشدد، وهذا يؤهلها أكثر من غيرها لطرح من الآخرين في ظروف عالمية معقدة.

لكن العديد من دول الخليج العربي، المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة، ترى في الانفتاح على الكتلة السنية المؤيدة للعرب في الشرق الأوسط،و تعزيزا لموقف أجزاء أخرى من العراق وسورية،وإحباطا لإيران على عدد من النفوذ إضافي أمام تركيا.

فحدثت تقاربات إماراتية سعودية مع أكراد سوريا.ضمن تداعيات أزمة حصار قطر... رغم رفع شعار وحدة سوريا و ترابها الوطني. فحصل تقارب مع قوات سوريا على خلفية الموقف التركي.

الداعم للدوحة في أزمتها الخليجية بين الاتحاد الديمقراطي الكردي الجناح السياسي لوحدات حماية والائتلاف الوطني المعارض، وذلك في ظل أنباء عن إمكانية عودة الائتلاف الوطني السابق إلى الواجهة عبر بوابة القاهرة ضمن إضعاف الدور التركي في شمال سوريا تماشي مع رغبة واشنطن وبل وحدات حماية الشعب الكردي التي تسعى للاتصال ومما عزز تصريحات رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الكردي صالح مسلم ليس لحزبه أي علاقات مع طهران وأن إيران تعادي الأكراد.

[83] د.شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص113.

فكان عقد اجتماع بمدينة الحسكة في سوريا 2017 حضره ممثلون عن المخابرات الأمريكية السعودية والإماراتية والمصرية، مع ممثلين من الأكراد وعشائر عربية تدعمها الإمارات لوضع إستراتيجية مشتركة لمستقبل النفط السوري وقد عبر الممثلين السعودي والأمريكي عن احترامهما لنضال حزب الاتحاد الكردي ووعده بحصة من عائدات النفط.[84]

لقد استطاعت القيادة السورية استيعاب الصدمات المتلاحقة خلال مراحل الأزمة من الناحية العسكرية والإعلامية والاقتصادية والسياسية من خلال تغير تكتيكاتها في المواجهة العسكرية والعمل بأسلوب حرب العصابات وحرب المدن والاعتماد على قوات دعم وطنية، وعلى الصعيد الاقتصادي أظهر الشعب السوري قدرة طائلة وصبرا في تحمل مفرزات الأزمة، كما أن الجسم الدبلوماسي كان متماسكا بصورة مبهرة وعلى التوازن أطلقت القيادة السرية مبادرات الإصلاح والمصالحة وأصدرت قوانين العفوي فترات مختلفة وعلى صعيد المجتمع السوري استطاعت القيادة السورية فضح خطوط المؤامرة وتربط بعض الدول العربية والدول الغربية ودور الكيان الصهيوني في تأجيج الأزمة أمام الرأي العام السوري بحيث تم إزالة اللبس والتضليل الذي تم زرعه في نفوس بعض أبناء الوطن من خلال الإعلام المغرض فتحول المجتمع السوري ليقف يدا بيد مع قيادته وجيشه في مكافحة الإرهاب ويساهم بشكل فعال في الحفاظ على الدولة ومقدراتها ويشكل بطانة وحماية للقيادة السورية، والاهم من كل ذلك صمود وثبات القيادة السورية في وجه الضغوط واستمرار العمل البرلماني والحزبي ومتابعة سير الانتخابات بكافة أشكالها واصطلاع الحكومة السورية وزارتها ومؤسساتها بمهامها ابتداع وخلق طرق وأساليب جديدة لمواجهة تداعيات الأزمة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والخدمي.

[84] د.شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص115.

**المطلب الرابع: العلاقات الخليجية الإيرانية**

أثرت أحداث الربيع العربي بشكل كبير على المنطقة وعلى إيران بشكل أساسي وقد استطاعت طهران تحقيق بعض المكاسب من موجات التغيير التي اجتاحت عدد من الدول العربية ومن هذه المكاسب:[85]

1_ توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن أزمة الملف النووي الإيراني، ومحاولة كسب المزيد من الوقت سواء لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي تعرض لها البرنامج النووي في الفترة الأخيرة أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانسيوم.

2_ تقليص حالة الأهمية والزخم التي حظيت بها حركة الاعتراض على النتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2009، وأسفرت عن فوز محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية، والتي تمثل ما يمكن تسميته بالمعارضة من داخل النظام.

3_الاستفادة من زيادة أسعار النفط خصوصا بعد الأحداث في ليبيا.

ومع وصول الرئيس روحاني إلى السلطة في إيران عام 2003 لم يحصل أي تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن ملامح التغيير قد تتضح في الآتي:

- التغير في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية نحو إعطاء دور أكبير للدبلوماسية الإيرانية في العمل بالقضايا الشائكة مثل قضية البرنامج النووي الإيراني والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات مع دول الخليج العربي فقد أكد روحاني على التفاهمات المشتركة مع دول الحوار وإيجاد مصالح مشتركة ونبذ الخلاف وهو دبلوماسي ما هو ذو خيرة كبيرة في السياسة الخارجية.
- تحقيق حدة خطاب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مع التأكيد على ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية كونها سياسة لا شرقية ولا غربية قائمة على مبادئ الثورة وترفض التدخلات الخارجية في شؤونها ولا يحمل ذلك أي تغيير في مضمون العلاقات والقضايا وإن اختلف في الأساليب والأداة، إذ أن الرئيس نجاد كان ينتهج خطابا شديد اللهجة تجاه تلك الدول.

[85] سماح عبد الصبور، تغيرات المحتملة السياسة الخرجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2013، https// www.rcssmideast . org.

- تحقيق الضغوط الداخلية والخارجية على إيران عبر التفاوض ودعم العلاقات المشتركة والتركيز على الملف الاقتصادي مما يعني خلق مصالح أوسع مع الدول الأخرى وإن كان الرئيس محمود أحمدي نجاد قد بدأ ذلك بالفعل عبر توسيع علاقة إيران بأمريكا اللاتينية وإفريقيا.
- تتجه إيران في ظل الرئيس الروحاني إلى دعم قوتها الناعمة وتأكيد دور الدبلوماسية في السياسة الخارجية كإحدى أهم أدوات القوة الناعمة وجدير بالذكر أن الرئيس نجاد قد انتهج سياسة قائمة على القوة الذكية التي تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة في تحركات السياسة الخارجية دون إهمال أي منهما.

ولا يمكن تجاهل الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب حيث أن الازمة الخليجية الحالية أدت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبه تزايدا في الخطر النفوذ الإيراني كما ان تصدع الجهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد سرع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجي على المستوى العالمي الأهم آن دول خليجية مثل الكويت وسلطنة عمان وقطر ستبقى خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبا لأية تطورات مستقبلية.

وهنا يمكن القول: إنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حد ما حفرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفا في حالة تصاعدها من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة.

فالتقارب الإيراني القطري واضحا دبلوماسيا بشواهد عدة، وأبرزها العرض القطري لإيران لمساعدتها في استخراج الغاز الإيراني من حقل الشمال كذلك تردد الأبناء عن استعداد الدولتين للقيام بمهارات عسكرية مشتركة وهو ما يوضح مدى متانة العلاقات بين الدولتين.

إيران سوف تكون أحد أقوى دولتين في المنطقة فهي تتمتع بثروة كبيرة وتعد أكبر القوى الخارجية من حيث تأثيرها في العراق ولها نفوذ لا يستهان به على حزب الله وحركة حماس ودعمها لهم فهي قوة تقليدية لها طموحاتها وتهدف إلى إعادة صياغة المنطقة وفق رؤيتها الخاصة كما ان لها القدرة على توجه هذه الأهداف إلى واقع.[86]

[86] سماح عبد الصبور، المرجع السابق.

والتحدي الأساس الذي يواجه سياسة إيران الخارجية هو إيجاد التوازن بين عنصر الجيوبوتيكي والعنصر العقائدي الموجود طوال التاريخ إيران والذي بلغ القمة خلال عهد الثورة الإسلامية.[87]

**المطلب الخامس: العلاقات الخليجية الإسرائيلية**

اختارت إسرائيل في الأزمة الخليجية النائبة على عكس إيران وتركيا أن تصطف في المعسكر المعادي لدولة قطر، على الرغم أن العلاقات القطرية مع إسرائيل لم تكون بذلك السوء فالقطريون كانوا من الدول الخليجية السابقة لإقامة العلاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيل ابتداء من العام 1996 أين كان سامي ريفيل صاحب الكتاب المشهور قطر- إسرائيل ملف العلاقات السرية أول مدير إسرائيلي للمكتب التجاري في الدوحة لكن سياسة قطر الداعمة ماديا وسياسيا لحماس الاخوانية في قطاع غزة والهجوم الإعلامي من طرف الجزيرة على السياسة الصهيونية في فلسطين وكشف بعض الحقائق عن الجرائم المرتكبة من طرفه للرأي العام العالمي.

إضافة طبعا إلى تقربها مع إيران ومن خلفه حزب الله اللبناني خاصة في الحرب الأخيرة ضد لبنان 2006 الأكيد أنه لم يرق للصهاينة، فكانت الأزمة الخليجية كما قال مسؤولون إسرائيليون بمثابة النافذة التي تنفتح لتعزيز العلاقات الإسرائيلية مع السعودية والإمارات ضد قطر، التي تقدم الدعم لحكومة حماس في غزة.

وبما أن عدو عدوي صديقي فإن الموقف الاسرائلي لا يعتبر غريبا بل هو فرصة لإسرائيل لكسر العزلة التي تعيشها وكسب خلفا جدد حيث أعلن أكثر من مسؤول إسرائيلي أن القرارات المقاطعة لقطر تعني أن هذه الدول باتت تعد إسرائيل شريكه، وليست عدوة في الحرب ضد الجماعات الإسلامية وداعميها بل أن هناك من المسؤولين الاسرائليين من رأى في هذه الخطوة مقدمة لفتح الباب أمام إسرائيل للمشاركة في ما تسميه الإرهاب وزيادة فرص التعاون مع دول العربية في قتاله.

وفي أول خطوة أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية سارع بنيامين نتنياهو هو للتلويح بإغلاق مكاتب الجزيرة كما وصف هذه الأخيرة وزير الدفاع الإسرائيلي أغيغدور ليبرمان أنها ليست بإعلام أو صحافة بل أنها من أسوأ أنواع آلات التحريض الدعاية على غرار تلك التي كانت موجودة في ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي، غير أن إسرائيل تراجعت في النهاية عن قرار الإغلاق وحسب ما جاء به في صحيفة جيرو زاليم بوست Jerusalem

[87] ناصر التميمي، أزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، مركز دراسات الجزيرة، 2017، https// goo. Gl/ kzfvhx

past الإسرائيلية عن الأسباب التي جعلت الموقف الإسرائيلي على هذا النحو القريب من السعودية والمعادي لقطر.

فإن الأزمة الخليجية هي أول فرصة ثمينة من الممكن أن تستثمر فيها تلأبيب من أجل تحسين صورتها في المنطقة وفي نفس الوقت كسر بقايا المقاومة، على اعتبار أن قطر تعد حاليا الداعم الرسمي الأول لحماس ما يعني أن الأضرار بقطر وحصارها هو في نفس الوقت خنق لحماس والمقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يصب في مصلحة إسرائيل واستقرارها.

كما أن هذه الأزمة تقرب أكثر من إسرائيل من أكبر دولتين عربيتين في الشرق الأوسط السعودية ومصر، زاد عن هذا أن الموقف الإسرائيلي جاء متناغما مع الرؤية الأمريكية الجديد للشرق الأوسط وعودة التأثير الأمريكي في المنطقة.[88]

ومما يشيع الصهاينة أكثر على موقفهم هذا الموقف العسكري المتشدد من إيران الذي لا نظير له سوى عند الصهاينة مما يتطلب تقارب مع السعودية خاصة أن التوجه السعودي الحالي أصبح يشح على هذا، فالصهاينة لا يخشون حاليا سوى التهديدات الناجمة من النظام الإيراني المؤمن بالدفاع عن القضية الفلسطينية كإحدى الأسس التي بني عليها نظام الملالي لذا فإن القضاء على هذا الخصم وحلفائه في المنطقة يعد ضرورة حتمية وملحة لضمان الأمن القومي الإسرائيلي وهنا نجد تلأبيب في السعودية الاخوانية وحزب الله اللبناني الذراع الأقوى لإيران ضد إسرائيل حيث كسبت إسرائيل الكثير من النقاط بعدما أعلن النظام السعودي ومؤسسته الدينية الرسمية نزع الشرعية عن الجماعات المقاومة حيث أفق مفتي المملكة مؤخرا بعد جواز قتال الإسرائيلية بل الأكثر من هذا يمكن الاستعانة بهم لضرب حزب الله وحماس.

وقبل هذا بعشر سنوات أو أكثر كان الموقف السعودي مؤيدا للحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان في حين أن أكبر هدية تقدم للصهاينة وفي نفس إنتكاسة عربية وانقلاب من طرف أكبر دولة إسلامية كان مقايضتهم القدس كعاصمة لدولة الفلسطينية لصالح الاسرائليين حسب ما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمر New york timers، فحسب ما جاء فيها فإن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان التقى رئيس السلطة

[88] عدنان أبو عامرة، الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية، 2017 http//www. Jazira. net

السعودية الفلسطينية محمود عباس وعرض عليه اقتراحا بالتخلي عن القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية لصالح أبو ديس جنوب شرق المدينة المقدسة.[89]

لقد أبانت هذه الأزمة عن الكثير من نقاط الضعف التي تعرفها دول الخليج العربية حيث يبدو حاليا من خلال السياسة التي تنتهجها أنها لم تتعلم شيء من دروس التاريخ، فما يحدث حاليا من تطاحن لا يمكن وصف إلا بالتخريب الذاتي للبيت الخليجي والعربي لحساب ولصالح أطراف وقوى إقليمية ودولية لعل أكثرها خطورة الكيان الصهيوني، وعلى الرغم أن هذه الأزمة الخليجية لم تصل بعد إلى نهايتها غير أن تداعياتها الآنية والمستقبلية هي كارثية بدون أدنى شك، حيث قد تتصل إلى تفويض هذه الأنظمة المتنازعة بينها والتي فقدت الكثير من شرعيتها ومصداقيتها الداخلية والخارجية ولعل أكبر الخاسرين في هذه الأزمة التي ليس فيها منتصر حسب اعتقادي هم السعوديون. ذلك أن القوة الناعمة السعودية المتمثل في الزعامة الإسلامية الناتجة عن رعايتها للأماكن المقدسة وتمثيل السنة أصبحت محل شك عند العديد من الناس، فالمملكة من خلال إقدامها على هذه الخطوات الهجومية المتتابعة التي لا يمكن وصفه إلا بالمتهورة في اليمن ثم قطر، ومؤخرا لبنان ترفع من حيث لا تعري من رصيد خصمها اللدود إيران، حيث تعيد لها الشرعية التي كانت تملكها قبل الربيع العربي والتدخل الإيراني معهما جراء التدخل في سورية، كما تضعف نفسها عسكريا واقتصاديا وما ينعكس سلبا على الجبهة الوطنية السعودية وعلى مجلس التعاون الخليجي.

[89] عدنان الحسني، الأزمة الخليجية ...مدخل إسرائيل الثأر العربي الجديد، 2017 http// www. Alarabi.co. uk

## المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية

تعد الأزمة الخليجية من أخطر التطورات الصدامية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي في صدامها السياسي مع بعضها البعض وأن أية محاولة فهم وتفسير لهذه الأزمة لا بد أن تتوقف عن تعقيدات هذه الأزمة بمستوياتها المحلية الإقليمية والدولية، فضلا عن تلك الأبعاد المتشابكة ذات الطابع الأمني والجيو بوليتيكي والسياسي والاقتصادي وحتى الإيديولوجي.

ويعتبر النزاع الأخير بين قطر وبعض جيرانها المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات، البحرين النزاع الأكبر خطورة منذ سنوات، إذ لديه القدرة على زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة مضطربة، ويمكن تحديد الدوافع الحقيقية للأزمة في الاختلافات العميقة حول كيفية التعامل مع إيران وقضايا القيادة الإقليمية هذا الخلاف بين الدول العربية السنية تعكس انشقاقا عميقا بين حلفاء الولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال محاربة الدولي الإسلامية واحتواء إيران فإذا كانت السعودية وخلفاؤها يبالغون في استخدام أيدهم مما يدفع قطر إلى الانصهار علنا مع إيران وتركيا، ما يزيد في السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية.

يمكن الإشارة إلى بعض السيناريوهات المحتملة للأزمة:

### المطلب الأول: سيناريو التفكيك

دفعت الأزمة قطر إلى الانصهار علنا مع إيران وتركيا ما يزيد من تفاقم التوتر في المنطقة ويؤدي إلى جهود دبلوماسي واقتصادي دائمين ويمكن أن تؤول الأمور إلى نزاع عسكري، حيث تقترب تركيا وقطر وهما من الداعمين الرئيسين للإخوان المسلمين، كما تدرس تركيا تعزيز وجودها العسكري المحدود في قطر كدليل على التضامن والردع ويمكن أن يكون لتأثير التوقف القطري مع إيران وتركيا آثار سلبية بعيدة المدى على الحروب الأهلية في سوريا وليبيا والنفوذ الإيراني في العالم العربي والعلاقات الأمريكية مع قطر والعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة والأمن الغذائي في قطر،[90] كأس العالم عام 2022، سعر النفط، والأمن الكلي للشرق الأوسط فتدهور الهيكل الأمني الأمريكي في المنطقة والانقسام المتزايد في المعسكر، الذي لا يمكن أن يؤدي إلى تمكين إيران ومعسكر الإسلاميين وربما توحيدهما.

[90] Roie yellinek, op, cite p3.

تؤدي مقاومة قطر لمطالب جيرانها وتقاربها المحتمل مع تركيا وإيران إلى تصعيد دبلوماسي أو اقتصادي أو حتى عسكري إذ لا يمكن استيعاب الدخول في صراع إقليمي آخر إذ شعرت كل من السعودية والإمارات بأنّ أعمال قطر تهدِّد بشكل حقيقي مصالحهم الأمنية الحيوية، ولأن استمرار هذا النزاع قد يكون مدمرا، فإن الجهات الخارجية التي لها مصلحة في الاستقرار الإقليمي ستعمل على حلها الولايات المتحدة على وجه الخصوص نظرا لعلاقاتها الوثيقة مع كلا الجانبين.

يمكن القول بأن تحركات القوى الكبرى ناجمة من الخوف من فقدان مصالحها في المنطقة، وعليه ستستمر جهود الوساطة من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين أطراف الأزمة، فالوضع الآن لا يخدم دول مجلس التعاون الخليجي من حيث أهدافه التكاملية المستقبلية،كما أن أي احتمال لتدخلات خارجية بفتح الطريق أمام تحالفات جديدة وخطيرة تهدد المصالح و الأطماع الإقليمية والدولية.

تعكس التداعيات الاجتماعية للأزمة الخليجية الصراع السياسي المستمر، ومع استمرار الأزمة وعدم التوصل إلى أي قرار، فقد أصبح من الصعب على المواطنين عدم الانحياز، وخلال المواجهات السابقة لمجلس التعاون الخليجي، تم التأكيد على الوحدة المشكلة لدول الخليج بفضل الروابط الأسرية والقبلية والدينية والتاريخية، غير أنّه في ظل الأزمة الحالية ولا سيما بروز الهويات الوطنية.

من بين الآثار الاجتماعية للحصار نجد صعوبة عبور الأسر للحدود، فكما هو الحال في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، تتداخل العلاقات القبلية مع الحدود الوطنية، مما يعني أن أفراد نفس القبيلة أو حتى العائلة نفسها، على الرغم القرب المادي يعيشون في كثير من الأحيان في بلدان مختلفة وبالتالي تتعرض سبل العيش والتثقيف للقطريين الذين يعيشون في البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للتهديد، فضلا عن مواطني تلك البلدان التي تعيش في قطر، فقد أجبرت السلطات في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة السعودية المواطنين القطريين على مغادرة تلك البلدان، منذ 5 جوان 2017 حرم القطريون من دخول تلك الدول.[91]

وعليه فإن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسة دفعت المواطنين القطريين إلى الشعور بالاستهداف، فقد اتهم الشيخ سيف بن أحمد آل ثاني اللجنة الرباعية بأنها سمحت لسياسة بتعطيل النسيج الاجتماعي للاتحاد،

[91] 4Roie yellinek, op, cite p

وتقدر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر أن أكثر من 13000 شخص تأثروا بالحصار، بما في ذلك ما لا يقل عن 6500 أسرة مختلطة.

وقد اعترفت حكومات البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة علنا بالآثار السلبية للحصار على الأسر المختلطة وأقامت خطوطا ساخنة للطوارئ، إلا أن حجم المشكلة يجعل من الصعب ضمان إمكانية مساعدة الجميع.

كما لم تكن هناك أي استثناءات متعلقة بالعلاج الطبي أو التعليم ولا يخضع مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي فقط لهذه القيود، بل أيضا المصريون الذين يزالون في قطر، كما أثر الحصار على العمال المهاجرون على الدول الخارجية المتنازعة بحيث سمحت المملكة العربية السعودية سابقا للقطريين بجلب العمال الوافدين هناك لمد ثلاثة أشهر مقابل رسوم، وبالتالي فإن بعض هؤلاء العمال تقطعت بهم السبل دون توثيق أو الحصول على رواتب مناسبة،كما أثر الحصار في المقابل على الزيادة في أسعار المواد الغذائية في قطر خصوصا العمال المهاجرين ذوي الرواتب المنخفضة.

كل هذه الآثار الاجتماعية تجعل من الصعب حل الأزمة الراهنة وعليه فانعكاسات السياسة المحلية والخارجية تقع على المواطنين. فقد أصبحت الأزمة لا تتعلق بالسياسة النخبوية فحسب بل أثرت أيضا على المشاعر الشعبية وهزمت الهويات الوطنية في الدول الخليجية.[92]

**كذا من بين الآثار الاقتصادية:**

دولة قطر تتكامل اجتماعيا واقتصاديا مع جيرانها بشكل كبير، وخاصة المملكة العربية والإمارات العربية المتحدة، وتستورد قطر ما يقرب من 40 في المائة من الأغذية البرية من خلال المملكة العربية السعودية، والباقي عبر خطوط الشحن التي تمر عبر موانئ دبي والفجيرة الإماراتية للتزود بالوقود وبالمثل، تحصل دولة الإمارات العربية المتحدة على ثلث غازها الطبيعي، من قطر عبر خط أنابيب دولفين للطاقة، وفي عام 2015، بلغت قيمة

[92] Freer, courtney, social effect of the qater crisis indrastra clobal 2017,pp 2-4.

التدفقات التجارية القطرية أكثر من 2 مليار دولار مع المملكة العربية السعودية، و7 مليارات دولار مع الإمارات العربية المتحدة و500 مليون دولار مع البحرين.[93]

لقطر حدود مع السعودية تبلغ مساحتها 11.571 كيلومتر مربع وللحدود نقطة عبور واحدة، ويتم استيراد الغالبية العظمى من أغذية قطر من خلالها، ونتيجة للحصار البري والبحري والجوي الذي فرضته المملكة العربية السعودية، وحلفائها، تطورت المخاوف من نقص الأغذية والسلع الأخرى، كما توقف بعض الموردين من خارج المنطقة عن إرسال البضائع إلى قطر.[94]

كما عطلت الأزمة الحالية سلاسل الإمداد، وأثرت على تدفق السلع والخدمات، وأدت إلى حدوث فوضى بين الشركات في المنطقة، وتخشى العديد من الشركات أن يركز المزيد من التصعيد على القطاع الخاص.

وبالتالي فإن الوضع سيؤثر على قطر وجيرانها على حد سواء، خاصة الدول التي تعتمد على تنمية الأعمال والسياحة مثل الإمارات العربية المتحدة، ويأتي الصراع الحالي في وقت من الانكماش الاقتصادي الحالي الناجم عن انخفاض أسعار الطاقة العالمية، وعليه فإن اقتصاديات الخليج تتأثر مع انخفاض أسعار النفط من أكثر من 100 دولار للبرميل في أغسطس 2014 إلى أقل من 50 دولار، وقد تم تعليق المشارع الكبيرة أو إلغائها، وتأخرت المدفوعات، وخفضت الرواتب لمواجهة الانخفاض في اللايرادات الحكومية، وعليه لا يمكن لاقتصاديات الدول الخليجية أن تتحمل المزيد من الاضطرابات.

والجدير بالذكر أن قطر هي واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تنتج 30% من إمدادات العالم في 79.6 ملون طن في عام 2016 وفقا للمجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال، ويعتبر ميناء رأس لفان موطنا لأكبر مجمع للغاز الطبيعي المسال للعالم، حيث يصدر 75 مليون طن سنويا من غاز الميثان المبرد في ناقلات عملاقة.

---

[93] Neder kabani, the high cost of high stakes economic implcation of the 2017 gulf crisis in https // www. Brooking. Edu.

[94] Rivlin,paul brandon friedman, the qatercirsis , eqtisadi midlle east aconomy vol 7 no5, 2017 p02.

كما تصدر قطر عدة ملايين برميل يوميا من سوائل النفط والغاز الطبيعي نحو آسيا، من المتوقع أن يبقى توريد الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا في الوضع الراهن.[95]

فيما ترجع العديد من الدراسات أنه من الناحية الاقتصادية لم تؤثر الأزمة الخليجية على الأسواق العالمية المالية بشكل رئيسي وذلك بسبب تأكيدات الدوحة بأن جميع التزامات الغاز الطبيعي مسال ستكون محفوظة.

**المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم (الأزمة الدبلوماسية)**

تريد السعودية وحلفائها حل سريع تقر فيه قطر بقائمة مطالبهم التي تشمل كبح قناة الجزيرة أو إغلاقها والحد من التعاون مع إيران في القضايا المتعلقة بمجال الغاز المشترك، والطرد قيادة الإخوان المسلمين وحماس، والتزامهم بعدم دعم الجماعات الماطرفة، ومع ذلك فإن التنازلات القطرية السريعة والشاملة غير المحتملة لحد كبير.

فمن الناحية الاقتصادية يضمن صندوق الثروة السيادية القطرية بأكثر من 300 مليار دولار أي أن البلاد لم تقع في المستقبل القريب في الوضع المالي الخطير وأيضا لأن جميع اقتصاديا دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في طبيعتها (معتمدة على صادرات الطاقة).

فإن النشاط الاقتصادي بين قطر والدول النفطية الأخرى في المنطقة ليس بنفس الأهمية التي يتوقعها المرء بين الجيران. فقط الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الأفضل خمس شركاء تجاريين لقطر. إضافة إلى ذلك تعرف الدوحة أن لدى الولايات المتحدة مصلحة في ضمان أمنها طالما أن القاعدة الحيوية الحديثة تشكل عنصرا حاسما في حمالاتها في المنطقة، بما في ذلك أفغانستان والعراق وسوريا، واليمن.

كان هذا واضحا في التعليقات الأمريكية الأخيرة التي وجهت إلى قطر، والتي أثنت عليها لالتزامها الدائم بالأمن الإقليمي.

كما أن قادة قطر الفخورين يكرهون بشدة التنازلات، وتعهدوا بعدم الاستسلام لشروط يرون أنها تضفي الشرعية على "الوصاية" المفترضة للرياض على الدوحة، والتي تفوض استقلال سياستها الخارجية.[96]

[95] Strategy team, strategy crisis in the qater qccused of funding terrorism strategy, malaysa , midf amanah investement bank berhad, 2017, p2.

كما تدل الأزمة الخليجية الراهنة على التوترات في الشرق الأوسط وتأثير الإدارة الأمريكية الجديدة على المنطقة فالدعم غير المشروط الذي قدمه الرئيس الأمريكي لموقف السعودي خلال زيارته في 21 ماي يشكل تناقضا مع موقف الذي تبنته إدارة أوباما ما يسمح للملكة العربية السعودية بعرض موقف أكثر صرامة بما يتعلق بإيران، ولا يتعرض لأي خلاف مع المعسكر السني حول الرغبة في جمع بين جميع الدول السنية في المنطقة لمواجهة قوات إيران المتصاعدة.

وبفضل الدعم الأمريكي المتجد سيشعر الملك سلمان وابنه بحريو الانتقال إلى جولة جديدة في مواجهتهما مع طهران، بعد هزيمة حلفائهما في سوريا والمأزق في اليمن.

وهكذا فإن الأزمة القطرية – الخليجية يمكن أن تكون مقدمة لجولات جديدة من المواجهة، ما لم تسمح الوساطة للأزمة السورية واليمنية بتحقيق الوضع، وبشكل عام التوتر بين الرياض وطهران لا يخلو من المخاطر. ومن شأن الانتكاسات أن تضعف القادة في المملكة العربية السعودية وإيران ويمكن أن تزعزع استقرار نظم هاتين القوتين الاقلميتين، وبالتالي التأثير على أسعار الهيدرو كربونات والاقتصاد العالمي والسواق المالية، وقد يؤدي تصاعد التوترات المتزايدة مع إيران خارج نطاق السيطرة إلى تدخل الولايات المتحدة وحتى لو تراجعت الأزمة القطرية.

فمن المرجح أن يؤدي تصاعد التوترات في الشرق الأوسط في الأشهر الأخيرة إلى المزيد من الاضطرابات الناجمة عن عدم الاستقرار كما أن المواجهة بين قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة تمثل التحدي الأكبر لمجلس التعاون الخليجي منذ الغزو العراقي للكويت في أوت 1990 وحرب الخليج في 1991.فمحاصرة قطر من جانب الدول الثلاث الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد كشفت عن توترات في دول مجلس التعاون الخليجي التي أدت إلى تعقيد التحركات نحو أي شكل من أشكال التعاون الدفاعي الجماعي، بالإضافة إلى ذلك فإن تداعيات الأزمة يهدد بتقسيم دول مجلس التعاون الخليجي على خطوط متعددة وفتح أبواب المشاركين الجدد في الهياكل الأمنية الإقليمية ومن المرجح أن تؤدي مشاركة بلدان مثل تركيا، لبنان، روسيا

---

[96] Phlip cordon , op cit, p4.

وإيران، إلى توسيع الكسور القائمة داخل دول مجلس التعاون الخليجي وإضعاف شبكة الشراكات مع الدول الغربية التي شكلت حجز الزاوية في بنية الأمن في الخليج بعد عام 1991.[97]

كما أن للأزمة آثار واضحة حتى خارج الخليج، بحيث شملت الداخل السوري والجماعات المعارضة ومصر، وعليه فقد اكتست الأزمة الخليجية تداعيات الأكثر انتشارا بكثير مما كانت عليه سابقا.[98]

**المطلب الثالث: سيناريو عودة العلاقات القطرية الخليجية إلى مجراها الطبيعي**

تباين آراء مراقبين بشكل كيفية إصلاح العلاقات الخليجية القطرية في ضوء الأزمة الأخيرة التي اندلعت بعد قرار البحرين والسعودية والإمارات ومصر قطع علاقتها بقطر.

في حين رأى البعض أن جمود الوساطة الحالية يمكن أن تؤدي إلى انفراج الأزمة في المستقبل استبعد قطريون إمكانية حلها بالشروط التي تضعها الدولة المقاطعة.

السيناريو المتوقع هو التوصل إلى اتفاق لحل الأزمة وهو أمر يبدو مستبعدا في الأفق القريب، في ظل استقراء ثبات المواقف الحالية لأطراف الأزمة.

وبضغط دولي قدمت الدول الأربع مساء 22 يونيو الجاري إلى قطر عبر الكويت قائمة تقدم 13 مطلبا لإعادة العلاقات مع الدوحة بينها إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وإغلاق قناة الجزيرة وأمهلتها 10 أيام لتنفيذها وفق الوكالة البحرينية الرسمية للأنباء وهي المطالب التي اعتبرت الدوحة أنها ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ، ومن هنا جاء الرد القطري رغم رفضه قائمة المطالب على الصعيدين الرسمي والشعبي غير يستعجل وأعلنت الخارجية القطرية أنها تعكف على بحث هذه الطلبات والأسس التي استندت إليها الغرض إعداد الرد المناسب بشأنها وتسليمه لدولة الكويت، على الصعيد الاقتصادي نشطت قطر في تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها والمقيمين بها والبحث عن بدائل على المدى الطويل لسد احتياجاتها من مختلف المجالات وتدشين خطوط ملاحمة جديدة لتعزيز تجارتها الخارجية والبحث عن أسواق جديدة.

---

[97] Kristian coastes ulrichsen, implications crisis for regional security in the gulf, expertbrief regional politics, istanbul sharq forum

[98] Raphael lefevre, the impact of the culf crisis on the maghrib the journal of north african studies, 2017, p1

أما على الصعيد الشعبي فتظهر التفاف واضح من قبل الشعب القطري تجاه قيادته وحكومته ودعم لمواقفها.

كما ينقل خط الأنابيب دولفين من حقل الشمال القطري نحو مليار قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي إلى الإمارات وسلطنة عمان وتلبي إمدادات الغاز الطري تستخدمه في توليد الكهرباء.

سبق أن أكدت قطر أنها لا تريد الصرر للشعب الإماراتي الذي سيؤثر بانقطاع الكهرباء عنه نتيجة إمداد الغاز القطري مؤكدة أن الشعب الإماراتي لا ذنب له فيما يحصل.

يمكن طرح السؤال هل يمكن إصلاح العلاقات القطرية الخليجية؟ وهل المفاوضات المباشرة حل؟ لخصتها الحلقة التفتشية التي نظمها "مركز الامارات للسياسات" تحت عنوان الأزمة في قطر عام المثابرة".

ناقشت الندوة التي أقيمت في أبو ظبي بمشاركة خبراء وباحثين مختصين من الامارات ودول خليجية أخرى أثار الأزمة في قطر ونتائج مقاطعتها من الدول الأربع السعودية والإمارات ومصر والبحرين.

فقد لخص المشاركون السيناريوهات المستقبلية لأزمة مع قطر في استمرار الوضع الراهن، وهو الوضع الذي يخلق كلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية لقطر، ولا تشعر معه الدول الرباعي العربي بأنها تسخر شيئا كثيرا وهذا السيناريو هو الراجح في المدى القصير على الأقل.[99]

ومحاولة التوصل إلى مقايضة بين الدول الأربع وقطر تقوم على تقليص هذه الدول مطالبها مقابل قطع الدوحة علاقتها مع جماعة الإخوان الإرهابية بما في ذلك قطع الدعم المالي أو السياسي والتلاعب في النسيج الاجتماعي.

ركز على قبول قطر بمطالب الدول الأربعة عقب زيادة العقوبات أو فض مزيد من العزلة، يمكن أن يتحقق في المدى المتوسط أو البعيد بعد أن تتوقف قطر من إجراءاتها لمجابهة المقاطعة والعزلة.

تأكد الدول الأربع أن سياسية قطر ضد نتجه دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ولذا قامت بمقاطعة قطر في 5جويلية 2017 في رسالته مفادها بأن استمرار الدوحة في دعم قوى التطرف والإرهاب في المنطقة والتحريض على دول الخليج ومعاكسة مصالحها لا بد له أن يتوقف.

[99] أحمد المصري الأناضول، موقع الحرة https// alhurra. Com

ورأت الندوة النقاشية أن مكابرة قطر الممتدة منذ عام كبدتها كلفة اجتماعية واقتصادية باهضة الثمن خاصة أن الدوحة لا تعمل في سياستها من أجل مصلحة دول الخليج.

على صعيد آخر عمر باحليوه رئيس ديوان الأعمال الأساسية للاستشارات الاقتصادية قال في كلمته إن تجارة قطر قد تأثرت بمقاطعة دول الرباعي العربي لافتا إلى معاناة ميزانها التجاري.

أكد الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أن أزمة قطر لم تنته بما انه لم يتم معالجة الأسباب التي أدت إلى وقوعها وأضاف في تغريده على حسابه على توتير "إن الدرس الأساس العام من أزمة قطر وعزلتها هو تغلب مصلحة الشعب على طموح سياسة مستحيل" مؤكدا أن المهرجانات المدفوعة الثمن والتي تريد قطر تنظيمها لإحياء مرور سنة من الأزمة ما هي إلا صدى يشترى، وتمنى الوزير الإماراتي أن تنتج سنة من المقاطعة فكرا جديدا ومقاربة أكثر حكمة في الدوحة لأن المخرج حسب اعتقاده لن يكون عبر شركات العلاقات العامة والمنافسات الإقليمية والتدخل الخارجي لحل الأزمة بل عبر مراجعة وتراجع عن سياسات سببت الضرر وساهمت في دعم التطرف والإرهاب.

رغم المعاناة الإنسانية والأزمة الاقتصادية التي يعيشها كل بلد، إلا أن بوادر الانفراج ليست حلية لغاية ألان بل يبدو أن الدول المتأزمة متماسكة بموقفها ولا تبالي بما تعاني منه الشعوب فهل من حل قريب؟.

كشف مصدره مري مطلع أن وزير الخارجية السعودي عادل الجير المصري سامح شكري سيناقشان اليوم على هامش اجتماعات اللجنة التشاورية الثنائية التداعيات الأزمة التي أحدثت ومناقشة محاولات وساطة عرضتها أطراف عدة لحل الأزمة وأفادت مصادر خليجية أن الوساطات لعودة العلاقات الطبيعية مع قطر معلقة حتى تعدل الدوحة سياستها ونفي بوعودها إلى دول الخليج وفقا الحياة.[100]

ولفتت مصادر إلى الاتفاق "السعودي المصري" على ضرورة تغيير قطر سياستها ومواقفها من إيران ومن الدعم المادي والمعنوي لمنظمات "مصنفة إرهابية" واحتضان قيادات "اخوانية" ومتشددين كشرط أساسي لقبول الوساطات التي تحاول حل الأزمة القطرية مع العواصم الخليجية ومصر.

فما زالت الأزمة مستمرة حتى الآن وقطر هي من سينهي هذه الأزمة أو زيادتها تعقيدا إما الامتثال لشروط المصلحة العربية أو اللجوء إلى إقامة تحالف مع إيران فكل منهما له نتائج مترتبة عليه.

[100] طاهر هاني https// www. France 24. com

فنتائج الامتثال لشروط المصلحة العربية تعيد العلاقات الدبلوماسية مع قطر مما يعني بالضرورة :

1_ فتح الحدود البرية وإعادة الحركة التجارية البرية.

2_ عودة قطر إلى الصف العربي.

3_ كبح نزيف الاقتصاد القطري وان كان متماسكا حتى الآن.

4_ تقليص نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بعد توقف الدعم القطري عنها.

أما اللجوء إلى التحالف مع إيران فأهدافها متشابهة في الشرق الأوسط، وهي زعزعة الاستقرار ووجود مؤشرات واضحة جدا لتقارب الفكر السياسي بين إيران وقطر قد يؤدي إلى النتائج السياسية التالية:

1_ تصعيد الأزمة مع الدول المجاورة خاصة السعودية والإمارات.

2_ انصياع قطر بشكل كامل لأهداف إيران ومعاداة العرب علنيا وبشكل مباشر مما يؤذن بصراع عربي في المنطقة.

3_ سحب قاعدة العديد الأمريكية (أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط) من قطر مقابل مليارات جديدة تدفعها السعودية لأمريكا.

4_ انقلاب أحد أفراد العائلة المالكة على أمير قطر بمساعدة أمريكية سعودية .[101]

كما أن نتيجة عاصفة الحزم في اليمن سيكون لها دور كبير فنجاح السعودية في اليمن يعني مزيد من التقارب السعودي خاصة إذا تعاونت مع الإخوان المسلمين في اليمن ولعل هذا ما يفسر حرص الإمارتين على التواجد في مسرح العمليات لمنع حدوث هذا الشيء وكذا الخال في سوريا.

فالسعودية يمكنها إصلاح المنطقة إذا تعاونت مع كافة الجهات الحريصة على مستقبل وأمن المنطقة.

لكن هذا يستدعي جهدا ووقتا كبيرا في ظل التمدد لكل من إيران وتنظم الدولة في المنطقة.[102]

[101] H ttps // www. Mc- dualiya. com

[102] H ttps // www. Mc- dualiya. com

الأزمة الخليجية بعد مرور وقت لا خاسر ولا رابح يرى المحللون الخلاف الذي يزداد أن يستقر عن خاسر أو رابح.

ومع انعدام بوادر حل في الأفق رغم جهود وساطة قامت بها الولايات المتحدة والكويت يقول المحللون أن تداعيات هذه الأزمة ستكون عميقة وطويلة الأمد.

ورافقت قطع العلاقات الدبلوماسية إجراءات اقتصادية بينها إغلاق الحدود البرية والطرق البحرية ومنع استخدام المجال الجوي وفرضت قيود على تنقلات القطريين.

وتبدو قطر مستمرة وتواصل تزويد الإمارات العربية المتحدة بالغاز، وتبدو قطر الآن أقرب إلى تركيا ولديها علاقات دبلوماسية وتجارية تمتد إلى ما وراء الخليج.

وقد أشارت السعودية والإمارات إلى أن هذه الأزمة قد تستمر لفترة طويلة، وتبدو الوحدة الخليجية الآن في وضع حرج ما يهدد وجود مجلس التعاون الخليجي بينما نأت عمان والكويت بنفسها عن اتجاه موقف من الأزمة .

الأحد 3يونيو حزيران 2018 أكد وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية أن بلاده لن تقبل بأن تنجز إلى نزاع مع جارتها إيران.

وقال خلال مؤتمر دولي للأمن في سنغافورة إنه رغم وجود الكثير من الاختلافات بين البلدين فإن الدوحة لن تشعل حربا في المنطقة وتساعد العطية "هل من الحكمة دعوة الولايات المتحدة وإسرائيل لخوض حرب مع إيران جارة لنا.

هناك احتمال ضئيل للتوصل إلى حل دبلوماسي فوري.

حيث أكد نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجر الله في 30 أيار مايو لوكالة فرانس برانس أن الجهود الدبلوماسية التي يبذلها لاحتواء الأزمة مستمرة ومتواصلة وقال الجار الله إن آخر الأفكار والجهود المتعلقة بالأزمة ستتعرض خلال القمة الخليجية الأمريكية في أيلول سبتمبر المقبل هذه القمة ستكون فرصة لوضع حد لهذه الأزمة.

في مرحلة أولى تجاوب ترامب مع الاتهامات السعودية لقطر بدعم الإرهاب ودعمها الدوحة إلى التوقف فورا عن دعم الإرهاب على مستوى عال.[103]

إلا أن ترامب سرعان ما عدل موقفه من نظر خلال الأشهر اللاحقة واستقبل في نيسان ابريل الماضي في البيت الأبيض أمير قطر واصفا إياه ب "الصديق والرجل الذي يحظى بشعبية كبيرة في بلاده" مؤكدا أنه يعمل على عودة قطر لكأس العالم في 2022.

ويمتد تأثير الأزمة إلى أبعد من السياسة.

وبرزت نزعة قومية متصاعدة في الخليج مؤخرا مع ازدياد العداء بين مكان الدول الخليجية.

ما حصل حطم روابط الثقة مؤكدا أن الأزمة خلقت عداوات قد تستغرق سنوات جيلا كاملا لتجازها.

أخيرا على الدول الخليجية التوصل إلى حل الأزمة يبدو مستعد في الأفق القريب ما لم تحدث مفاجأة في موافق أحد طرفي الأزمة.

وخصوصا في ظل استقرار المواقف الحالية التي تؤكد أن طرفي ماضي في موقفه وثابت عليه بقوة.

**خلاصة الفصل:**

وغليه يمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الطرف الوحيد القادر على الأثير على جميع الأطراف في هذه الأزمة،حيث أن لها علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومن مصلحة أمريكا أن تجد مخرجا من أزمة الخليج في أقرب وقت ممكن،نظرا لكون منطقة الخليج تحتوي على أكثر من 60٪من احتياطي الطاقة قي العالم ،وأي محاولة لزعزعة استقرار هذه المنطقة سيكون لها تأثير سلبي على الأمن والاقتصاد العالميين

[103] H ttps // www. Mc- dualiya. com

وما يمكن قوله عموم أن أزمة قطر أثبتت أن الصراعات بين الدول السنية في حد ذاتها لا تزال مشتعلة إضافة إلى الصراعات الإقليمية مع إيران ،وعليه فأن المخاوف الأمنية لهذه الأنظمة ستستمر في دفع سياساتها خطوت في ظل الرسائل المختلطة التي تصدر عن إدارة ترامب،وقي وقت حرج تعيش منطقة الشرق الأوسط

كما عانت قطر بعد إندلا ع الأزمة مجموعة من الصعوبات الاقتصادية تمثلت أهمها في:

- نقص مؤقت لبعض المنتجات الغذائية نتيجة تعليق عملية الاستيراد من السعودية خاصة.
- تأثر بعض الشركات القطرية كالخطوط الجوية القطرية لصعوبات دفعته إلى تعديل نظام عملها.
- ارتفاع مؤقت في أسعار بعض المواد المستوردة نتيجة لندرتها.

إلا أن قطر تمكنت في مدة قصيرة من تجاوز هذه المشكلات المؤقتة عن طريق الاعتماد على طرق شحن بديلة عبء عمان،والأهم من ذلك أن الأزمة قد أدت بقطر إلى إعادة النظر في تحالفاتها الجيو سياسية بالاتجاه نحو تعميق التعاون الاقتصادي مع إيران وتركيا

وبناء على خطة مرسومة سلفا تركز حول ضرورة تنويع وجهات الاستثمارات القطرية في العالم بدأت بعض المناطق بعينها تحوز على نصيب أكبر من الاستثمارات القطرية ،ولعل من اكبر الدول المرشحة بعد الأزمة أن تكون وجهة مفضلة لهذه الاستثمارات تركيا حيث أن هذه الدولة التي كانت من أكبر المساندين لدولة إبان الحملة الخليجية التي شنت ضدها من طرف المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين تحديدا، بدأت استعدادها لتطوير علاقات اقتصادية أكثر قوة وتميزا بين البلدين.

كما تستهدف قطر كذلك وفي رؤية 2030 توسيع إستثماراتها في بعض الدول الخليجية التي لم تكن طرفا في أزمة الكويت وعمان إضافة إلى توسيع الاستثمارات في روسيا ، دول آسيا عموما إضافة إلى الدول الأوربية كذلك، وغيران أيضا.

وهو مسعى يؤكد على صعوبة تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة المحاصرة لتحقيقها ،والتي يأتي على رأسها هدفه عزل قطر عن محيطها الإقليمي والعالمي.

# خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن مجلس التعاون الخليجي واجه في مسيرته التكاملية عدة تحديات وحملات معادية لإقامته سواء من أطراف عربية وأخرى غير ى مستوى منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل والتي شككت في أهدافه ودوافعه لأسباب متعددة،برزت عدة تصورات في أعين دول الجوار والتي لم تضم إلى عضويته باعتباره حلفا امنيا وعسكريا موجها ضدها أو كتجمع يحاول ممارسة نفوذه وتأثيره على الدول القريبة والبعيدة،واستطاع المجلس التغلب على هذه المواقف وأن يكون صورة ايجابية عن نموذج عربي ناجح لتجربة تكاملية إقليمية كما تعامل بنجاح مع بعض التحديات والمخاطر الأمنية التي لم يكن بالإمكان التعامل معها إلا بشكل جماعي من خلال المجلس كالحرب العراقية الإيرانية وغيرها والتي تطلب أكبر قدر من التنسيق السياسي والأمني .

إلا أن الأزمة الراهنة القطرية الخليجية جاءت في مرحلة مفصلية من أهم مراحل الاندماج الاقتصادي ،فقد كان من المفترض أن ينطلق المجلس من مفهوم التعاون إلى سقف أرقى وهوا الاندماج الاقتصادي وبعض أن تم وضع وتبني الأسس والأنظمة القانونية الأزمة لانطلاق السوق الخليجية المشتركة والعملة الموحدة وتعميق بعض آفاق المواطنة الاقتصادية الخليجية التي تحققت من بينها معاملة وسائط التنقل في الدول الأعضاء معاملة خليجية واحدة ووضع التسهيلات الأزمة لمرور بعض البضائع بطريق العبور وفتح المجال المهني لمواطني الدول الأعضاء في كل الأسواق الخليجية وغير ذلك من خطوات إدماجية فالأزمة بما تضمنته من إجراءات ولدت عدم ثقة بين أعضاء المجلس وهوا ما يتناقض مع الأهداف الأساسية لمجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها دعم المقومات الأمن الجماعي لدول ما فإن الأزمة أثرت سلبا على مجلس التعاون وخلقت ثغرات في مسار انجازاته وعرقلة البناء التكاملي وهنا يمكننا أن نستنتج:

استمرار النزاع الراهن يشكل خطرا كبيرا على ترابط الجغرافيا السياسية للمنطقة وعلى مستقبل تطور مجلس التعاون الخليجي فمن شأنها الأزمة الراهنة عرقلة الكثير من أنشطة المجلس وهذه المشاريع تقف أمام مصير مجهول لأن الأمر مرتبط بمدى استمرارية الأزمة القطرية الخليجية.

# قائمة المصادر

# والمراجع

## I. المراجـع باللغة العربية:


1. بوبكر أونغير، **إمارات قطر من البداوة إلى الحضارة.**
2. بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشدي براوي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.
3. جمال عبد الله، باحث مختص في الشأن الخليجي، **السياسة الخارجية لدولة قطر، 1995 –2013 دوافعها واستراتيجياتها**، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
4. سماح عبد الصبور، **تغيرات المحتملة السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2013.
5. شاهر إسماعيل الشاهر، **الأزمة الخليجية الراهنة، تداعيات الأزمة الخليجية على سورية**، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
6. شريف تغيان، **أحلام العظمة القطرية: ميراث من الفضائح للثالوث الحاكم**، بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
7. عدنان أبو عامرة، **الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية**، 2017.
8. عدنان الحسني، **الأزمة الخليجية ...مدخل إسرائيل الثأر العربي الجديد**، 2017.
9. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004
10. كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
11. كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1983.
12. كرار أنور ناصر، **قضايا إقليمية**، المركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.
13. لوري بلوتكين بوغارت، قطر وتمويل داعش ، **المقاربة الأمريكية**، معهد واشطن، 2014.
14. متطلبات الاتحاد النقدي، **الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
15. مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشؤون الاقتصادية، **إدارة الاتحاد الجمركي**، الرياض الأمانة العامة، 2003.
16. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الأمانة العامة المسيرة والإنجاز**، ط8، الرياض، 2014.
17. محفوظ رسول، سمر سحقي، **الأزمة الخليجية الراهنة الأسباب والتداعيات**، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

18. محمد خالد شاكر، **إشكاليات السياسة القطرية، أزمة العلاقات الإماراتية القطرية**، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

19. محمد سعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

20. محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

21. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة للواقع العربي**، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1990.

22. معتز سلامة، **من اللغز إلى الورطة، قطر كيف تحولت سياسة قطر الخارجية في المنطقة العربية**، القاهرة: المركز الإقليمي للاستراتيجيات، 2014.

23. منصور أبو كريم، **موقف الدولي والإقليمي من الأزمة الخليجية**، فلسطين: رؤوية للدراسات والأبحاث، 2017.

24. ناصر التميمي، **أزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون**، مركز دراسات الجزيرة، 2017.

25. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحة دكتوراه، طبعة1، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1996.

## II. المراجع باللغات الأجنبية:

1. According to the syrian regime tweleve thousands foreign fighters joined the terrorist groups in syria, tishrin, damascus february 18,2014.
2. Freer, courtney, social effect of the qater crisis indrastra clobal 2017.
3. Jimmy carter. Keeping faith memoirs of a president (new yourk) bentam inc 1982.
4. Kristian coastes ulrichsen, implications crisis for regional security in the gulf, expertbrief regional politics, istanbul sharq forum.
5. Line khatib qatar and the recalisation of power in the gulf. Carnagie mieddele east center 2014.
6. Neder kabani, the high cost of high stakes economic implcation of the 2017 gulf crisis.
7. Raphael lefevre, the impact of the culf crisis on the maghrib the journal of north african studies, 2017.
8. Rivlin,paul brandon friedman, the qatercirsis , eqtisadi midlle east aconomy vol 7 no5, 2017.
9. Roie yellinek, the qater crisis and china, paper no, 513, besa center perspectivea, 2017
10. Simon henderson, regima, change in qater the wachenten institue for neer east bolicy, 2013.
11. Strategy team, strategy crisis in the qater qccused of funding terrorism strategy, malaysa , midf amanah investement bank berhad, 2017.
12. Sultan barakat, qater madiation betwen ombition and achiemement brooking doha center analyysis paper 2014.

13. Yoel guzansky, saudi activism in a changing miggle east, strategic assessment , vol14.

## III. الرسائل وأطروحات الدكتوراه:

1. بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009،

2. رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007

3. محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق سعيد حمدين، 2016

4. منذر زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية، 2012-2013**، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014

5. منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجته دول المجلس التعاون الخليجي 1979،2000**، رسالة الحصول على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004،

6. نواف ساعد عبد العزيز آل سعود، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التظيم الدولي الإقليمي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.

## IV. الصحف والمجلات:

1. أكرم عبد الرزاق المسهداني، "مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة التعاون مجلة** فضلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، الرياض، ع 74، 2001.

2. إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية"، **مجلة السياسية الدولية**، 2016.

3. سعيد الشهابي، "إسرائيل والسعودية دعمتا السياسة الأمريكية في المنطقة"، **صحيفة القدس العربي**، لندن، 2006.

4. سليم الكتبي، **صحيفة الاستقلال** https // elaph. Com proposé par go.

5. **صحيفة الاتحاد** وجهات قطر http// www. Alittihad.ae.

6. طارق الحريري، "تحولات الأزمة السورية تفرز حتمية الحل السياسي"، ع 1385، 2016.

7. فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التمدد والتراجع"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر، ع 11، 2014.

8. محمد الأطرش، "العولمة وأثرها الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 272، 2001.

9. محمد عبد العظيم، "حدود التغيير: الشرق الأوسط في ولاية أوباما الثانية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 191، 2013.

10. مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة في السياسة القطرية اتجاه دول الثروات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الدولية، القاهرة، المجلد48، ع 178، 2012.

11. معنز سلامة، "الحسابات المعقدة، دول الخليج والأزمة السورية"، **صحيفة آراء الإلكترونية**، ع113، 2015.

## V. المواقع الإلكترونية:

1. Http: //libary. Gcc.sg.org.
2. Https// futureuae.com

3. إحصائيات 2015 موقع وكيبيديا، الموسوعة الحرة.

4. البعد الأمني لتجربة التكامل لدول مجلس التعاون http// www.politics-dz.com

5. عبد الله طاهر Https // alwatan news.net.

6. https// gulfaff. Wordpress.com.

7. H ttps // www. Mc- dualiya. Com.

8. الشؤون الخليجية http// gulfaff. Worcpress. Com

9. www. Hizb utahrir. Info omer politic

10. راصد الخليج https// golf observer. Orj

11. أحمد المصري الأناضول، موقع الحرة https// alhurra. Com

12. طاهر هاني https// www. France 24. com

13. https// www aljazira.net.

# فهرس

# فهرس المحتويـــات


**بسملـــة.**

**كلمة شكـر وعرفـــان.**

**إهـــــــداء.**

**مقدمـــــــــة.....01**

**مدخـــــــــل.....07**

**الفصل الأول : التعريف بمجلس التعاون الخليجي**

**تمهيـد.....14**

**المبحث الأول: السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون الخليجي.....15**

**المطلب الأول: تأسيس ونشأة مجلس التعاون.....15**

**المطلب الثاني: الظروف الإقليمية .....16**

**المطلب الثالث: الظروف الدولية.....18**

**المبحث الثاني: مقومات التكامل الإقليمي في تجربة مجلس التعاون الخليجي.....21**

**المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والمالية .....21**

**المطلب الثاني: المقومات السياسية والعسكرية.....27**

**المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والثقافية.....29**

**المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.....32**

المطلب الأول: الهياكل السياسية والإدارية.....32

المطلب الثاني: الهياكل العسكرية.....33

المطلب الثالث: الهياكل الاقتصادية والمالية.....35

خلاصة الفصل.....40

الفصل الثاني: التحديات الجديدة للتكامل الخليجي بعد الأزمة القطرية

تمهيـــد.....42

المبحث الأول: التحديات السياسية (تحولات القوة وتنافس الأدوار).....44

المطلب الأول: الدول الإقليمي لقطر.....44

المطلب الثاني: الدور الإقليمي للسعودية.....51

المطلب الثالث: الدور الإقليمي للإمارات العربية المتحدة.....56

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والدولية .....75

المطلب الأول: العلاقات الخليجية الأمريكية.....76

المطلب الثاني: العلاقات الخليجية الأوروبية.....78

المطلب الثالث: العلاقات الخليجية التركية.....81

المطلب الرابع: العلاقات الخليجية الإيرانية.....85

المطلب الخامس: العلاقات الخليجية الإسرائيلية.....87

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية.....90

المطلب الأول: سيناريو التفكيك.....90

**المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم.....94**

**المطلب الثالث: سيناريو عودة العلاقات القطرية الخليجية إلى مجراها الطبيعي.....96**

**خلاصة الفصل.....102**

**خاتمـــة.....105**

**قائمة المصادر والمراجع.....107**

**فهرس المحتويات.**